جامعـــــة النيلـــين
كلية الدراسات العليا

# أثر المراجعـة الإلكترونية علي جودة التقارير الماليـــة

## (دراسة ميدانية على بنـك فيصل الإسلامي السوداني)

## The Impact of Electronic Audit Quality of on the Financial Reports

(Field Study on Faisal Islamic Bank of Sudan )

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

**إعداد الطالب**

**محمد مبارك حسن التجاني**

**إشراف الدكتور**

**أشرف خوفو عزيز**

**أستاذ المحاسبـــة المساعد– كلية التجارة . جامعـــة النيلين**

**1440هـ - 2019م**

## المستخلص

جاءت الدراسة متناولة أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية ، مركزة على المشكلة التي تمثلت في التساؤلات التالية: هل تؤدي المراجعة الإلكترونية إلي تطوير عملية المراجعة ؟ هل إستخدام المراجع للتطور التقني يحقق من زيادة جودة عملية المراجعة ؟ هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الإلكترونية وجودة التقارير المالية ؟ سعت الدراسة إلي تحقيق الأهداف الأتية: معرفة إستخدام الوسائل التقنية الحديثة على عمل المراجع وإيجاد السبل الكفيلة بتطوير نظام المراجعة ، مما يحقق أهداف المنشأة ، وكيفية رفع الأداء المهني بإستخدام كفاءة المراجعة الإلكترونية ، وإختيار مد الوسائل التقنية للمراجعة ومقارنتها مع الوسائل اليدوية للمراجعة وتحديد أيهما أكثر كفاءة للقيام بأعمال المراجعة. والتعرف على نوعية البيانات والمعلومات الواجب توفيرها بالتقارير المالية المنشورة في وحدات المصرف إلي محتوياته الحالية والتي يرغب مستخدمي القوائم المالية بمعرفتها. ولتحقق هذه الأهداف تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وتم اختبار الفرضيات الآتية: الفرضية الأولى: تؤدي المراجعة الإلكترونية إلي تطوير عملية المراجعة، والفرضية الثانية: إستخدام المراجع للتطور التقني يحقق من زيادة جودة عملية المراجعة، والفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الإلكترونية وجودة التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها، نظام المراجعة الإلكترونية يساعد على كشف الأخطاء أثناء عملية المراجعة ، ويتم من خلال إستخدام الحاسب التخطيط بدقة لعملية المراجعة وتسهيل إجراءات المراجعة ، وإستخدام الحاسب في عملية المراجعة يؤدي إلي سهولة الحصول على المعلومات والحصول على أدلة أكثر تعلقاً بالبنود المراد مراجعتها مما لو لم نستخدم الحاسب يساعد أيضاً على إتخاذ القرار.

وأخيراً أوصت الدراسة بالإستفادة من إمكانيات الحاسب واستخداماته في عملية المراجعة وذلك لتقليص الجهد والتكلفة والوقت في عملية المراجعة، وضرورة التأهيل العلمي والتدريب المستمر للمراجعين من أجل مواكبة التطور للإستفادة من مميزات الحاسب في عملية المراجعة ، وإستخدام الحاسب الألي يحافظ علي السرية التامة لجميع المستندات الخاصة بعملية المراجعة والتقارير المالية السنوية للمصرف.

# Abstract

The study addressed the impact of the electronic review on the quality of financial reports, focusing on the problem which was the following questions: Does the electronic review lead to the development of the audit? Does the use of references to technical development improve the quality of the review process? Is there a statistically significant relationship between electronic review and financial reporting compliance? The study aims to achieve the following objectives: To know the use of modern technical means to work the references and find ways to develop the audit system, which achieve the objectives of the establishment, how to raise the professional performance using the efficiency of electronic review, and choose the extension of technical means for review and compare with manual means of review and determine which is more efficient To carry out audit work. And to identify the quality of the data and information to be provided in the financial reports published in the Bank's units to the current contents that the users of the financial statements want to know. The first hypothesis is that electronic review leads to the development of the review process. The second hypothesis is that the use of references to technical development improves the quality of the audit process. The third hypothesis is that there is a statistically significant relationship between the electronic review And quality of financial reports. The study has reached a number of results, the most important of which is the electronic review system helps to detect errors during the review process, and through the use of the computer to accurately plan the audit process and facilitate the review procedures, and use of the computer in the audit process leads to easy access to information and access to more relevant evidence items Reviewing them if we do not use the computer also helps to make a decision.

Finally, the study recommended benefiting from the possibilities of the computer and its uses in the review process in order to reduce the effort, cost and time in the review process, and the need for scientific qualification and continuous training of the auditors in order to keep abreast of the development to benefit from the advantages of the computer in the review process. And annual financial reports of the Bank.

## فهرس الموضوعات


| عنوان الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الإستهلال | أ |
| الإهداء | ب |
| الشكر والتقدير | ج |
| مستخلص البحث | د |
| Abstract | هـ |
| فهرس الموضوعات | و |
| فهرس الجداول | ح |
| فهرس الأشكال | ط |
| | ي |
| **المقدمة** | |
| أولاً: الإطار المنهجي. | **2** |
| ثانياً: الدراسات السابقة. | 7 |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الإلكترونية** | |
| المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف المراجعة الإلكترونية | 27 |
| المبحث الثاني: أساليب ومعاييروصعوبات المراجعة الإلكترونية | 41 |
| **الفصل الثاني : الإطار النظري لجودة التقارير المالية** | |
| المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف جودة التقارير المالية | 69 |
| المبحث الثاني:جودة التقارير المالية وإنعكاساتها والعوامل الموثرة عليها | 80 |
| **الفصل الثالث: الدراسة الميدانية** | |
| المبحث الأول نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني | 99 |
| المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات | 102 |

| الخاتمة | |
|---|---|
| أولاً: النتائج | 133 |
| ثانياً: التوصيات | 134 |
| قائمة المصادر والمراجع | 135 |
| الملاحق | 145 |

# المقدمـــــــــة

تشتمل على الأتي:

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

## أولاً: الإطار المنهجي

**تمهيد:**

تميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين بظهور تطورات كبيرة في عالم المعلومات والإتصالات أدت إلي التوسع في إستخدام الحاسوب وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في إنجاز مختلف الأعمال في المصرف بهدف التحكم في الكم الكبير من المعلومات اللازمة لإدارتها خصوصاً في ظروف المنافسة الشديدة ، كما أن إستخدام نظم المعالجة الألية للبيانات أدى إلي خلق بيئة ساعدت علي الوقوع في الأخطاء وإرتكاب جرائم الغش بالإضافة إلي حدوث بعض المخاطر تتمثل في الخطر الحتمي وخطر الرقابة وخطر الإكتشاف ويمكن الحد من هذه المشكلات والأخطار من خلال بناء نظام سليم للرقابة .

ومن ضمن هذه المجالات : مجال تشغيل البيانات وتجهيزها للإستخدام وقد أدى دخول التقنية التكنولوجية في مجال المحاسبة والمراجعة إلي كثير من التغيرات في النظم المحاسبية في مناهجها ومقوماتها ، وقد أدي ذلك إلي ظهور المحاسبة الإلكترونية ومن ثم المراجعة الإلكترونية .

يعتبر التقرير عن المعلومات المالية المستقبلية من العناصر الهامة في تقييم العمليات الإستثمارية الداخلية والخارجية للأعمال ذات العائد ، ولما كان العالم يشهد تطوراً ونمواً متزايداً علي المستوي الإقتصادي زادت الحوجة إلي المعلومات المالية المستقبلية التي يقدمها المراجعون والتي تزيد من قدر التنبؤ على إتجاهات الإستثمارات المستقبلية للمنشأت والتي تجد ما يؤمن لها قدر من المعلومات المالية المستقبلية ودور المراجعة في تعزيز الثقة للمعلومات المالية المستقبلية لمنشأت الأعمال ، بغرض الإسهام في التنمية الإقتصادية المستدامة والرفاهية العامة .

وتتلخص إستراتيجية المراجعة الإلكترونية في تطبيق إستراتيجية جودة التقارير المالية في المصرف ، وكذلك وضع معايير وإجراءات العمل الفنية ، وتطوير الأنظمة والتقنية الحديثة جعل من الصعوبة إمكانية تطبيق أساليب المراجعة التقليدية .

أن إستخدام المراجعة الإلكترونية في الشركات لها أثرها ودورها الكبير في رفع كفاءة وجودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال التخطيط السليم للمراجعة ، ويأتي السؤال هل المراجعة الإلكترونية لها أثرها ودورها في جودة التقارير المالية وهي المشكلة التي تبحث فيها الدراسة .

**مشكلة الدراسة :**

تمثلت مشكلة البحث في العمليات الضخمة التي تتم في المصارف والتي جعلت من العمل اليدوي يواجه العديد من الصعوبات في حين أن هذا النشاط يحتاج إلي سرعة الأداء وسرعة إتخاذ القرار مما يتطلب تطوراً يتماشي مع المتطلبات وهو التطور في النظام الإلكتروني ، وهذا النظام نفسة يشتمل علي العديد من المشكلات والجانب المهم في موضوع هذا البحث هو ، ماهو الدور الذي يلعبة النظام الإلكتروني في مجال المراجعة في تطوير عملية المراجعة وجودة التقارير المالية وما يحققة التطور الإلكتروني في تخطيط وإجراءات المراجعة .

ويمكن تلخيص المشكلة بالتسأولات الأتية :

1. هل المراجعة الإلكترونية تؤدي لتطوير عملية المراجعة ؟
2. هل إستخدام المراجع للتطور التقني يحقق من زيادة جودة في عملية المراجعة ؟
3. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام المراجعة الإلكترونية وجودة التقارير المالية ؟

**أهمية الدراسة :**

تنبع أهمية هذه الدراسة في أن عدم توفر معلومات وتقارير مالية عن الخطط المستقبلية للمنشأة يؤدي إلي تراجع عجلة النمو الاقتصادي في ظل التطور السريع

وعصر المعلومات الإلكترونية وفي المقابل تكشف هذه الدراسة عن الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبة المعلومات والتقارير المالية المنشودة وماتحتويها من معلومات في قرارات الإستثمار المستقبلية .

وهذه الدراسة تكشف مايمتاز بة النظام الإلكتروني في كشف المخاطر وتحقيق جودة التقارير المالية ، كما وإن المراجعة الإلكترونية ساعدت في تقليل نسبة مخاطر المراجعة لجودة التقنية الحديثة ، وتتمثل أهمية البحث فيما يلي :

1. توضيح المراجعة الإلكترونية الأساليب والأدوات .
2. توضيح المراجعة الإلكترونية في رفع كفاءة وجودة التقارير المالية .
3. بيان أهمية المراجعة الإلكترونية في تقويم كفاءة الأداء في الشركة .

**أهداف الدراسة :**

تتلخص أهداف البحث في التعرف علي مايلي :

1. معرفة أثر إستخدام الوسائل التقنية الحديثة علي عمل المراجع وإيجاد السبل الكفيلة بتطوير نظام المراجعة ، مما يحقق أهداف المنشأة .
2. كيفية رفع الأداء المهني بإستخدام المراجعة الإلكترونية .
3. إختيار مدي كفاءة الوسائل التقنية الحديثة للمراجعة ومقارنتها مع الوسائل اليدوية وتحديد أيهما أكثر كفاءة للقيام بأعمال المراجعة .
4. التعرف علي جودة المراجعة الإلكترونية في ظل تطور المعلومات المحاسبية حتي يتم الاستفادة من السرعة والدقة في تنفيذ عملية المراجعة .
5. الإستفادة من المراجعة الإلكترونية في أعمال المراجعة ، وبيان وإجراءات وأساليب المراجعة الإلكترونية ومدي كفاءة الوسائل التقنية ومقارنتها مع الوسائل التقليدية للمراجعة .

6. التعرف علي نوعية البيانات والمعلومات الواجب توفرها بالتقارير المالية المنشورة لوحدات القطاع داخل المصرف بالإضافة إلي محتوياتها الحالية والتي يرغب مستخدمي القوائم المالية بمعرفتها .

**فرضيات الدراسة :**

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها ، فإنه تم بناء الفرضيات التالية :

الفرضية الأولي : المراجعة الإلكترونية تؤدي لتطوير عملية المراجعة .

الفرضية الثانية : إستخدام المراجع للتطور التقني يحقق من زيادة جودة عملية المراجعة.

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام المراجعة الإلكترونية وجودة التقارير المالية .

## منهجية الدارسة:

لتحقيق أهداف البحث فقد إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال المداخل التالية:

1-المدخل الإستنباطى: فى صياغة مشكلة وفرضيات البحث.

2-المدخل الإستقرائى: فى إختبار الفرضيات.

3-المدخل التاريخى: لتتبع الدراسات السابقة.

4-المدخل التحليلى الوصفى: لتحليل بيانات الدراسة.

## مصادر جمع البيانات:

تتمثل مصادر الدراسة فيما يلي:

- **البيانات الأولية:** وتتمثل في استمارة الإستبانة
- **البيانات الثانوية:** وتتمثل في الكتب ، المجلات العلمية ،الرسائل الجامعية، المؤتمرات والندوات العلمية ، وشبكة المعلومات الدولية.

**حدود الدراسة:**

تتمثل في الآتي:

1-الحدود المكانية: بنك فيصل الإسلامي السوداني.

2-الحدود الزمانية: 2019م.

**هيكل الدراسة:**

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، تشتمل المقدمة على الاطار المنهجي والدراسات السابقة، اما الفصل الأول: الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الإلكترونية ، المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف المراجعة الإلكترونية ، المبحث الثاني: أساليب ومعايير وصعوبات المراجعة الإلكترونية ، الفصل الثاني : الإطار النظري لجودة التقارير المالية، المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف جودة التقارير المالية ، المبحث الثاني: جودة التقارير المالية وإنعكاساتها والعوامل الموثرة عليها ، وتناول الفصل الثالث: الدراسة الميدانية، المبحث الأول : نبذة تعربفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني ، المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات، أما الخاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات .

## ثانياً : الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث منها :

**دراسة: محمد ، (2004م)[1] :**

تتمثل مشكلة الدراسة في أن إستخدام انظمة المحاسبة المحسوبة يحتاج إلي أنواع من الرقابة والأساليب للمراجعة تختلف عن تلك الأساليب المطبقة في الأنظمة اليدوية وهذا أمر يتطلب تضافر جهود المراجعين في تصميم وتحليل وإختبار هذه الأنظمة في التأكد من فعاليتها حتي يتمكن المراجع من تأكيدية عملية المراجعة بكفاءة وفعالية . هدفت الدراسة إلي توضيح الدور الذي يجب أن يقوم به ديوان المحاسبة وكل إداريي الرقابة المالية والإدارة في دولة الأمارات العربية للإرتقاء بالعمل الرقابي ومواكبة التطورات الخاصة في مجال العمل المحاسبي . إعتمدت الدراسة على علي المنهج الإستقرائي الإستنباطي والمنهج الوصفي وذلك من خلال الزيارة الميدانية وإجراء المقابلات الشخصية . توصلت الدراسة إلي أن هناك رغبة شديدة للمراجعين والعاملين في مجال العمل المحاسبي والمالي في إستخدام الحاسب الألي في مجال الأعمال المحاسبية والمالية ولكن مازالت هناك بعض المصاعب المتمثلة في النظم المحوسبة والمورد البشري اللازم لإنجاز هذه المرحلة . أوصت الدراسة بضرورة البدء التدريجي بتطبيق أسلوب المراجعة بإستخدام الحاسب الألي من قبل ديوان المحاسبة في دولة الأمارات العربية ، وضرورة إيجاد مبادئ ومفاهيم ومعايير محاسبية ومراجعية للمراجعة في الحاسب والعمل علي تحديث القوانين والوائح والإجراءات المتعلقة بمزاولة الرقابة علي الوحدات الحكومية والمشروعات العامة في بيئة الحاسب .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي تقويم تجربة

---

(1) محمد محمد مظهر أحمد ، **تقويم تجربة المراجعة في ظل النظم المحاسبية المحسوبة بالخدمة المدنية في أمارة الشارقة** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، 2004م ).

المراجعة في ظل النظم المحاسبية المحسوبة بالخدمة المدنية في أمارة الشارقة ، بينما ركزت دراسة الباحث علي أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية .

**دراسة صديق ، (2005م)[1] :**

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: هل معايير جودة المراجعة بشكلها الحالي جيدة بما يكفي المراجع علي الإطلاع بدوره وتكوين الرأي الفني المناسب ؟ هل إصدار معايير جديدة يعالج نواحي القصور الموجودة حالياً في عمليات المراجعة ؟ هل العوامل الداخلية في المنشأة تساعد المراجع علي الإطلاع بمهمته بالصورة المطلوبة ؟ هل يمكن للمراجع وضع خطة أو برنامج مثالي يمكن من فحص وتحليل أدلة الإثبات المهمة والوصول إلي رأي فني محايد ؟ وهدفت الدراسة إلي الوصول لطريقة مثلي تضمن مراجعة البيانات والقوائم المالية التي تعدها الإدارة التنفيذية وفقاً لمعايير جودة المعلومات للوصول إلي تقارير مالية سليمة وبالتالي إبداء رأي فني يعتمد عليه مستخدمو هذه القوائم والبيانات المالية . توصلت الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة والاستشارات المالية تؤكد علي تطبيق معايير جودة المراجعة ، وأن غالبية مكاتب المراجعة والاستشارات المالية تختار العميل وفقاً لنظامه المالي وليس لحجمة أو الأتعاب التي يتقضاها وأن مكاتب المراجعة لا تمانع من الإرتباط بعميل ما لمدة خمسة سنوات فأكثر وهذه الفترة قد تؤثر على إستقلالية المراجع . أوصت الدراسة بالعمل علي تصنيف التدريب العملي والمهني لكل ممارسي المهنة لتأكد معايير جودة المراجعة ، وأن تكون هنالك تشريعات واضحة بخصوص فترة إرتباط العميل بالمراجعة.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي معايير جودة

---

(1) صديق الأمين موسي ، **تطبيق معايير جودة المراجعة وأهميتها في إعداد التقارير المالية** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستر في المحاسبة غير منشورة الخرطوم ، 2005م)

المراجعة وأهميتها ي إعداد التقارير المالية ، بينما ركزت دراسة الباحث علي أثر المراجعة الإلكترونية علي جودة التقارير المالية .

**دراسة ,Jenny,Elnd: (2005) [1]**

تمثلت مشكلة الدراسة في بحث العلاقة بين بعض ممثلي المهنة (المدققين) وبعض ممثلي المجلس بالسويد، وبحث العلاقة بين المدققين ولجان المراجعة . هدفت الدراسة إلي البحث عن مدى وجودة التوقعات في بيئة المراجعة المحلية بالسويد. تكمن الدراسة في بحث العلاقة بين ممثلي المهنة ولجان المراجعة . اعتمدت الدراسة علي المنهج الإستنباطي، والإستقرائي ، والوصفي التحليلي . إستخدمت الدراسة الأسلوب الميداني بواسطة المقابلات الشخصية لجمع البيانات من بعض مكاتب المراجعة ممثلي المراجعة ممثلي المجلس المهني بالسويد .وتوصلت الدراسة إلي وجود فجوة توقعات (معتدلة) بالنسبة لمهام المراجعة ومتطلبات لجان المراجعة. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالاتصال المستمر بين المراجعين ولجان المراجعة لزيادة كفاءة المراجعة .ويتضح أن الدراسة ركزت علي بحث العلاقة بين ممثلي المهنة ولجان المراجعة وتختلف دراستي عنها بتناولها أثر المراجعة الإلكترونية علي جودة التقارير المالية .

**دراسة طلال ، (2006م) [2]**

تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو مدى إستخدام تكنلوجيا للمعلومات من قبل المراجعين في فلسطين في مجالات التخطيط الرقابة والتوثيق هل هناك أثر للمراجعة الإلكترونية على جودة الأدلة من حيث الملائمة و الأهمية والكفاية والتوقيت الجيد لهذه

---

(1)JENNY. BARKS and MOHLIN "**Docsan Expectations Gap Existin the Municipal Audit**" Goteborg University, 2005 , Available at: Forestages Konomi / Redovisning VT.2005.

(2) طلال حمدون تشكر وعلام محمد حمدان ، **التدقيق الإلكتروني واثره على جودة الأدلة** ,(عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، المجلة الأردنية للعلوم التدقيقية المجلد 10 ،العدد 2 ، 2006م )،ص ص179-180.

الأدلة . هدفت الدراسة الي مدى إستخدام المراجعة الإلكترونية في فلسطين تحديد أهم التحديات والصعوبات التي تواجه هذا التطبيق والمشاكل الناجمة عن ذلك و تحديد الأثر المتوقع للمراجعة على جودة الادلة . إستخدمت الدراسة أداة الإستبانة لجمع البيانات وإستخدمت الدراسة المنهج الوصف التحليلي وتوصلت الدراسة إلى فقدان الثقة بالأعمال الإلكترونية وارتفاع كلفة التطبيق وفقدان الدافعية نحو التطوير للإنخفاض العائد بالإضافة إلي نقص الخبرات والكفاءات في هذا المجال وعدم وجود تشريعات منظمة ومشجعة للمهنة ، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز إدراك مدققي الحسابات بأهمية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة ودورها في الحصول على الأدلة. تشجيع مراجعي الحسابات علي الإضافة بالأدوات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات ، العمل على تعزيز التعليم التكنولوجي في مناهج التدريس الجامعي في فلسطين .

يتضح للباحث ان هذه الدارسة تناولت التدقيق الإلكتروني وأثرة على جودة الأدلة، بينما ركزت دراسة الباحث علي أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية.

**دراسة مرتضي ، 2006م[1] :**

تمثلت مشكلة الدراسة في إختفاء السجلات المادية وسلوك العاملين بنظم المعلومات القائمة علي الحاسبات وعدم وجود سند جيد للمراجعة وسهولة جرائم الغش وصعوبة إكتشافها وإنتشار جرائم فيروسات الحاسبات ، وكان لهذه المشاكل تأثير جوهري علي عمل المراجع الخارجي . هدفت الدراسة إلي معرفة أثر نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية علي مهنة المراجعة الخارجية والوقوف علي مدي كفاءة نظم الرقابة في ظل التقنية الحديثة مع إستعراض أهم إجراءات المراجعة

---

(1) مرتضي القسم عوض الكريم بشير ، **أثر نظم التشغيل الإلكتروني علي المراجعة في ضوء معايير المراجعة الدولية** ، (الخرطوم: جامعة امدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير المنشورة ، 2006م)

في ظل النظم الإلكترونية . في سبيل تحقيق أهداف البحث يستخدم الباحث مناهج الباحث التالية: المنهج الإستنباطي: وقد اعتمد الباحث علي المنهج في تحديد طبيعة مشكلة الدراسة وتحديد المحاور الأساسية للدراسة وتحديد الفروض المنطقية للدراسة، والمنهج الإستقرائئ: وإستخدام هذا المنهج بإختبار مدى صحة فروض البحث ، والمنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، والمنهج الوصفي: بإستخدام أسلوب العينة بمعرفة أثر نظم التشغيل علي المراجعة في السودان، والأسلوب الإحصائي: وإستخدام هذا الأسلوب لتحليل البيانات التي تضمنتها الإستبانة. وتوصلت الدراسة إلي أن إستخدام نظم التشغيل الإلكترونية ساهم في تطوير نظام الرقابة الداخلية وكفاءته مما حث المراجع علي تقليل الاختبارات كما ساهم وساعد كثيراً في توفير مخرجات لعملية المراجعة وأي تقارير أخري في أي وقت . أوصت الدراسة بالإستفادة القصوى من إمكانيات الحاسب الألي وإستخدامها في عملية المراجعة وذلك لما هذه التقنيات من أثر بالغ في تقليص الجهد والتكلفة والوقت علي المراجعة ، إصدار معيار يحتوي على دليل تفصيلي بكافة الضوابط والمفاهيم والمراحل والخرائط والخطوات التي يحتاجها المراجع عند العمل في ظل بيئة نظام التشغيل الإلكتروني .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي أثر نظام التشغيل الإلكتروني علي المراجعة في ضوء معايير المراجعة الدولية ، بينما ركزت دراسة. الباحث على أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية .

**دراسة قريب الله ، (2006م)[1] :**

تمثلت مشكلة الدراسة في الحاجة لإيجاد أدلة إثبات قابلة للتحقق سواء لمراجع الحسابات أو عدد حدوث خلاف بين المتعاملين خلال التجارة الإلكترونية . هدفت الدراسة إلى إختبار دور تقرير المراجع في تقييم جودة المعلومات عموماً وجود المعلومات المحاسبية المتقدمة عن طريق التجارة الإلكترونية وإبراز أهمية تقرير

---

(1) قريب الله بابكر محمد ، **دور المراجع في تعزيز الثقة المالية المستخرجة بواسطة أنظمة التجارة الإلكترونية** (الخرطوم: كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م).

المراجع علي صحة المعلومات والبيانات المالية المنشورة علي شبكات الإنترنت ، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى أن تقرير المراجع يعزز الثقة في التقارير المالية المنشورة علي الشبكة وأن المراجعة المستمرة تعتبر أفضل المناهج لتخطيط وتنفيذ برنامج مراجعة مستمرة للتجارة الإلكترونية . أوصت الدراسة بإيجاد أدلة إثبات قابلة للمراجعة والتحقق ، العمل علي إصدار معايير محاسبية ومراجعية تتفق مع متطلبات التجارة الإلكترونية وإعتماد المراجعة المستمرة الإلكترونية كمنهج أساسي للتجارة الإلكترونية .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي دور المراجع في تعزيز الثقة في التقارير المالية المستخرجة بواسطة التجارة الإلكترونية ، بينما ركزت دراسة الباحث علي أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية .

**دراسة أمير، 2007م[1] :**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن إعتماد المنشأة علي التقنية الحديثة جعل من الصعوبة تطبيق أساليب المراجعة التقليدية وأن إدخال التقنية الحديثة أدي إلي ظهور بعض الصعوبات في عملية المراجعة منها ماهو متعلق بالبرامج المشغلة لها ومنها مايتعلق بإجراءات الرقابة علي المدخلات والمخرجات . وهدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر إستخدام التقنية الحديثة علي أداء المراجع مع ترقيته وتأهيله لمواكبة التطور في عمليات المراجعة .اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلي أن إدخال التقنيات الحديثة أدي إلي فرض الكثير من المتغيرات على عملية المراجعة مثل إلغاء التوثيق الورقي . أوصت الدراسة بضرورة التأهيل والتدريب المستمر للمراجعين من أجل مواكبة التطور الإلكترونية والعمل علي تحديث المهنة وتشجيع

---

(1) أمير عثمان علي عبد الله ، **أثر التقنيات الحديثة علي مهنة المراجعة في ظل معايير المراجعة الدولية** ،( الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، 2007م)

البحث العلمي في مجال المراجعة بإستخدام الحاسب الألي مع العمل علي الإستفادة من مميزات الحاسب الألي في عمليات المراجعة .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي أثر التقنيات الحديثة علي مهنة المراجعة في ظل معايير المراجعة الدولية ، بينما ركزت دراسة الباحث علي أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية .

**دراسة عثمان ، 2007م[1]:**

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف وقصور أنظمة الرقابة التقليدية وعدم ملائمتها لبيئات الأعمال في ظل تلك الطفرة في بيئة تكنولوجيا المعلومات . هدفت الدراسة إلي البحث في ضعف وضمور وقصور أنظمة الرقابة الداخلية التقليدية وعدم ملائمتها لبيئات الأعمال في ظل تلك الطفرة في بيئة تكنولوجيا المعلومات ؟ اعتمدت الدراسة في الجانب النظري علي المنهج الوصفي أما الدراسة الميدانية فقد اعتمد علي المنهج التحليلي بإستخدام أداة الاستبيان لاعتبارها أداة بحثية مناسبة ، توصلت الدراسة إلي أن أنظمة الرقابة الداخلية الجيدة تستطيع الحد والتقليل من مخاطر إستخدام الأنظمة الإلكترونية والتي حدثت نتيجة لضعف وقصور وسائل الرقابة التقليدية. أوصت الدراسة بالموضوعية في إختيار وتطبيق السياسات والمعايير الرقابية الجيدة التي تواكب التطور في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات وكذلك ضرورة توفير الأمن والحماية لأنظمة المعلومات وتطبيقها من أجل سلامتها وكفاءتها وتحديد مواطن الخطر الرئيسية علية .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات تطبيق علي الشركة الإلكترونية الحديثة المحدودة ، بينما ركزت دراسة الباحث على أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية .

---

(1) عثمان الفاضل محمد موسي ، **نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات ، تطبيق علي الشركة الإلكترونية الحديثة المحدودة** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2007م )

**دراسة عماد،( 2007م) [1]**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن تطبيق المراجعة الإلكترونية يتطلب الكفاءة العالية عند المراجعين من العلمية والعملية وأنها تحتاج إلي أنواع من الرقابة وأساليب في المراجعة تختلف عن تلك الأساليب المتبعة في المراجعة اليدوية . هدفت الدراسة إلي الإستفادة من المراجعة الإلكترونية في أعمال المراجعة ، وبيان إجراءات وأساليب المراجعة الإلكترونية للمعلومات المحاسبية وإختبار مدى كفاءة التقنية الإلكترونية للمراجعة ومقارنتها مع الوسائل التقليدية للمراجعة. إستخدمت الدراسة الأسلوب التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والأسلوب الإستنباطي في تحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات والأسلوب الإستقرائي لإختبار فرضيات الدراسة والأسلوب الوصفي التحليلي لأجل الدراسة التطبيقية . توصلت الدراسة إلي أن استخدام الحاسوب في مجال المراجعة يحتاج لبيئة تدريب مختصة ، عدم إلمام المراجع بالأنظمة الإلكترونية من المعوقات الأساسية وأن استخدام الحاسوب في عملية المراجعة يزيد من درجة الثقة الحيادية والموضوعية في الحصول علي المعلومات وبالتالي صحة عملية المراجعة . أوصت الدراسة بإقامة دورات تأهيل وتدريب مستمرة للمراجع علي المعالجة الألية خلال فترات زمنية معينة لتمكن المراجع من متابعة التطورات الحاصلة في مجال المراجعة الألية ، وأوصت كذلك بإستخدام الحاسوب في عملة المراجعة من خلال تفصيل معايير المراجعة.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي المراجعة الإلكترونية وأثرها في كفاءة أداء عملية المراجعة "دراسة تطبيقية علي مهنة المراجعة بالسودان" بينما ركزت دراسة الباحث على أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية.

---

(1) عماد صالح محمد صالح ، **المراجعة الإلكترونية وأثرها في كفاءة أداء عملية المراجعة**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2007م).

**دراسة الهادي، (2007م) [1]**

تمثلت مشكلة الدراسة في تأثير الممارسة المهنية بالمراجعة الإلكترونية وتحديد جودة المعلومات المحاسبية وأثر المراجعة الإلكترونية علي أدلة إثبات المراجعة. هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي جودة وشفافية المعلومات المحاسبية والمراجعة الإلكترونية في ظل تطور المعلومات المحاسبية . لتحقيق أهداف الدراسة إتبع الباحث المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي والتحليل الوصفي وإستمارة الإستبيان وتحليلها . توصلت الدراسة إلي أن المراجعة الإلكترونية تزيد من مقدرة المراجع في توسيع حجم العينة مما يعزز الثقة في رأيه الفني المحايد في القوائم المالية . وأصت الدراسة بإستخدام المراجعة الإلكترونية لأنها تساعد المراجع من التحقق دقة وسلامة ومعالجة البيانات وإختصار وقت عملية المراجعة وأوصت كذلك بالإهتمام بتدريب المراجعين على استخدام المراجعة الإلكترونية في ظل تطور نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت على أثر المراجعة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية ، بينما ركزت دراسة الباحث علي أثر المراجعة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية .

**دراسة الطيب ، (2008م) [2]**

تمثلت مشكلة الدراسة كثير من الصعوبات والمشاكل التي تتعلق بمخاطر المراجعة الإلكترونية تحديد طبيعة مخاطر المراجعة في بيئة التشغيل الإلكتروني وقيام مراقب الحسابات بتحديد مخاطر المراجعة استخدام مراقب الحسابات نفس الأساليب وإتباع الإجراءات التقليدية أو استخدام أساليب وإجراءات مستحدثة مع مخاطر التشغيل

---

(1) الهادي سليمان محمود عبدالله ، **أثر المراجعة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ،رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2007م).

(2) الطيب حامد إدريس موسى ، المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات،(أمدرمان: جامعة ام درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ،2008م).

الإلكتروني . هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام المراجعين بتقدير عند تخطيط عملية المراجعة ودراسة تقديم أثر التشغيل الإلكتروني على طبيعة المخاطر التي يواجهها مراجع الحسابات عند قيامه بتنفيذ عملية المراجعة. توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها المخاطر التي تتعلق بالمراجعة الإلكترونية والإدخال المستخدم المعلق لبيانات غير صحيحة واجهة مواظف المنشأة ، أن تأخير، أن الأخطاء الإلكترونية التي تكتشف ناتجة عن عدم وجود تدقيق مراجع الحسابات وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: القيام باكتشافه مخاطر المراجعة وإمكانية تفاديها ومعالجتها. ودعم عملية الرقابة على المراجعة هي يمكن من إمكانية تصحيح الأخطاء عند اكتشافها. والعمل على إختيار المراجعين من ذوي الخبرات والكفاءة لتحقيق عملية المراجعة بصورة ناجحة. تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي مخاطر المراجعة في ظل التشغيل الإلكترون. وكيفية معالجته بينما ركزت دراسة الباحث على أثر المراجعة الإلكترونية على جود التقارير المالية .

**دراسة أسماء ،(2009م) [1]**

تمثلت مشكلة الدراسة في موضع ضعف المراجعة الإلكترونية التي تقلل من فعالية الحوكمة ، هدفت الدراسة لمعرفة مفهوم المراجعة الإلكترونية وأهميتها ، ومعرفة ودراسة مفهوم الحوكمة ، والتوصل إلي دور المراجعة الإلكترونية في ظل نظام الحوكمة ، اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الإلكترونية ببنك السودان المركزي توثر على دقة مستخدمي القوائم المالية ببنك السودان المركزي ، تطبيق المراجع الإلكترونية ببنك السودان المركزي يزيد من درجة الإعتماد علي المعلومات المحاسبية مما يساعد في اتخاذ القرارات ، تطبيق المراجعة الإلكترونية في ظل نظام الحوكمة يزيد من معدلات ثقة مستخدمي القوائم المالية ببنك

---

(1) أسماء عبد الله علي أحمد ، **دور المراجعة الإلكترونية في نظام الحوكمة**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2009م ).

السودان المركزي .أوصت الدراسة بعدة توصيات منها : أن بنك السودان المركزي يكون لجنة مراجعة مكونة من أعضاء غير متفرعين ومستقلين عن الإدارة ، استخدام كابلات خاصة بالبنك المركزي لتخفيض الضغط علي الشبكة لتسهيل الحصول علي المعلومات المحاسبية ، العمل علي التواصل بين البنك المركزي والمؤسسات الأكاديمية لتقليص الفجوة بين الواقع المهني والتحصيل الدراسي ،التفاعل بين المراجعين الداخليين والخارجيين مع لجنة المراجعة لتضييق فجوة الحوكمة .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي دور المراجعة الإلكترونية في نظام الحوكمة ،بينما ركزت دراسة الباحث على أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية .

**دراسة محمد، (2010م) [1]**

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه علي الرغم من المزايا الكثيرة التي يحققها الحاسوب إلا أنه يؤدي إلي صعوبات في عملية المراجعة للأنظمة المحاسبية المعدة إلكترونياً مما يخلق صعوبات متعددة أمام المراجع عند القيام بعملية المراجعة مما قد يؤثر علي جودة عملية المراجعة ، هدفت الدراسة إلي دراسة المراجعة الإلكترونية وبيان إجراءاتها وأساليبها ومعاييرها وأثرها علي جودة المراجعة ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلي نتائج منها: استخدام المراجعة الإلكترونية يؤدي إلي اختصار وقت عملية المراجعة وتوفير الجهد ، تزيد المراجعة الإلكترونية من مقدرة المراجع علي توسيع حجم العينة مما يعزز الثقة في رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ، تساعد المراجعة الإلكترونية علي تقويم إجراءات الرقابة الداخلية مما يسهل تنفيذ عملية المراجعة، أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، ضرورة تطبيق المراجعة الإلكترونية لأنها تمكن من التحقق من سلامة ودقة معالجة البيانات

---

(1) محمد حسن عبدالوهاب ، **أثر المرجعة الإلكترونية على جودة عملية المراجعة** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2010م) .

واختصار وقت عملية المراجعة مما يساعد أيضاً في تحقيق جودة المراجعة، ضرورة تطبيق المراجعة الإلكترونية لأنها تساعد علي تقويم إجراءات الرقابة الداخلية واختبارات المراجعة مما يساعد أيضاً في زيادة جودة المراجعة ، العمل علي تطبيق المراجعة لأنها تساعد المراجع علي توسيع حجم العينة مما يعزز الثقة في رأيه الفني المحايد في القوائم المالية .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي أثر المراجعة الإلكترونية علي جودة عملية المراجعة ، بينما ركزت دراسة الباحث على أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية .

**دراسة مصعب ، (2010م) [1]**

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى مساهمة المراجعة الإلكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، وأثر المراجعة الإلكترونية علي درجة الثقة لدي مستخدمي القوائم المالية وعلى أدلة إثبات المراجعة ، هدفت الدراسة إلى الإستفادة من المراجعة الإلكترونية لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة وتوضيح مقدرة المراجعة الإلكترونية في زيادة الثقة في أداء المراجع من قبل مستخدمي القوائم المالية ،اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الإلكترونية توفر الوقت والجهد المبذول في عملية المراجعة مما يؤدي إلي كفاءة المراجعة ، المراجعة الإلكترونية تقلل من إحتمال الخطأ لدي المراجعين عند القيام بمراجعة برامج محاسبية إلكترونية ، أوصت الدراسة بالاهتمام بتأهيل المراجعين عن طريق التدريب المستمر للمراجعين من أجل مواكبة التطور الإلكتروني وذلك من خلال برامج تدريبية مكثفة في نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة الإلكترونية ، ضرورة إستخدام المراجعة

---

(1) مصعب إسماعيل إبراهيم محمد ، **دور المراجعة الإلكترونية في تضييق جودة التوقعات في المراجعة** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبية غير منشورة ، 2010م).

الإلكترونية حيث تساعد المراجع في التحقق من دقة وسلامة معالجة البيانات وإختصار الوقت لعملية المراجعة.

تختلف هذه الدراسة من دراسة الباحث في أنها ركزت علي دور المراجعة الإلكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، بينما ركزت دراسة الباحث على أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية .

**دراسة ديانا، 2012م[1]**

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى مواكبة المراجعة الإلكترونية للتطور السريع لنظم المعلومات المحاسبية وأثر ذلك علي صحة مخرجات النظام وبالتالي علي خصائص جودة المعلومات المحاسبية . وهدت الدراسة إلي بيان أثر عملية المراجعة الخارجية الإلكترونية علي مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، وبيان أثرها علي خصائص جودة المعلومات المحاسبية . وأوصت الدراسة بأهمية تطبيق المراجعة الإلكترونية لضمات التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وتطبيق المراجعة الإلكترونية لزيادة درجة كفاءة وفاعلية إجراءات نظم المعلومات المحاسبية وأن المراجعة الإلكترونية تساعد في إكتشاف الغش والتلاعب الإلكتروني بنظم المعلومات .

يتضح للباحث من هذه الدراسة أنها تناولت أثر المراجعة الإلكترونية علي جودة المعلومات المحاسبية وتختلف الدراسة الحالية عنها بتناولها أثر المراجعة الإلكترونية علي عناصر جودة التقارير المالية (الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة).

**دراسة: محمد (2013)[2]:**

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دراسة مبررات الطلب على ممارسة مهنة المراجعة الإلكترونية وانعكاس ذلك على استغلال مراقب الحسابات الخارجي .هدفت

---

(1) ديانا نبيل عبدو جورج ، **أثر المراجعة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ؛ رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الخرطوم ، 2012م).

(2) محمد جمال رويشد ، **دواعي ومبررات الطلب على ممارسة معنى المراجعة الإلكترونية وانعكاسها على استغلال مراقب الحسابات الخارجي** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة 2013).

هذه الدراسة إلى بيان ماهية مدخل المراجعة الإلكترونية ومعرفة ودواعي ومبررات الطلب على ممارستها ودراسة القضايا والموضوعات التي تؤثر على استقلالية مراقب الحسابات عند أداء مدخل المراجعة الإلكترونية، تكمن أهمية الدراسة في مناقشة أهم واحدث الإصدارات المهنية العلمية في مجال ممارسة مهنة المراجع الإلكترونية في التحقق من مصداقية معلومات تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً وكذلك مدى انعكاس ممارستها على استقلال مراقب الحسابات الخارجي اعتمدت الدراسة على أسلوب الدراسة التحليلية بالشكل الذي يتسق مع طبيعة وأهداف وأهمية وحدود البحث واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات عن المشكلة، وتوصلت الدراسة عدة نتائج منها: وجود تأثير إيجابي من قبل مراقبي الحسابات على إعداد تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً وكذلك وجود تأثير إيجابي من خلال التكامل بين نظم تكنولوجيا المعلومات لمؤسسة المراجعة ونظم العمل على استغلال مرقب الحسابات الخارجي. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة قيام المنظمات المهنية بإصدار معايير وإرشادات توضح آلية تقدم خدمات المراجعة الإلكترونية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات ، وكذلك تنظيم أداء مراقبي الحسابات لمهنة المراجعة الإلكترونية في ظل التكامل بتنظيم تكنولوجيا المعلومات لمؤسسة المراجعة ونظم العميل.

يتضح للباحث من هذه الدراسة أنها تناولت دواعي ومبررات الطلب على ممارسة معنى المراجعة الإلكترونية وانعكاسها على استغلال مراقب الحسابات الخارجي وتختلف الدراسة الحالية عنها بتناولها أثر المراجعة الإلكترونية علي جودة التقارير المالية.

**دراسة مزمل ، (2014م) [1]**

تمثلت مشكلة الدراسة في نتيجة التطور الهائل للمحاسب واستخدامه في تطوير النظم داخل المستشفيات الخاصة بالسودان وما تقرر هذه التطورات من مشاكل

---

(1) مزمل عوض الكريم احمد عثمان ، **المراجعة الإلكترونية ودورها في تقويم الأداء المالي في المستشفيات الخاصة بالسودان** (بحري : جامعة الزعيم الأزهري، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2014م ).

تؤثر على عملية المراجعة مما ينعكس على الأداء المالي هدفت الدراسة الى معرفة مدى أهمية التأهيل العلمي والعملي للمراجع للقيام بعملية المراجعة الإلكترونية وما مدى مساهمة المراجعة الإلكترونية في التقويم السليم في للأدلة ، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي والإحصائي واستخدمت أداة الإستبانة لجمع البيانات ، توصلت الدراسة الى أن المراجعة الإلكترونية تتطلب تأهيلاً علمياً كبيراً لصعوبة تتبع مساؤي المراجعة للحصول على أدلة الاثبات لإستخدام المستشفيات الخاصة بالسودان . المراجعة الإلكترونية في تقويم الأداء المالي. أوصت الدراسة بالقيام بعمل تدريبات ودورات كافية ومتطورة في مجال إستخدام التقنيات لتحفيز الجهات المسؤولة لجهات العمل بتطبيق المراجعة الإلكترونية إهتمام المستشفيات الخاصة بتأهيل كوادرها على تطبيق النظم الإلكترونية . استخدام المراجعة الإلكترونية لحل مشاكل نظام الرقابة الداخلية مما يساعد في تقديم الأداء المالي .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي المراجعة الإلكترونية في تقويم الأداء المالي للمستشفيات الخاصة بالسودان ، بينما ركزت دراسة الباحث على أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية .

**دراسة: شوقي، (2015م) [1]**

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: هل هناك إختلافاً معنوياً بين مخاطر بيئة التشغيل اليدوي وبيئة التشغيل الإلكتروني في البيانات المحوسبة ، ماهي أوجه الاختلاف بين مخاطر أنظمة التشغيل اليدوي والتشغيل الإلكتروني للبيانات المحوسبة ، طبيعة عناصر الرقابة الداخلية المتبعة في الأنظمة اليدوية ، هدفت الدراسة الى دراسة مدى اختلاف طبيعة مخاطر بيئة التشغيل اليدوي عن مخاطر التشغيل للبيانات المحوسبة ، دراسة مدى إختلاف طبيعة عناصر الرقابة الداخلية

---

(1) شوقي الإمام محمد احمد ، **النظم الإلكترونية ودورها في زيادة كفاءة الأداء المالي لشركات النفط** ، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2015م ).

المتعبة في الأنظمة اليدوية عنها في الأنظمة الإلكترونية للشركات السودانية ، إبراز فواتير و منافع إستخدام الحاسب الألي الإلكتروني في معالجة البيانات المحاسبية الإلكترونية على نوعية المعلومات المحاسبية ، دراسة دور النظم المحاسبية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى أن العمليات في أنظمه التشغيل الإلكترونية والتقليدية ، أن العمليات في أنظمة التشغيل المحاسبية توجد بعض العمليات التي لاتوجد لها إجراءات الرقابة الداخلية بشكل يختلف عن تلك المطبقة في الأنظمة اليدوية ، أن قيمة البيانات المحاسبية تزداد عن إستخدام أنظمة التشغيل الإلكترونية مما يعني إنخفاض في تكلفة تشغيل البيانات المحاسبية في أنظمة التشغيل الإلكتروني .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي النظم الإلكترونية ودورها في زيادة كفاءة الأداء المالي لشركات النفط ، بينما ركزت دراسة الباحث على أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية.

**دراسة: الاء، (2016م)[1]**

تمثلت مشكلة الدراسة فى التحدي الحقيقي لتوظيف المبادئ الحاكمة لمصداقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية فى المصارف العراقية من خلال عملية تدقيق تلك النظم باتجاه تعزيز مبدأ الشفافية، ومدى ادراك المصارف المبحوثة لمفهوم المبادئ الحاكمة لعملية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، هدفت الدراسة الى بيان كيفية انعكاسات المبادئ الحاكمة لمصداقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والخصائص النوعية لمصداقية المعلومات التى توفرها تلك النظم على مبدأ الشفافية فى المصارف، وعرض للادبيات المعاصرة لمتغيرات البحث

(1) الاء عبد الواحد ذنون طه، انعكاسات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية فى تعزيز مبدأ الشفافية فى المصارف الإسلامية، (العراق: جامعة البصرة، دورية نصف سنوية تصدرها كلية الاقتصاد، العدد16، 2016م)، ص ص 105 – 150.

الرئيسية الثلاثة والمتمثلة مصداقية النظم ومصداقية المعلومات ومبدا الشفافية من بلورة مفاهيم ومعالجات معاصرة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى النتائج أهمها توجد ارتباط بين مصداقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بدلالة مبادئها ومصداقية معلومات تلك النظم من جهة، وبينها وبين مبدأ الشفافية من جهة اخرى، هناك تاثير مباشرة ذات بين مصداقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بدلالة مبادئها و مصداقية معلومات تلك النظم من جهة، بينها مبدأ الشفافية من جهة اخرى، أوصت الدراسة بضرورة التقييم المستمر لأنظمة الحماية الخاصة بالنظم المحاسبية الإلكترونية بالشكل الذى يسهم فى دعم مصداقية وشفافية المعلومات التى يستخدمها المستفيدين.

ركزت الدراسة على انعكاسات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية فى تعزيز مبدأ الشفافية فى المصارف الاستثمارية، بينما ركزت الحالية على أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية.

**دراسة : رانية (2017م)[1]:**

تمثلت مشكلة الدراسة في قياس واختبار دور معايير المراجعة الدولية للوحدات الحكومية في جودة التقارير المالية وتقويم الأداء وذلك بتطبيق معايير المراجعة الدولية لتوفير الجودة والثقة في التقارير المالية في المراجعة وتوفير معلومات مفيدة لمستخدمي هذه التقارير لمساعدتهم في تقويم الأداء واتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية وقد صيغت المشكلة بشكل استفسارات على شكل علاقات بين المعايير من جهة وبين والتقارير وجودتها وملائمتها ومصداقيتها وتقويم الأداء من جهة أخرى. هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات والمشاكل التي تواجه المراجع بتطبيق معايير المراجعة الدولية للوحدات الحكومية بالسودان وكذا معرفة مسؤوليات المراجع والمدى الذي يمكن ان تلعبه المعايير في جوده التقارير المالية وتقويم الأداء .وكذلك قياس واختبار دور

(1) رانيه نور الدين عثمان محمد ، **دور معايير المراجعة الدولية للوحدات الحكومية في جودة التقارير المالية وتقويم الأداء**، (الخرطوم: جامعة النيليين ،كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة،2017م)

معايير المراجعة الدولية في جودة التقارير المالية وتقويم الأداء للوحدات الحكومية . وانتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي للتعرف على المشكلة والاستقرائي لاختبار الفرضيات والتاريخي للدراسات السابقة والوصفي التحليلي للتحليل الدراسة الميدانية ، وخلصت الدراسة لاهم النتائج التالية:- تلعب معاييرا لمراجعة الدولية الحكومية دور فعال ومؤثر في التحقق من صدق وعدالة بيانات التقارير المالية التي حدثت خلال العام. تطبيق معايير العمل الميداني يحقق الكثير من المزايا منها إمكانية توحيد التقارير المالية في جميع الوحدات الحكومية. تلعب معايير المراجعة الدولية دور هام في توفير معلومات محاسبية شفافة في الوقت المناسب تساعد المستخدمين في ترشيد قراراتهم والاستخدام الأمثل للموارد. أوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات المهنية بالسودان بإصدار معايير للمراجعة تستوعب تغيرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونشر الوعي والتثقيف المحاسبي بين فئات مستخدمي التقارير المالية ، ضرورة مواكبه التغيرات العالمية لمهنه المراجعة وذلك بتبني معايير المراجعة الدولية للوحدات الحكومية لإمكانيه تقليلها من الاختلافات بين المراجعين في التقارير المالية وتقويم الأداء.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي ور معايير المراجعة الدولية للوحدات الحكومية في جودة التقارير المالية وتقويم الأداء، بينما ركزت دراسة الباحث على أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية.

**دراسة : فرح (2018م)[1]:**

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه في ضوء التطور التكنولوجي واستخدام نظم التشغيل الإلكتروني لمعالجة البيانات ادي الي ضرورة تطور عملية المراجعة بصورة الكترونية لتتمكن من مواكبة هذا التطور ، هدفت الدراسة إلي دراسة فاعلية إجراءات المراجعة الإلكترونية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات. دراسة فاعلية إجراءات المراجعة

---

(1) فرح الدور صالح سليمان محمد ، **فاعلـية إجراءات المراجعة الإلكترونية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات-دراسة علي عينة من المصارف العاملة في السودان** ، (الخرطوم: جامعة النيليين ،كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة ،2018م)

الإلكترونية واثرها على موثوقية التقارير المالية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي ، توصل الدراسة الي عدة نتائج منها: تطبيق المراجعة الإلكترونية أدى إلي التحقق والاكتشاف الفوري للأخطاء في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ، زادت درجة الثقة في البيانات المالية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات وتطبيق المراجعة الإلكترونية، تطبيق المراجعة الإلكترونية ساهم في أرشفة البيانات المالية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ، أوصت الدراسة بأهمية الالتزام بآليات المراجعة الإلكترونية ، تفعيل تطبيق المراجعة الإلكترونية لانها تبين نقاط القوة والضعف بنظام التشغيل الإلكترونية .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت علي فاعلـية إجراءات المراجعة الإلكترونية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ، بينما ركزت دراسة الباحث على أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية.

# الفصل الأول

## الإطار العام للمراجعة الإلكترونية

يتناول الباحث في هذا الفصل الإطار العام للمراجعة من خلال المباحث الأتية:

المبحث الأول : مفهوم وأهمية وأهداف المراجعة الإلكترونية.

المبحث الثاني: أساليب ومعايير وصعوبات المراجعة الإلكترونية .

## المبحث الأول

## مفهوم وأهمية وأهداف المراجعة الإلكترونية

**أولاً: مفهوم المراجعة الإلكترونية:**

تمثل المراجعة الإلكترونية مدخلاً لتطوير نموذج مراجعة الحسابات التقليدي الذي يقتضي أداء أعمال المراجعة الحسابات سنوياً من خلال قبول التكليف وتخطيط أعمال المراجعة وأداء هذه لجميع الأدلة سنوياً وخيراً بلورة النتائج وإعداد التقرير ، وفقاً لهذا التصديق فإن للمراجعة الإلكترونية مفهومهاً المميز وسماتها ومجالاتها ومتطلبات أدائها مهنياً[1].

وأيضا يقصد بها عملية جمع الأدلة لتحديد ما إذا كان إستخدام نظام الحاسوب يساهم في حماية أصول المنشأة ويؤكد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها ويستخدم مواردها بكفاءة. [2]

كذلك عرفت المراجعة الإلكترونية علي أنها عملية جمع الأدلة بتحديد ما إذا كان إستخدام الحاسبات الإلكترونية في منشأة ما يحقق الأهداف التالية للمنشأة وهي المحافظة علي راس المال والمحافظة على تكامل البيانات وسلامتها لتحقيقها بفاعلية في الأنظمة وتحقيق الكفاءة. [3]

كما عرفت بأنها مجموعه من الأشخاص والإجراءات ومعدات التشغيل للبيانات التي تقوم بإختيار وتخزين وتشغيل واسترجاع البيانات ، وذلك بهدف تخفيف درجه عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرار. [4]

---

(1) د حسين أحمد عبيد ، **دراسات متقدمة في مراجعه الحسابات** ، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م) ،ص 26.

(2)دعبد الفتاح محمد الصحن ،**أصول المراجعة المتقدمة** ،(الإسكندرية: الدار الجامعية ،2000م) ،ص ص،7- 9

(3) جيهان عبد المعز الجمال، **المراجعة وحوكمة الشركات**،( أبوظبي: دار الكتاب الجامعي ، 2014م)، ص 15.

(4) د. شريف السكري ، المراجعة الخارجية في ظل التشغيل الإلكتروني ، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2009م )، ص17.

أيضاً عرفت بأنها عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان إستخدام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول المؤسسة ويؤكد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها بفاعلية . [1]

كما عرفت بانها مجموعه من الأشخاص والإجراءات ومعدات التشغيل للبيانات التي تقوم باختيار وتخزين وتشغيل واسترجاع البيانات ، وذلك بهدف تخفيف درجه عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرار. [2]

عرفت أيضا بانها عمليه تطبيق أي نوع من الأنظمة بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المراجع في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال المراجعة . [3]

كما عرفها البعض بانها عمليه منظمه لجمع وتقيم موضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم الادارة بشأن نتائج الأحداث والنظريات للمشروع لتحديد مرسى تمشي هذه النتائج مع معايير القائمة وتوصيل النتائج الي مستخدميها المعنيين بها. [4]

مما سبق يستخلص الباحث من مفهوم المراجعة الإلكترونية الآتي:

1. مدخلاً لتطوير نموذج مراجعة الحسابات التقليدي من خلال قبول التكليف وتخطيط أعمال المراجعة
2. جمع الأدلة لتحديد ما إذا كان إستخدام نظام الحاسوب يساهم في حماية أصول المنشأة ويؤكد سلامة بياناتها
3. مجموعة من الأشخاص والإجراءات ومعدات التشغيل للبيانات التي تقوم بإختيار وتخزين وتشغيل وإسترجاع البيانات
4. تطبيق أي نوع من الأنظمة بإستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المراجع في التخطيط والرقابة

---

(1) د شحاتة السيد شحاتة ، **مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة** ، (الأسكندرية : الدار الجامعية ، 2014) ، ص 26 .

(2) د جيهان عبد المعز الجمال ، مرجع سابق ، ص 23.

(3) محمد حسن عمر، **المراجعة والرقابة الداخلية**، (د.م: د.ن، 2000م) ، ص ص 18- 19.

(4) دعبد الفتاح محمد الصحن، مرجع سابق، ص 9.

يمكن ان يعرف الباحث المراجعة الإلكترونية بانها تطوير لنموذج مراجعة الحسابات التقليدية وجمع الأدلة بواسطة مجموعة من الأشخاص والإجراءات ومعدات التشغيل للبيانات التي تقوم بإختيار وتخزين وتشغيل وإسترجاع البيانات لمساعدة المراجع في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال المراجعة.

**ثانياً :أهداف المراجعة الإلكترونية :**

إن إستخدام نظم الحاسوب لإنجاز أعمال المراجعة تسمح للمراجع بالإستفادة من إمكانيات الحاسوب في تنفيذ هذه الأعمال بسرعه ودقه أكبر حيث تمكنه من إستخدام بما يقف شاهداً علي ذلك ، وقد أثرت تلك التغيرات بدرجة كبيرة علي الإجراءات المستخدمة من قبل المراجعين لاختبار مدى صدق ودقه وسلامة القوائم المالي التي يقومون بإعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية ، وأن المراجعة وإجراءاتها هي التي تحتاج إلي تعديلات أساليب وصولاً إلي تحقيق أهداف المراجعة. ويرى البعض أن أهداف المراجعة الإلكترونية تشمل الاتي [1] :

1. المحافظة علي المعلومات من الفقدان والضياع وحمايه أصول المنشأة.
2. تهدف الي تقليل الجهد والوقت.
3. تساعد في تقليل المخالفات والأخطاء التي يرتكبها بعض العاملين .
4. تقويم الأداء ومتابعة تنفيذ الأهداف بكفاءة وفعالية. [2]
5. دراسة الأسباب التي حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة وتصحيح الإنحرافات.

مما سبق يرى الباحث ان المراجعة الإلكترونية تهدف الي تقليل الوقت والجهد والتكلفة والحماية العالية وحفظ البيانات من الضياع والتلف والمساعدة في تقليل الأخطاء ومتابعة وتنفيذ الأهداف بكفاءة مستعينة بالمميزات التي توفرها أجهزة الحاسوب .

---

(1)يوسف محمد جربوع ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**،(عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع،2009م) ، ص 387.

(2) عبد الفتاح محمد الصحن مرجع سابق، ص 18.

**ثالثاً: أهمية المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للمعلومات المحاسبية:**

إن استخدام الحاسوب في مجالات المراجعة المختلفة يساعد في تقليل الوقت المبزول على العمليات الكتابية ، علي العمليات الحسابية وتقليل تكاليف عملية لمراجعة بشكل عام ، وتتبع أهمية استخدامه في مجالات المراجع في أنه يساعد علي تحقيق الأمور التالية[1]:

1. تحسين عملية إتخاذ القرار وعملية ممارسة الحكم الشخصي.
2. زيادة النظرة المتفائلة لدي العملاء إذاء عملية المراجعة.
3. تحسين جودة عملية المراجعة بشكل عام.
4. زيادة شهرة مكاتب المراجعة بسبب إستخدامها للحاسوب في عملية المراجعة.
5. الحصول علي عملية جرد حديثه في المراجعة بسبب إستخدامها للحاسوب في المراجعة.
6. تسهيل عملية مراجعة أعمال المراجعين من قبل الشركاء والمديرين.

كما يرى أخر أن إستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية تحدث في معظم تعاملات الأفراد اليومية عند الشراء حيث بمجرد أن يحصل الفرد على فاتورة فإن ذلك يعني أنه قد حصل علي معلومات محاسبية ، بالطبع هنالك إستخدامات أخرى أساسية لنظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الإقتصادية ككل من أهمها إعداد القوائم والتقارير المالية. [2]

يلاحظ ان أهمية المراجعة الإلكترونية تتجلى في أن المنشآت أوضحت في العصر الحديث أكثر استخداماً لنظم التشغيل الإلكتروني ولذلك أصبح المحاسب التعامل مع

---

(1) سيد عطا الله السيد ،**المراجعة الإلكترونية – الجوانب العلمية والعملية**، ( الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م)، ص 47.

(2) د السيد عبد المقصود زيبان وأخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001م)، ص ص 7- 9.

الحاسوب ، فكان لابد للمراجع ان يكون بنفس القدره والتأهيل بل يجب أن يكون أكثر خبره ومهارة من الناحية العلمية والعملية. (1)

يرى أخر أن إستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية تحدث في معظم تعاملات الأفراد اليومية عند الشراء حيث بمجرد أن يحصل الفرد على فاتورة فإن ذلك يعني أنه قد حصل على معلومات محاسبية ، بالطبع هناك إستخدامات أخرى أساسية لنظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الإقتصادية ككل من أهمها القوائم والتقارير المالية.

قد مثلت المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني وأمداداً حديثاً ومتطوراً لنموذج مراجعة الحسابات التقليدي الذي يقضي بتخطيط وأداء المراجعة سنوياً بجمع الأدلة حتى يتم علي المحاسب التعامل مع الحاسوب ، فكان لابد للمراجع أن يكون بنفس القدرة والتأهيل بل يجب أن يكون أكثر خبره ومهاره من الناحية العلمية والعملية. (2)

على ما تقدم يرى الباحث أن من أهمية المراجعة الإلكترونية أنها تقلل من ظاهرة عدم الثقة الكافية في مكاتب المراجعة أو مايعرف بفجوة التوقعات في المراجعة وذلك للاعتقاد السائد لدي الجمهور بأن استخدام الحاسوب في عملية المراجعة يقلل من فرص وقوع الأخطاء ، وأن المخرجات (التقارير) أكثر دقة من نظيراتها في المراجعة التقليدية ، وتبويبها وتحليلها وإستخراج وإستخلاص النتائج في شكل تقارير ، وفقاً لهذا التعريف فإن للمراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني مفهومها المميز وسماتها ومجالاتها وأسسها ومعايرها ومتطلبات أجراءها مهنياً.

**رابعاً: المخاطر والتحديات التي تواجه المراجعة الإلكترونية:**

يعني مصطلح المخاطر بصورة عامة البعد عن الحقيقة أو الواقع بدرجة تتفاوت نسبياً وطبيعة العناصر قيد الفحص ويعني عدم التأكد ، أما فيما يختص المراجع

---

(1) عدلان محمد علي عدلان ، ور **المراجعة الإلكترونية في جودة التقارير المالية** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م ) ، ص 26.

(2) السيد عبد المقصود زيبان ، مرجع سابق، 19.

والمنشأة فيعني بالتصفية وإيقاف نشاطها وإصدار المراجع لتقرير غير صحيحة ، متمثلة في الحذف والتزييف وعدم التسجيل.

**1. مفهوم مخاطر المراجعة:**

عرفت لجنة معايير المراجعة الدولية مخاطر المراجعة بأنها تعني المخاطر التي تؤدي إلي قيام المراجع بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري. (1)

كما عرفها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في معيار رقم 47 بأنها المخاطر الناتجة عن فشل المراجع ويؤدي في تعديل رأيه بشكل ملائم بخصوص قوائم مالية بها أخطاء جوهرية. (2)

من خلال التعريف السابق يرى الباحث أنه يمكن تعريف المخاطرة بصفة عامة: هي درجة نسبية من حالة عدم التأكد أو عدم التمكن من قراءة الواقع بدرجة يمكن أن نتفادى معها وقوع ضرر ما سوى كان هذا الضرر مادياً أو معنوياً أو جسدياً.

أما مخاطر المراجعة فيري الباحث أنها تعني مخاطر عجز أو فشل المراجع في إبداء رأي فني محايد فيما وكل إليه من مهام نتيجة ضعف التأهيل العلمي أو العملي أو عدم التزامه بمعايير المراجعة المتفق عليها مما يترتب علية غض النظر عن أخطاء جوهرية بالقوائم والتقارير المالية. (3)

قد ركز معهد المحاسبين على ضرورة تقدير المخاطر عند التخطيط للمراجعة في معياره رقم ش 47 حيث جاء فيه، على المراجع أن يخطط لعملية المراجعة بحيث تكون مخاطر المراجعة عند أدنى حد ممكن ، ومناسب لإبداء رأي سليم في القوائم

---

(1) المعايير الدولية للمراجعة، الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين ، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2000م، ص 118.

(2) حسن يوسف القاضي ، وحسين أحمد، **تدقيق الحسابات والإجراءات**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000م)، ص12.

(3) د. محمد محمود خيري يوسف ، **دراسات في مستجدات المراجعة** ، (القاهرة : دار الفكر العربي 2006م) ، ص152.

المالية، وقد يتم تقدير المخاطر بصورة كمية أو كيفية ، وتقتضي معايير المراجعة الدولية بأن يتم تحديد مستوى المخاطر المتعلقة بكل رصيد من أرصدة الحسابات الواردة في القوائم المالية.

2. **مخاطر المراجعة الإلكترونية:**

تتمثل المخاطر في الآتي[1] :

أ. خطر الإعتماد التام علي القدرات الوظيفية الهائلة لكل من الكيان الملموس الألي والبرمجيات المختلفة له .

ب. بما أن الحجم الأكبر من البيانات في ظل تكنلوجيا المعلومات يتم إدخاله مباشرة في الحاسب الألي ، فإنه يترتب علي ذلك إخفاء الدليل المادي الذي يعتمد علية في ظل النظام التقليدي عند مراجعة المستندات والسجلات .

ج. قد لا يتمكن أعضاء فريق العمل الذين يتولون المراحل الأولي من إدخال البيانات إلي الحاسب الألي من الإطلاع على النتائج النهائية بعد تشغيل هذا البيانات بوسطة الحاسب .

د. يظهر خطر التلاعب في البيانات عند إعتماد فريق العمل في ظل المراجعة الإلكترونية علي تخزين الحجم الأكبر من البيانات والمعلومات علي الشبكة الإنترنت.

ويري أخرون أن مخاطر المراجعة الإلكترونية تتمثل في الآتي[2] :

1. قلة أداء الأجهزة لوظائفها .
2. قلة أو عدم كفاءة التعامل والتخاطب مع الأجهزة .
3. إمكانية فقد البيانات أو إحصائها بمضمون خاطئ .

---

(1) حسن عبد الحميد العطار ، **مدخل مقترح لمراجعة وتدقيق نظم المعلومات في ضوء الاتجاهات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات** ،( القاهرة :الزقازيق ، كلية تجارة ، مجلة الدراسات التجارية ، العدد 2 ، 2005م) ، ص 253.

(2) حسين عبد الحميد العطار، مرجع سابق، ص 253– 255.

4. مخاطر تتعلق بإخفاء السجلات المادية .
5. مخاطر تتعلق بسند المراجعة .
6. مخاطر تتعلق بارتكاب الغش .
7. مخاطر تتعلق بالفيروسات .
8. مخاطر تتعلق بالعوامل البيئية .
9. ط. مخاطر تتعلق بالعاملين بنظم المعلومات القائمة علي إستخدام الحاسب الإلكتروني.
10. مخاطر تتعلق بقيام المراجع بإبداء رأي فني غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري .

بناءاً علي ماتقدم يري الباحث أن التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية لم يؤثر علي أهداف المراجعة وإنما يؤثر في الإجراءات المستخدمة في تنفيذ عملية المراجعة ، وبالرغم من المزايا التي يحققها الحاسب الألي للمراجعة إلا ان هناك بعض المخاطر التي تواجهها ، وأن التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات وإستخدام الحاسبات الإلكترونية أثرت علي النظم الإدارية والمحاسبية بمنشآت الأعمال وغيرها . وقد إتبع هذا تغيراً جوهرياً وأساليب ونظم المراجعة والرقابة الداخلية والخارجية ، كما أثر هذا بدوره علي التقييم الشخصي والتأهيل العلمي والعملي للمراجع بالمقارنة بما كان علية الحال في ظل التشغيل اليدوي التقليدي للبيانات .

**خامساً: عناصر المراجعة الإلكترونية :**

بالرغم من تغير البيئة التي فيها المراجع من المعالجة اليدوية إلي المعالجة الإلكترونية فإن أهداف المراجعة الخارجية تبقي كما هي ولكن أساليب المراجعة وإجراءاتها هي التي تحتاج إلي تعديلات أساسية وصولاً إلي تحقيق أهداف المراجع حيث أن المراجع الخارجي وفي ظل هذا النظام التشغيلي يجب يركز علي فحص

وتقييم نظام الرقابة الداخلية علي أساس أن هذه المهمة تحدد نطاق مراجعته التي تشمل العناصر التالية[1]:

1. فحص ومراجعة نظام وإدخال البيانات للحاسب الآلي .
2. فحص ومراجعة إعداد الفحص ومراجعة إعداد البيانات بالحاسوب .
3. فحص ومراجعة النتائج .

مما سبق يرى الباحث ان عناصر المراجعة الإلكترونية تتمثل في ثلاثة عناصر بدأ من فحص ومراجعة نظم الادخال الي الحاسوب ثم اعداد الفحص ومراجعة اعداد البيانات ومن ثم فحص ومراجعة النتائج التي تم التوصل اليها.

**سادساً: إجراءات مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية:**

يتم مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية وفقاً للخطوات الأتية:

**1. المراجعة المبدئية Initial Audit :**

الغرض من إجراء المراجعة المبدئية هو فهم مراجعة العمليات خلال النظام المحاسبي، وتحديد مدى إستخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات في التطبيقات المحاسبية، وفهم الهيكل الأساسي للرقابة الداخلية ، وتتم المراجعة من بإتباع الخطوات التالية:

أ. جمع المعلومات عن فسم التشغيل الإلكتروني للبيانات ، مثل موقع القسم ، إسم مديره ، عدد الأفراد العاملين به ومستواهم ومعلوماتهم، ومهام ومسئوليات الأفراد الأساسية، التعرف على الناحية الفنية للحاسبات المستخدمة، والتعرف على نظام التشغيل المستخدم بالإضافة إلي الحصول على خريطة لموقع الأجهزة بمركز الحاسوب ، والتي توضح كيفية ترتيب الأجهزة بالقسم، ويقم مدير تشغيل البيانات بذلك، أو يقوم المراجع بإعدادها بنفسه، إذا لم يتيسر له الحصول عليها.

---

(1)عبدالوهاب نصر علي، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة**،(الإسكندرية: الدار الجامعية،2008م)،ص 96.

ب. تحديد التطبيقات المحاسبية العامة التي تم إجراؤها بإستخدام الحاسب وهي التي يمكن أن تؤثر بصورة جوهرية على جوهرية على التقارير المالية التي يتولى المراجع إختيارها.

ج. تحديد مدى إستخدام التشغيل الإلكتروني للبيانات في التطبيقات المحاسبية وتحديد ما إذا كان الحاسب يلعب دوراً رئيسياً أو أو ثانوياً في النظام المحاسبي، ويتحدد مدى الإستخدام بمقدار وقت الحاسب المستنفذ في تنفيذ المهام، عدد وأنواع العمليات التي يتم تشغيلها وقيمة المعلومات المنتجة، هذه الإعتبارات تؤثر إلي حد كبير في مقدار الوقت الذي ينبغي أن يخصصه المراجع لمراجعة التطبيقات المحاسبية التي تم تشغيلها إلكترونياً. (1)

د. فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية: للوقوف على أوجه القوة والضعف للنظام والرقابة الداخلية وعلى ضوء ذلك يتحدد مدى الإختبارات التي يقوم بها المراجع.إذا كان نظام الرقابة الداخلية قوي يقلل نطاق الإختبارات وإذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيف يوسع من نطاق الإختبارات. (2)

إن نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات يشتمل على إجراءات للرقابة العامة وإجراءات للرقابة التطبيقية، لذا فإن مضمون المنهج الذي سوف يتبعه المراجع في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات يشمل المراحل الأتية(3):

**المرحلة الأولى:** إجراء فحص مبدئي لإجراءات الرقابة العامة والرقابة التطبيقية وتقييم نتائج الفحص لتحديد مدى إمكانية الإعتماد على هذه الإجراءات.

---

(1) عبدالوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص ص 97- 98.

(2) عبدالوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 98.

(3) شحاته السيد شحاته ، **الرقابة والمراجعة في نظم المراجعة الإدارية**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2014م) ، ص 199.

**المرحلة الثانية:** إجراء فحص تفصيلي للإجراءات الرقابية السابقة للتأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الدخلية كما هو موضوع.

**المرحلة الثالثة:** إجراء إختبار مدى الإلتزام بإجراءات الرقابة الداخلية سواء بالملاحظة المباشرة أو بإستخدام الحاسب الإلكتروني ، وذلك لتحديد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية كما هو منفذ.

على المراجع عند دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات ، أن يأخذ بالمدخل العام لدراسة وتقييم هذا النظام ، ثم يختار الأسلوب الملائم لدراسته وتقييمه[1].

**2. إختبار الإلتزام:**

المعلومات التي حصل عليها المراجع من خلال المراجعة المبدئية تفيد في تنفيذ المرحلة الثانية من عملية المراجعة وهي إختبارات الإلتزام والتي من خلالها يتم تقييم أوجه القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية ومن ثم إمكانية الإعتماد علية والتي على أساسها يتحدد مدى الإختبارات التفصيلية التي تجاوب على الأسئلة الأتية: ماهي الإجراءات الرقابية الضرورية؟ وأين يتم تنفيذها؟ كيف يتم تنفيذ هذه الإجراءات؟ من الذي يقوم بتنفيذها؟

ترجع أهمية الإختبارات إلى العلاقة الهامة المباشرة بين إمكانية الإعتماد على نتائج البيانات المحاسبية والقوائم المالية التي تظهر هذه النتائج ، ولذا لابد وأن يتحقق المراجع من الإجراءات التي تتخل عملية إعداد القوائم المالية إجراءات يمكن الإعتماد عليها وهذا يعني أنه لابد وأن يقوم المراجع بإختبارات الإلتزام للتحقق من التطبيق العملى لإجراءات الرقابية الداخلية التي سبق له دراستها وتقييمها وقرر الإعتماد عليها في مرحلة المراجعة المبدئية.

---

(1) **المرجع السابق**، ص 199.

**3. الإختبارات التفصيلية:**

بعد التحقق من إمكانية الإعتماد على إجراءات الرقابة والثقة بها يبدأ المراجع بالمرحلة الأخيرة للمراجعة وهي أجزاء الإختبارات التفصيلية وفحص مدي الثقة في تشغيل البيانات وذلك عن طريق[1]:

أ. التأكد من أن البيانات الأولية التي تم تغذية الحاسوب بها هي بيانات حقيقية وموثوق.

ب. التأكد من أن مخرجات النظام من المعلومات سليمة ودقيقة ومتكاملة.

ج. التأكد فيما إذا كان مخطط البرنامج لاعلاقة له بتشغيل الألات وأن القائم بتشغيل الألات لا صلة له بالملفات والنسخ المحفوظة في المكتبة.

**سابعاً: مقومات المراجعة الإلكترونية** : وتتمثل في الأتي[2] :

**1. التأهيل العلمي والعملي للمراجعين :**

أن إستخدام الحاسب الإلي في مجال المراجعة يتطلب من المراجع أن يكون لدية خبرة ودراية بنظم تشغيل الحاسب الألي ، وأن تكون لدية معرفة أساسية بنظم الحاسب ومكوناتها ووظائفها وإمكانياتها التشغيلية بحيث تكون كافية لتخطيط للمهمة[3].

ولما كان المدقق يتعرض أثناء قيامة بعملة إلي الكثير من المسائل والمشاكل والقانونية والأقتصادية مما يتطلب علية إكتمال تأهيله العلمي في هذه النواحي ، فعلية الحد أدني .أن يكون ملماً بنظريات وتطبيقات علم المحاسبة ، وكزلك أساليب الحاسوب وتطبيقاتها في التدقيق ، لمواجهة متطلبات البيئة التي تتطور بسرعة يجب علي المراجع أن يتأهل عملياً علية ممارسة المهنة ، كما يجب علي جمعيات المحاسبة

---

(1) المرجع السابق، ص 200.

(2) ستيفن موسكوف ، مارك سيكمن ،**نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات** ، تعريب د كمال الدين سعيد ، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع ،2009م) ، ص 445.

(3) ثناء علي القباني، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني** ،(القاهرة: الدار الجامعية،2001م)،ص 70.

والتدقيق إصدار كتاباً يحتوي علي برنامج ومراحل التدريب وما يجب أن يمارس المهنة المتمرن في كل مرحلة [1].

أن عملية المراجعة يجب أن تقوم بواسطة شخص لدية المعرفية العلمية والخبرة العملية والكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمراجع وأن تكون لدية المعرفة العلمية في مجالات المحاسبة والمراجعة والضرائب وغيرها من المجالات المرتبطة بالممارسة المهنية ، ويجب علي المراجع الاستمرار مواصلة التعليم والتدريب طوال ممارسة المهنة ليكون ملماً بالتطورات الحديثة في تلك المجالات .

2. **البرامج الإلكترونية :**

برامج المراجعة هي عبارة عن برامج تطبيقية تزود بإسترجاع البيانات ومعالجتها والتقرير عنها حسب احتياجات المراجع . وتتكون برامج المراجعة من مجموعة من برامج الحاسب الإلكتروني التي تؤدي معاً الوظائف المختلفة لتشغيل البيانات ، ويمكن وصف هذه البرامج علي أنها معالجات البيانات، ويتم إستخدام بعض التطبيقات المعينة علي نحو متكرر ، مثل المعاينة العشوائية وتجميع الأعمدة الرقمية ، حيث يتم برمجتها وتمثيلها في صورة أوامر في البرامج.

**3. مزايا برامج المرجعة الإلكترونية :**

تتمثل برامج المراجعة الإلكترونية في المزايا الأتية[2] :

أ. تقليل المراجع علي موظفي الحسابات لدي العميل.

ب. إستبعاد الحاجة إلي دراسة لغات البرمجة .

ج. تقليل المستوي المطلوب في التخصص في الكمبيوتر.

---

(1) الصادق محمد سالم، وبابكر إبراهيم الصديق ، **جودة المراجعة الخارجية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، مجلة العلوم الإقتصادية ، العدد 1، 2014م)، ص 146

(2) ثناء على القباني، مرجع سابق، 412.

د. تستطيع الدخول إلي قيود كثيرة ومتنوعة من السجلات الإلكترونية للعملاء بدور برمجة متخصصة .

هـ. تسمح للمراجع لوقاية تنفيذ البرامج .

و. تسهيل فحص ملفات البيانات وتؤدي العمليات الحسابية وغيرها من أعمال المراجعة.

ز. توفير الوقت والجهد وتقلل من تكاليف المراجعة.

**4. عيوب برامج المراجعة :**

تتمثل في الأتي[1] :

أ. قد تحتاج إلي تحميل البيانات أو إتمام التشغيل علي أجهزة بخلاف أجهزة العميل أنها لتعمل علي بعض أجهزة الحاسب فقط .

ب.محدودة دائماً في إختبار ملفات العميل .

يتضح للباحث من خلال برامج المراجعة الإلكترونية أنها توفر الكثير من الوقت والجهد وتقلل من تكاليف المراجعة ومواكبة التطور الذي يحدث في البيئة المهنية.

---

(1) سمير كامل محمد، **أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الإلكتروني**،( الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م)، ص 138.

## المبحث الثاني

## أساليب ومعايير وصعوبات المراجعة الإلكترونية

**أولاً : أساليب المراجعة الإلكترونية :**

تتمثل أساليب المراجعة الإلكترونية في ثلاثة أساليب من أدلة الأثبات هي :

**الأسلوب الأول :المراجعة حول الحاسب الألي**

حيث يقوم باختباراته علي عينة من المستندات الأصلية وإعادة قيمة بعض عناصر القوائم ، ومقارنة هذه القيم مع مزاعم هذه الشركة المتمثلة في أرصدة القوائم المالية تحت المراجعة للتأكد من صحة إثبات أدلة العمليات المالية بالدفاتر المحاسبية ويلجأ إلي هذا البديل عادةً المراجعون الذين ليس لديهم معرفة ودراية كافية بالحسابات الإلكترونية ونظم تشغيلها ، وفيما يلي [1]:

1. **مزايا مدخل المراجعة حول الحاسب :**

تتمثل في الآتي :

أ. يتسم بالبساطة والسهولة وتخفيض تكلفة المراجعة .

ب.يتسم بالبساطة والسماح للمراجع بإجراء مقارنات بالاستعانة بالحاسب أكثر مما هو ممكناً في ظل المدخل اليدوي التقليدي .

2. **عيوب مدخل المراجعة حول الحاسب الألي**

أ. قد لايتوفر في نظم التشغيل الإلكتروني الأكثر تعقيداً تقارير مطبوعة وسيطة لإجراء المقارنات المطلوبة . [2]

ب. عدم إستفادة المراجع من الإمكانيات التي ينتجها الحاسب نفسة كأداة للمراجعة وهي مفيدة جداً في مراجعة أعمال الحاسب .

---

(1) د صادق حامد مصطفي ، **دراسات في المراجعة** ، (القاهرة : كلية التجارة ، 2006م ) ، ص 145

(2) ثناء علي القباني ، مرجع سابق ، ص 181.

ج. صعوبة تطبيقه في أنظمة التشغيل الإلكتروني المعقدة ، حيث تكون المستندات والدفاتر في شكل غير مرئي إلي ذلك .

د. عدم تناسب هذا المدخل مع أنظمة التشغيل المتقدمة التي يصعب تحديد المفردات فيها بسهولة بصفة مستقلة .

**الأسلوب الثاني : المراجعة من خلال الحاسب الآلي :**

حيث يتم تقييم أساليب الرقابة التي تتضمنها برامج الحاسب الآلي التي يستخدمها العميل في معالجة البيانات المحاسبية والحصول [1]

وبوجه عام يوجد العديد من الأساليب للمراجعة من خلال الحاسب الإلي مثل :

أ. مجموعة الحالات الاختبارية .

ب.طريقة المحكاة المتوازية .

ج. شبكة الإختبارات المتوازنة .

**1. مزايا المراجعة من خلال الحاسب الألي :**

تتمثل في الآتي :

أ. أن هذا المدخل يقلل وقت المراجعة ويستفيد من إمكانيات الحاسب ، فضلاً عن أنه يصلح للتطبيق حتي في حالة وجود المستندات المرئية للمراجعة .

ب.أنه تمكن المراجع من إختبار نظم الرقابة علي التشغيل الإلكتروني للبيانات في

ج. كل من النظم البسيطة علي حد سواء .

د. أنه يساعد المراجع في الحصول علي تأكيدات مباشرة بخصوص تشغيل البيانات والعمليات ، فإذا تم تحديد نظم الرقابة علي تشغيل عملية ما .

---

(1) تهاني حسين محمد عثمان ، **دور المراجعة الإلكترونية في تضيق فجوة التوقعات في تقارير المراجعة** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2009م) ، ص43.

**2. عيوب المراجعة من خلال الحاسب الألي[1] :**

لكي يتم الحصول علي تأكيد معقول وكافي بأن برامج (المنشأة محل المراجعة) التي تم اختبارها تمثل في الواقع البرامج المستخدمة فعلاً في تشغيل بيانات المنشاة .

**الأسلوب الثالث : المراجعة بواسطة الحاسب الألي :**

بعد الإنتهاء من تقييم نظام الرقابة الداخلية يتم إستخدام الحاسب الإلكتروني ذاتة في قراءة وإختبار ومعالجة عينة من البيانات المخزنة بلغة الألة عل سجلات الحاسب ، فبدلاً من الإختصار علي فحص ومراجعة أساليب الإلكترونية التي تتضمنها برامج الحاسب ، يتم إستخدام الحاسب نفسة كأداة لجمع أدلة الإثبات . [2]

وإذا كان لابد وأن يلجأ المراجع للإعتماد علي الحاسب الألي كأحد مظاهر تطبيق تكنلوجيا المعلومات وذلك فإن معيار توثيق أوراق العمل وإجراءات الإحتفاظ بأساليب المراجعة (بإساتخدام الحاسب الألي) يتفق مع المعيار الخاص بالمراجعة ككل .وبالتالي فإن الأمر يتطلب من المراجع جمع وثائق وتثبيتها في كل مرحلة من مراحل أداء عملية المراجعة وذلك كما يلي[3] :

**1. في مرحلة تخطيط برنامج المراجعة**

تتضمن أوراق العمل علي وثائق كافية عن :

أ. الأهداف – التكلف – الوقت المتاح لعملية المراجعة .

ب.نظم الرقابة والمتابعة التي سيقوم المراجع بإتباعها خلال فترة المراجعة .

ج. تحديد الأسلوب المناسب – في ظل ظروف الوحدة كل الفحص – لعملية المراجعة في ضوء الألقاب المتوقع الحصول عليها .

**2. مرحلة تنفيذ عملية المراجعة :**

---

(1) د. محمد سامي راضي ، **المراجعة المتقدمة** ، ( طنطا : كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 2000م ) ، ص 181

(2) بشير عبد العظيم البنا ، **تطوير أداء مراجع الحسابات الخارجي في ظل تكنلوجيا المعلومات** ، (جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 36 ،العدد 3 ،2012م) ، ص 444 .

(3) بشير عبد العظيم البنا ، مرجع سابق ، ص ص 444-445 .

يتمثل التوثيق في الآتي :

**أ.** إجراء الإختبارات من خلال الحاسب عند تنفيذ عملية المراجعة .

**ب.** الدخلات والمخرجات بشكل تفصيلي .

**ج.** النظام المتبع داخل المنشأة في تصميم الملفات وعلاقته بمكونات النظام المحاسبي الموجود لديها .

**3. كفاءة وحجم أدلة الأثبات :**

تتضمن أوراق العمل في مرحلة البحث عن أدلة الأثبات ومدي كفايتها لتمكين المراجع من إبداء رأيه الفني المحايد في الدفاتر والقوائم المالية مايلي :

أ. حجم المخرجات المطلوب الوصول إليها أو تحقيقها في ضوء شروط التعاقد مع المرجع وحجم نطاق عملية المراجعة [1]

ب. نتائج الفحص المستندي للعمليات المختلفة خلال فترة المراجعة خاصة عن قيام المراجع بالمراجعة التقليدية وربط العمليات ونتائجها مع بعضها البعض.

ج. أي تعديلات مكتوبة من جانب إدارة المنشأة منشأتها التأثير المباشر علي آلية العمل المحاسبي بها أو إنتظام تدقق خطوط الرقابة الداخلية .

لأسلوب المراجعة من خلال الحاسوب أساليب فرعية تتمثل في مجموعتين:

**المجموعة الأولى: أساليب التحقق من صحة البيانات وتتمثل في** [2]

**1. برامج المراجعة العامة:**

تقوم بإعدادها شركات المحاسبية ، حيث يتم تصميمها بحيث تمكن المراجع من إستخدامها في أنواع مختلفة من نظم التشغيل الإلكتروني وبالرغم من أن هذه البرامج معدة سلفاً للمراجعين ذوي الخبرة المحدودة إلا أنها تعطي نتائج أكثر كفاءة وفعالية إذا

---

(1) محمود السيد الناغي ، **المراجعة إطار النظرية والتطبيق ،ط2**، ( المنصورة : مكتبة الجلاء الجديدة ،2002م)، ص 191.

(2) د محمد سامي راضي، مرجع سابق، ص188.

إذا إستخدمها مراجع متخصص في مجال الحاسبات الإلكترونية ، ويرجع ذلك إلى أن المراجع المتخصص يكون قادراً على مراقبة وتنفيذ البرامج العامة ولا يعتمد على موظفي المنشأة (العميل) في التحقق من صحة إجراءات التشغيل.

وتتميز برامج المراجعة العامة بعمومية الإستخدام حيث يتسع نطاق إستخدامها، والإعتماد عليها بغض النظر عن طبيعة نشاط العميل.

**2. برامج المراجعة الخاصة:**

هي البرامج التي يتم تصميمها وفقاً لطبيعة بيئة التشغيل في نظام معين للقيام ببعض مهام المراجعة بطريقة تختلف عن برامج المراجعة العامة ، أي أن محتويات ومخرجات نظام التشغيل متخصصة جداً ولايمكن لبرامج المراجعة العامة أن تقدم مثلها ، أو أن العمليات الحسابية تتم بطريقة معقدة، وترجع الميزة الأساسية لهذه البرامج في أنها معدة بما يتفق مع متطلبات مراجعة نظام تشغيل معين.

إلا أنه يعاب عليها إرتفاع التكلفة ، وتتصف بعدم المرونة إذا حدثت أي تغيرات في برامج التشغيل العادية كما أنها تحتاج إلى وقت طويل في عمليات التصميم والتجارب والتنفيذ، ويستطيع المراجع إستخدام أي من البرامج العامة أو الخاصة والقيام بإختبارات نتائج العمليات ، وتجميع الأدلة التي تدعم قبول أو عدم قبول العمليات والأرصدة الظاهرة بالقوائم المالية ، وأن يبدئ المراجع رأيه في مدى دقة وصحة القوائم المالية في التعبير عن الواقع ، ومن ثم توجيه ذلك الرأي لإدارة المنشأة[1].

**3. نظام المراجعة المجهزة مسبقاً:**

حيث أن العديد من إختبارات المراجعة تعد متشابهة، لذا يمكن للمراجع إستخدام نظم المراجعة المجهزة مسبقاً لأغراض زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة ، وتعد هذه النظم لمقابلة مجموعة من أهداف المراجعة مثل [2]:

---

(1) أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 381.

أ. مراجعة تحصيل وسداد الحسابات.

ب.تحليل الحسابات وإختيار المفردات التي تحوي عليها إختبارات المراجعة وإصدار خطابات المصادقة.

**المجموعة الثانية: أساليب التحقق من صحة البرامج:**

تتكون هذه المجموعة من عدة أساليب نذكر منها[1]:

**1- أسلوب البيانات الاختبارية:**

هي عبارة عن مجموعة من العمليات الافتراضية التي يقوم المراجع بإعدادها لبيان إلي أي مدى الحالات الإستثنائية أن تتخطى عمليات معالجة وتشغيل البيانات إلكترونياً في الظروف العادية للتشغيل ، حيث يتم إستخدام نفس البرنامج الذي يستخدم في معالجة البيانات الحقيقية للعملية محل الفحص، ويستكمل المراجع فحصة عن طريق مقارنة النتائج التي تحصل عليها من معالجة بيانات الإختبارية إلكترونياً على مجموعة الإجابات السابق إعدادها يدوياً، ويتم فحص أسباب أي إختلاف بسبب هذه النتائج[2].

**2- أسلوب طريقة المحاكاة المتوازنة:**

تنطوي طريقة المحاكاة على إستخدام مجموعتان من نفس برامج المجموعة الأولى توجد ضمن التشغيل اليومي (الأصلية) والمجموعة الثانية برامج المحاكاة توجد مع المراجع والتي تقوم بعمل نفس التعديل أو التحديث في مجموعته مثل مايتم في عملية التشغيل اليومى ثم إجراء مقارنة بين نتائج في كلا المجموعتين وتحديد ما إذا كان هناك إختلاف وفحصة وتحديد أسبابة إن وجد بعد كل تشغيل ن ويوصف هذا الأسلوب بأنه متوازي لان كل العمليات الخاصة بدورة تشغيل معينة يتم تشغيلها

---

(1) عدلان محمد عدلان ، مرجع سابق، 26.

(2) إستيفن موسكوف ومارك سيكمن، مرجع سابق، 548.

بواسطة برنامج التشغيل الخاص بنظام التشغيل ، كما يتم تشغيلها أيضاً ببرنامج المحاكاة ، وهذا الأسلوب يتطلب أن يتمتع المراجع بالخبرة الكافية واللازمة لإعداد برامج المحاكاة ، وأن لا يقوم مخططي البرامج الأصلية بإعداد هذه البرامج .

**3- أسلوب تحقيق خريطة التدفق:**

تبعاً لهذا الأسلوب يتم فحص خريطة التدفق والتي تعكس منطق المعالجة الخاصة بتطبيق معين بدلاً من فحص كل سطر من سطور البرنامج المكتوب ومن ثم فإن هذا الأسلوب يعتبر تطوراً لأسلوب فحص تعليمات البرنامج ويتم إعداد خرائط إما يدوياً وهذا الأسلوب الأكثر إنتشاراً أو بإستخدام الحاسب في إعداد خرائط تدفق ألية مقابلة للبرنامج الموضوع. يمكن للمراجع أن يعد يدوياً خريطة تدفق تحتوي التفصيل اللازمة إلي المدى الذي يمكنه متابعة كل سطر في البرنامج الأمر الذي يؤدى في النهاية إلي أسلوب فحص تعليمات البرنامج[1].

**4- أسلوب التشغيل المتزامن:**

هو أسلوب أكثر تطوراً من الناحية الفنية حيث يتم تصميم برامج لها صفة الإشراف على عمليات التشغيل وظيفتها ضبط العمليات غير العادية وطبع تقارير عن هذه العمليات والبيانات الخاصة بها ومن ثم يمكن أن يسمى هذا الأسلوب بالمراجعة المستمرة بالاستثناء ويتطلب هذا الأسلوب ضرورة مشاركة المراجع الخارجي في تصميم النظام وفي وضع خطط الرقابة الخاصة به كما يتطلب أيضاً ضرورة الاعتماد على المراجعة الداخلية لانها هي التي ستتولى متابعة تشغيل هذه البرامج وتجميع التقارير الناتجة عنها ويزداد الإتجاه في الوقت الحاضر نحو إستخدام هذا الأسلوب نظراً لزيادة

---

(1) ثناء على القباني، مرجع سابق، ص 195.

التعقيد في نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات مع الكم الهائل من العمليات التي يقوم بها المشروع على مدار العام وكثرة الإخطار المصاحبة لإسلوب المعاينات الإحصائية مما يحتم ضرورة الإعتماد على المراجعة الداخلية والأدوات المتاحة لها والتقاريرالناتجة عنها.

**5- أسلوب تتبع المسارات:**

يهدف هذا الأسلوب إلى محاولة تحديد وتتبع التدفقات المنطقية في عملية التشغيل بحيث يتم التحقيق من مرورها على نقاط الرقابة أو نقاط الإختبار داخل البرنامج نفسه وأثناء عملية التشغيل. ومن مميزات هذا الأسلوب أن المراجع يستطيع أن يحكم على كفاءة البرامج ، وبالتالي كفاءة النظام ككل، كما يستطيع معرفة الأجزاء الغير قابلة للتشغيل ، أو وجود بعض التعارضات أو الأخطاء.

ويعاب على هذا الأسلوب في أنه يتطلب خبرات ومهارات خاصة في التشغيل الإلكتروني للبيانات من حيث عمليات التشغيل والقدرة على تفسير النتائج، والتي لايستطيع المراجع بدونها أن يستخدم هذا الأسلوب[1].

**6- أسلوب تحليل أوامر المراجعة:**

الغرض من هذا الأسلوب هو التحقق من وجود الإجراءات الرقابية المبرمجة في البرنامج، أو لغرض فهم برامج النظام وعلى المراجع التحقق إختبار إجراءات المراجعة على البرامج وإجراءات الرقابة على عمليات الحاسب ، والتأكد من البرنامج موضوع الإختيار هو نفسه الذي تم إستخدامه لأغراض تشغيل البيانات المحاسبية ، ويحتاج هذا الأسلوب إلي توافر قدر من الخبرة عند المراجع ، كما أنه يستهلك وقتاً في ظل النظم

---

(1) د منى رزق الوافدي ، وأحمد عبد الملك محمد، **دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية**، ( الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص ص 292- 293.

المعقدة ، ويمكن إستخدامه بالمزج مع أساليب أخرى، وذلك بغرض التوصل من هذا المزيج إلى أسلوب مراجعة فعال.

**ثانيا: معايير المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية:**

إن الحاجة لوجود معايير للمراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني أمراً ضرورياً ومهماً وذلك للأتي[1]:

1- زيادة دور المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني وزيادة مسئوليته عن إعداد وتطوير نظم تشغيل أكثر دقة من الناحية الرقابية.

2- التأثير الذي أحدثته نظام الحاسبات الإلكترونية من حيث إدخال البيانات ومعالجتها وإستخراج نتائجها بسرعة لم تكن معهودة في النظام اليدوي.

أصدر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي قائمة بمعايير المراجعة المتعارف عليها وتم تبويبها إلى ثلاث مجموعات وأصدر سلسلة من القوائم التفسيرية لهذه المعايير، كما أصدر المعهد قائمة معايير المراجعة رقم (3) وهي قائمة تتعلق بأثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على تقييم المراجع للرقابة الداخلية، حيث أن المعايير الأساسية للمراجعة لاتتغير في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ، وعلى المراجع الإلتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها وتشمل المعايير العامة ومعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقارير.

**1. المعايير العامة:**

المعايير العامة هي معايير ترتبط بشخصية المراجع وتتمثل في الأتي:

أ. معيار التأهيل العلمي والعملي.

ب.معيار الإستقلال والحياد.

ج. معيار بذل العناية المهنية الكافية.

---

(1) عبد الوهاب نصر علي ، مرجع سابق، ص 222.

لم تتأثر هذه المعايير في ظل التشغيل الإلكتروني لأنها مرتبطة بمؤهلات وسلوكيات المراجع وليس بنظام المراجعة لكن يجب تطوير تلك المؤهلات حتي يكون المراجع ملماً بنظم التشغيل الإلكتروني والبرمجة وتنظيم وحفظ الملفات إلكترونياً ، وقد قام الإتحاد الدولى للمحاسبين بإصدار المعيار رقم (401) المراجعة بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وقد جاء في الفقرة (4) على المراجع أن يمتلك المعرفة الكافية بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. [1]

كما يجب أن ينسحب مفهوم الإستقلال على جميع أعضاء الفريق خاصة الذين خارج مكتب المراجعة مثل خبير النظم. كما يجب أن تبذل العناية المهنية بقدر أكبر من بذلها في النظم اليدوية ، وذلك لسرعة وتعقيدات إستخدام النظام الإلكتروني.

يلاحظ الباحث أن المعايير الشخصية في ضوء المراجعة الإلكترونية لا تختلف عنها في المراجعة اليدوية التقليدية ولكن في ظل المراجعة الإلكترونية يستوجب الأمر أن يختار المراجع برامج تأهيل وتدريب ذات سمة وطابع خاص يحتوي مفاهيم الحاسبات والبرمجة وتنظيم وحفظ الملفات وتنظيم العمل في إدارة الحاسب ونشرها على شبكة الأنترنت، وأن هذه البرامج تختلف من المراجع الإلكتروني إلي مراجع الحسابات التقليدي[2]

**2. معيار العمل الميداني:**

هي المعايير الخاصة بالتخطيط والتنفيذ لعملية المراجعة وتقديم إرشاد للمراجع لتجميع الأدلة التي تؤيد رأيه الفني المحايد عن القوائم المالية والعمليات والأحداث ونظام الرقابة الداخلية، ويقوم المراجع بإعداد سجل يشتمل على إجراءات المراجعة والأدلة التي تم فحصها والنتائج التي توصل إليها المراجع ، ولما كانت عملية المراجعة

---

(1) إدريس عبد السلام أشتيوي ، **موسوعة في معايير المراجعة**، ( بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ،2001م )، ص34.

(2) خالد أمين عبدالله ، **علم تدقيق الحسابات ، الناحية العلمية** ، (د.ت : د.ن ، 2000م) ، ص58 .

تستغرق وقتاً وجهداً كبيرين سواء بالنسبة للمراجع أو مساعديه فإنه قد يتهاون في بعض الإجراءات العملية وبذلك بعد مخالف لمستويات معايير الأداء المهني (3)، والتي تتمثل في ثلاثة معايير خاصة بالتخطيط وتقسيم العمل والإشراف على المساعدين وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وجمع الأدلة الكافية وهي[1]:

أ. **معيار التخطيط والأشراف :**

من خلال هذا المعيار يقوم المراجع بتنفيذ عملية المراجعة وفقها للخطة ، والإشراف علي المساعدين ومتابعة مدي تنفيذهم للأعمال المؤكلة إليهم وإن التخطيط السليم لعملية المراجعة يتطلب دراسة بيئة عمل العميل (الوحدة الاقتصادية) من خلال تقويم نظم الرقابة الداخلية وذلك حتي يتم إعداد خطة تتلاءم مع البيئة ، ويجب أن تنفذ الخطة بالمرونة الكافية التي يمكن من تعديلها.

**ب. معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية :**

يقوم المراجع بدراسة وتقويم الرقابة الداخلية بالوحدة محل المراجعة كأساس لإمكانيه الإعتماد علية ولتحديد مدي المطلوب من الاختبار لوضع إجراءات المراجعة العامة. وهي عائده للتقرير والحكم الشخصي للمراجع والتي تلعب فيها الخبرة المهنية دورا كبيراً بالإضافة الي تقرير مدي الكفاية الضبط الداخلي ، والذي يتطلب معرفه أن الإجراءات والأساليب مطبقة فعلا حسب الخطة المرسومة لها.

يلاحظ الباحث أن هذا المعيار من أكثر المعايير تأثيراً بإستخدام العميل (المنشأة) للحاسب الألي في تشغيل النظم المحاسبية لما له من أثر كبير على خطة برنامج المراجعة النهائية.

**ج. معيار جمع الأدلة الكافية:**

فيما يتعلق بمعيار جمع الأدلة الكافية والملائمة يتطلب الأمر للوفاء بهذا

---

(1)http://www. acc4arab. Com.

المعيار من قبل المراجع أن يدرك المراجع أثر إستخدام العميل في الحاسب الألي علي نوع الأدلة من ناحية وإجراءات جمع الأدلة من ناحية أخري. ويمكن للمراجع الحصول علي الأدلة الكافية عن طريق المراجعة الحسابية والمراجعة المستندية ونظام المصادقات والشهادات والمراجعة التقليدية ونظام المقارنات والربط بين المعلومات وايضاً نظام الفحص والتقييم للمراجعة الداخلية. [1]

**3. معايير اعداد التقرير :**

يعد تقرير المراجع المرحلة الأخيرة في عملية المراجعة ، وهو وسيلة مكتوبة لنقل وإيصال المعلومات ، وتوضيح رأي المراجع بشكل واضح ومفهوم وموثوق المستفيدين كما أنه يعد وثيقة تمكن من إثبات قيام المراجع بتنفيذ واجباته.

ولقد قام الاتحاد الدولي للمحاسبين ( IFAC) باصدار معيار المراجعة الدولي رقم (700) سنه 2004م تحت عنوان تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية التي تمت مراجعتها ، ويهدف هذا المعيار لوضع قواعد وتوفير إرشادات عن شكل و محتوى تقرير المراجع الذي يصدره في نهاية عملية المراجعة كما يوضح هذا المعيار ضرورة قيام المراجع بوضع رأيه مكتوباً وواضحاً عن القوائم المالية للتأكد من أنها تم إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية أو المعايير المحلية المتبعة ، وتشمل معايير التقرير علي النحو التالي[2] :

أ. يجب أن ينص تقرير المراجع علي ما إذا كانت اللوائح قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليهما أم لا.

ب. يجب أن يحدد تقرير المراجع الظروف التي أدت الي تغير السياسات أو التقارير المحاسبية من فترة الي أخري.

---

(1) نادر شعبان إبراهيم السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، ( الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011م) ، ص 66.

(2) د. منصور حامد محمود ، **أساسيات المراجعة** ، (القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2010م) ،ص 46

ج . يجب أن يوضح التقرير أن الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية قد تم بطريقة مناسبة ، إلا إذا نص التقرير علي غير ذلك.

د. يجب أن يتضمن تقرير المراجع رأية الفني في القوائم ككل، وحينما لا يمكن التعبير عن رأي شامل فيجب ذكر الأسباب كما يجب أن يحتوي التقرير علي إشارة واضحة لعمل المراجع وحدود مسؤولياته.

يتضح أثر التشغيل الإلكتروني على معيار إعداد التقرير من خلال إعداد وتصميم التقرير في أقل وقت ممكن عند الحاجة إلية ، كما يمكن تسهيل عملية العرض بإستخدام الرسوم البيانية والأساليب الإحصائية ، ويحفظ هذا في ملف دائم بالحاسب الألي.

مما تقدم يرى الباحث أن للمراجعة الإلكترونية أثر لا يخفى على معايير المراجعة بأنواعها الثلاث مما دفع بالهيئات والمنظمات المهنية إلى إجراء تعديلات طفيفة على بعض المعايير حتى تتلائم مع نظام المراجعة في ضوء التشغيل الإلكتروني للبيانات.

**ثالثاً: الصعوبات التي تواجه المراجع عند إستخدام المراجعة الإلكترونية :**

ولقد ظهرت مجموعة من الصعوبات التي واجهت المراجعين نتيجة إستخدام تكنلوجيا المعلومات في أداء مهام وأعمال المراجعة ، من أهممها[1]:

**1.** الصعوبات المرتبطة بأدلة الأثبات : نتيجة لأن جميع الوظائف المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات تتم بواسطة الحاسب الألي ظهرت تحديات وصعوبات تواجه المراجع الخارجي بسبب اختفاء أدلة الأثبات الورقية التي كانت تعتمد عليها المراجعة في حالة إتباع نظم المراجعة التقليدية بالإضافة إلي هذه التحديات توجد تحديات عمليات التحريف والتدمير لأدلة الإثبات ، مما يؤدي إلي التأثير بشكل جوهري علي حقيقة ودقة الأرقام والقيم الواردة بالتقارير المالية .

---

(1) محمد وضاح الزين ، **المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، دراسة تطبيقه(** دمشق، جمعية المحاسبين القانونيين في سورية، بحث لنيل رخصة المحاسب القانوني ،2013م)، ص 2

**2.** الصعوبات المرتبطة بزيادة إحتمالات الأخطاء والمخالفات عند إستخدام النظم الإلكترونية في المراجعة : لقد زادت مخاطر وأخطاء المراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات بسبب زيادة الأخطاء المتلازمة نتيجة التداخل الكبير في المعاملات في الوحدة الإقتصادية محل المراجعة ، وبسبب تزايد عدد الأفراد غير المرخص لهم حق الإتصال بالحاسب الألي والقيام بإدخال أو تغيير البيانات علي الحاسب الألي دون وجود دليل مادي .

**3.** الصعوبات بسبب إرتفاع خطر المراجعة الناتج عن زيادة المخاطر المترتبة تبادل المعلومات والبيانات الكترونياً ، والتي من أهمها:

أ. إنخفاض درجة الثقة وإنعدامها في المعلومات التي تم تشغيلها إلكترونياً ، بسبب سهولة الوصول إليها [1].

ب. يجب علي المراجع الإلتزام بإسلوب المراجعة المستمرة عند إعداد تقرير المراجعة للوحدة الإقتصادية التي تتعامل في مجال التجارة الإلكترونية .

**رابعاً: مسئوليات المراجع في ظل المراجعة الإلكترونية:**

تشمل مسئولية المراجع في ظل إستخدام الحاسوب في المعالجة المحاسبية للبيانات من جميع النواحي المتعلقة بها من حيث المراحل والبرامج ومختلف الأطراف ذات التأثير المباشر على المعالجة الإلكترونية ، ويمكن التطرق لمسئولية المراجع في ظل الألية للبيانات من خلال[2]:

1. مسئولية مراجع الحسابات في إختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية الإلكترونية:

يقع على عاتق مراجع الحسابات مسئولية إختبار نظم المعلومات المحاسبية إلكترونياً وقد أوصت بها معايير المراجعة الصادرة من المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1977م والتي تختص بمسئولية المراجع عند تحديد نقاط الضعف

---

(1) وليام توماس ، أمرسون هنكي ، مرجع سابق ، ص28.

(2) وليم توماس هنكي ، مرجع سابق، 29.

في نظام الرقابة الداخلية وكذلك مسئوليته عن التقرير إلى إدارة المنشأة ، ويجب على مراجع الحسابات أن يبلغ أدارة المنشأة بأي مواطن ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية أثناء عملية فحص التقارير المالية والتي لم يتم معالجتها قبل فحصها ، فعلى مراجع الحسابات أن يقوم بتحليل نظام الرقابة الداخلية من خلال إستخدام أسلوب تحليل المخاطر والخسائر المحتملة كما يتم إتخاذ قرار بمدى ضرورة إنشاء أساليب رقابة وقائية لكل نوع من المخاطر والتي تتمثل في الأتي[1]:

أ. أخطاء الموظفين والمبرمجين ( معد البرامج، مشغل البرامج، مستخدم النظم).

ب. خلل الأجهزة والبرامج (البرامج، الصيانة، الأجهزة).

ج. الغش والتلاعب ( إختلاس، مصادر الملفات ، التجسس، تعديل البرامج).

د. الحرائق والتخريب المتعمد.

هـ. الكوارث الطبيعية ( زلازل، فيضانات، ... إلخ).

2. مسئولية المراجع تجاه برامج وأجهزة الحاسوب: [2]

إن رئيس قسم معالجة البيانات (التشغيل الإلكتروني للبيانات) يعتبر صاحب المسئولية النهائية في إختبار كافة برامج الحاسوب المستخدمة في معالجة البيانات ، أما المراجع فتتمثل مسئوليته في التحقق من وجود إجراءات سليمة لإعتماد البرامج والتعديل فيها والتأكد من موظفي مصلحة المحاسبة يتبعون هذه الإجراءات خلال عمليات معالجة البيانات المحاسبية و ذلك وفقاً للخطوات الأتية[3]:

أ. التأكد من إثبات كافة التعديلات في البرامج علي نموذج طلب تعديل .

ب. التأكد من حساب تكلفة البرامج بدقة وأنه تم إعتماد التعديلات مرتفعة التكلفة

ج. بواسطة لجنة متخصصة .

---

(1) يوسف محمد جربوع ، مرجع سابق ، 388.

(2) وليم توماس هنكي ، مرجع سابق، 29.

(3) محمد شوقي عطا الله ، **دراسات متقدمة في المراجعة** ، ( القاهرة: مكتبة الشباب، 2004م)، ص 87.

د. التأكد من من إعتماد كل من معدي البرامج ومستخدمي نظام الحاسوب نموزج مواصفات البرامج والتي تعتبر بمثابة تصريح بإعداد البرامج أو تعديلها .

هـ. مقارنة التعديلات في البرنامج الجاري استخدامه في معالجة البيانات الموجودة في مكتبة برنامج الحاسوب .

و. التأكد من مطابقة مستندات توثيق البرامج مع مستندات إعداد أو تعديل البرامج .

ز. مراجعة وظيفة المسؤول عن مكتبة الحاسوب وخاصة المتعلقة بمستندات توثيق طلبات تعديل البرنامج . [1]

**خامساً: مهام المراجع الخارجي في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات :**

نتيجة للتطور السريع للتطور السريع في التشغيل الإلكتروني للبيانات وتقنية المعلومات، أدي إلي زيادة مهام إضافية علي مسئوليات المراجع وخاصة مراجع الحسابات الخارجي ، ليس في نوع المهنة ولكن في وسائل تنفيذها ومن أبرزها تقويم نظم الضبط الداخلي في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ، قبل أن يضع برنامج المراجعة وتنفيذه، ويتم ذلك علي النحو التالي[2] :

1. فحص وتقويم نظم الضبط الداخلي العام خارج نطاق التشغيل الإلكتروني للبيانات والتأكد من سلامة الدورات المستندية وسهولة إدخال البيانات وسلامة التنظيم الإداري وحدود السلطة والمسئولية والفصل بين المهام ووجود نظم ولوائح وضوابط تضبط حرة المستندات .
2. فحص وتقويم نظم الضبط الداخلي لعمليات الإدخال للبيانات إلي الكمبيوتر ، للتأكد من أداء إدخال البيانات بشكل سليم بدء بمرحلة تجهيز البيانات ، وفي هذه

---

(1) د صلاح الدين خضر محمد وأخرون ، **الصعوبات التي تواجة المراجع عند استخدام النظم الألية والمناهج المتبعة لمراجعتها** ، (القاهرة : الجهاز المركزي للحسابات ،مجلة الرقابة الشاملة ، العدد 120، 2004م )، ص10

(2) مصعب إسماعيل إبراهيم محمد، **دور المراجعة الإلكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، ، 2010م)، 29.

الخصوص يجب تحديد التوصيف الوظيفي للعاملين بقسم تشغيل البيانات والفصل بينها وأن تكون كل عملية إدخال موثوقة من شخص مسئول .

3. فحص وتقويم نظم الضبط علي مخرجات الحاسبات الإلكترونية للإطمئنان علي الأتي[1] :

أ. سلامة ألية المطبقات بين الإجمالية والتفصيل .

ب.سلامة توزيع المخرجات علي مستخدميها .

ج. سلامة حفظ المخرجات بعد الإستخدام .

د. سلامة نظام النقدية العكسية بالمعلومات .

**سادساً: أدلة الاثبات في المراجعة الإلكترونية**

**1. تعريف دليل الاثبات :**

في عام 1827 Jeremy Bentham عرف الدليل بأنه أي شي حقيقي ، ومؤثر وهام بحيث عندما يتم تحليله ودراسته ينتج اقناع أو يقين عن وجود بعض الحقائق هذا والاقناع يمكن أن يكون إيجابي أو سلبي ، وفي عام 1963 قام Mautz anharaf بتقسيم الدليل ثلاثه مجموعات حسب طبيعة الدليل كما يلي [2] :

أ. دليل طبيعي (Natural ) وهو موجود من حولنا ، ويمثل أكثر الأدلة إقناعاً.

ب.دليل مصنع ( Crested) يتطلب جهودا حتي تصبح مقنع .

وفي عام 1980 اصدر مجلس معاير المراجعة ASP رقم المعيار رقم 31 الخاص بأدلة الإثبات الذي عرف الدليل بأنه البيانات المحاسبية الهامة وكل المعلومات المتاحة للمراجعة"

---

(1) صلاح الدين خضر محمد و سماح طارق ، مرجع سابق، 11.

(2) أيمن محمد صبري شعبان ،**مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية**،(الإسكندرية: دار النعيم للنشر والتوزيع، 2004م)، ص 122 .

حيث تشمل البيانات المحاسبية دفاتر القيد الأولي ، وحسابات الأستاذ ، وأوراق العمل أما، المعلومات المتاحة فتشمل المستندات مثل الشيكات الملغاه وكشف حساب البنك وفواتير المبيعات و أوامر الشراء وغيرها .

كما تشمل الأدله التي يعدها المراجع مثل ، المصادقات والملاحظة . وفي عام 1993م عرضت الجمعية المحاسبية الأمريكية (AAA) المراجعة بأنها عملية منظمة لجمع وتقويم أدلة الاثبات للوصول الي تأكيدات بشان الاحداث الاقتصادية لتحديد التطابق بين هذه التأكيدات ومعايير معلنه وتوصيل النتائج الي المستخدمين .

في عام 1999عرف Robertson anlouwers الدليل علي أنه كل استخدام لعقل المراجع يقوده الي إتخاذ قراراته.

كما عرف مجلس معايير المراجعة في المملكة المتحدة وإيرلندا (UK,Irland) ISA. في (ديسمبر 2004م) الدليل بأنهً كل المعلومات المستخدمة . بواسطه المراجع حتي يصل الي استنتاجات يبني عليها رأيه وهذه المعلومات تشمل السجل المحاسبية المرتبطة القوائم المالية والمعلومات الاخري.

حيث يشمل دليل المراجعة[2] :

أ. الأدلة التي يقوم المراجع بجمعها من خلال إجراءات المراجعة الخاصة به أو تلك التي يحصل عليها من مصادر أخري مثل ( المراجع السابق ، وإجراءات الرقابة الشاملة الخاصة بالمنشأة).

ب. السجلات وتشمل الفواتير والعقود وسجلات التحويل الإلكتروني للأموال وأوراق العمل الخاصة بتخفيض التكاليف ( مع مراعاة أن تسجيل البيانات وتشغليها والتقرير عنها يتم في شكل الكتروني).

---

(2)Rocco R. vanasco and Clifford R.skousen and Richard L.jenson Audit evidence: the us Standard and Iandmark cases "-Manageral Auditing journal 2001- pp207-213 .

ج. المعلومات الأخرى تشمل محاضر الاجتماعات ، تحليل بيانات المنافسين ، والمعلومات التي يصل اليها المراجع من خلال إجراءاته وملاحظاته.

2. **المواصفات الواجب توفيرها في دليل الاثبات :**

حدد معيار المراجعة الدولي رقم (500) الخاص بأدلة الإثبات صفتين رئيستين يجب أن يتسم بهما دليلي الإثبات وهما مدي الكفاية Sufficiency والملائمة Relevance للحكم علي جودته.

أما الملائمة ( تعني أن يتناسب الدليل مع هدف المراجعة التي يقوم بها المراجع حتى يمكن أن يحقق الاقناع .

كما أن هناك بعض الخصائص الأخرى التي يجب أن تتوافر في دليل الاثبات وهي:

أ. **الصلاحية Competence :**

تعتبر عن درجة الثقة في الدليل فإذا أُعتبر الدليل علي درجه عاليه من الثقه فإن ذلك يساعد المراجع علي الإقتناع بعدالة القوائم المالية.

ب. **التوقيت Timeliness :**

يقصد بالتوقيت الفترة الزمنية التي تم فيها جمع الأدلة او التي تغطيها المراجعة ، حيث يجب اختيار التوقيت المناسب للحصول علي الدليل.

ج. **الأثر المشترك Combines Effect :** يتم تقييم مدي إقناع الدليل بعد دمج أثر كل من الوحدات الملائمة والكفاية والتوقيت معا[2] .

د. **مدى الأقناع والتكلفة Persuasiveness and Costas:**

يجب أن يؤخذ في الإعتبار كل من مدي الإقناع من الأدلة وتكلفة الحصول عليها. ونظراً لتعدد بدائل الأدلة يجب علي المراجع تحديد تكلفه كل بديل ، حيث يكون هدف

---

(2) أمين السيد احمد لطفي ، **موسوعة المعايير الدولية للمراجعة** ، ( القاهره : الموسوعة الفنيه للطباعه والنشر ، 2004م) ، ص 435 .

المراجع الحصول علي حجم أدله في توقيت ملائم ويمكن الإعتماد عليها وبأقل تكلفه ممكنه.

**سابعاً : أدلة الاثبات في ظل المراجعة التقليديه :**

يقضي المراجع معظم وقت المراجعة في جمع أدله الإثبات التي تساعد في الوصول بشأن تأكيدات الإدارة. وتتمثل تلك التأكيدات في الاتي[1] :

1. تأكيدات بأن المعاملات الاقتصادية (Transactions) .

أ. حدثت وخاصه بالمنشأه .

ب.كاملة .

ج. تم تسجيلها في الفتره المحاسبية الصحيحه.

2. بالنسبه لأرصده الحسابات تقوم الإدارة تأكيدات بأن :

أ. الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية موجودة.

ب.كل العناصر التي كونت الرصيد تم تسجيلها.

ج. المنشأة تملك وتتحكم في الاصول بين الميزانية وقائمة الدخل.

د. الإفصاح عن المعلومات التي تم عرضها مفهومة للمستخدم

حتي يصل المراجع إلي رأيه بشأن تلك التأكيدات يقوم بجمع أدله الإثبات التي تمكن تقسيمها مايلي[2]:

1. **حسب مصدر الدليل** : تنقسم أدلة الإثبات حسب مصادر الحصول على الدليل على الاتي :

**أ. أدلة أثبات يتم الحصول عليها من مصادر داخليه.**

تشمل المستندات التي يتم الحصول عليها من داخل المنشأة ، وتشمل ما بين

---

(1) أمين السيد احمد لطفي ، مرجع سابق ، ص 436

(2) أيمن محمد صبري، مرجع سابق، 190.

تعاقدات قانونيه أو مستندات خاصه بالمنشاة أو مستندات محاسبية أو مستندات خاصه بالتخطيط والرقابة . ومن أمثلة تلك المستندات :

i. المستندات القانونية: التعاقدات الخاصة بالأجور ، والتعاقدات الخاصة بالمبيعات ، تعاقدات الصيانة ..... الخ [1]

ii. مستندات المنشأة : فواتير المبيعات ، أوامر الشراء ، الشيكات الملقاه .... الخ.

iii. مستندات المحاسبة : جداول العمل المقرر ، جداول الإهلاك ، جداول حساب التكاليف المعيارية ، تقارير الإدارة الإستثنائية .....الخ . [2]

**ب. أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية:**

تلك الأدلة التي يحصل المراجع من خارج المنشأة وتكون تلك الأدلة أعلى مصداقية من الأدلة التي حصل عليها المراجع من داخل المنشأة خاصة إذا تسلمها المراجع مباشرة . وتشمل تلك الأدلة مايلي[3]:

i. مستندات خاصة بالمنشأة: فواتير المشتريات ،أوامر العملاء، عقود المشتريات أو المبيعات ، عقود القروض ... إلخ).

ii. مستندات أنشأها طرف ثالث Third- Party documents، الخطابات الموثقة من جهة قانونية ، القوائم الموثقة من البنوك ، الردود الموثقة من العملاء ، قوائم البائعين التي يطلبها المراجع .. إلخ.

iii. المعلومات العامة والخاصة بالمنشأة : إحصائيات الصناعة ، تقارير معدلات الإئتمان..إلخ.

**2. حسب إمكانية الإعتماد عليها (Reliability):**

يمكن تقسيم أدلة الإثبات أيضاً على حسب إمكانية الإعتماد عليها بشكل كبير

---

(1) أمين السيدأحمد لطفي ، مرجع سابق، ص737.

(2)Aliren A.Arens and K .loebbecke "Auditing an integrated Aproach" 2002.

(3)Larry E. Rittenberg an Bradley j. Schwieger "Auditing: Concepts for changing Environment" Thomson, South Western – fifth Edition 2000.

(درجة الثقة عالية ) وأدلة لا يمكن الإعتماد عليها (درجة منخفضة).

ويمكن الحكم على درجة الثقة في الدليل من خلال المحددات التالية:

أ. الوجود للأشياء المادية التي يتأكد منها المراجع بنفسه يمثل دليلاً جيداً.

ب. التحليل الذي يقوم به المراجع بنفسه يمثل دليلاً جيداً.

ج. الدليل الناتج عن طرف ثالث مستقل دليلاً جيداً.

د. الدليل الذي تعده الإدارة أثناء النشاط العادي يكون أفضل من ذلك المعد خصيصاً من أجل المراجع.

هـ. الدليل المكتوب يكون أفضل من الشفوي.

و. الدليل الناتج من نظام رقابي تم إختياره يكون أكثر دقة.

ز. الدليل الخاص بالأحداث المستقبلية يكون أصعب في الحصول عليه من الدليل المتعلق بالإحداث الماضية.

**3. حسب إجراءات المراجعة المتبعة في الحصول على الأدلة:**

حتي يحصل المراجع على أدلة الإثبات الكافية لتكوين رأيه يقوم بأحد الإجراءات التالية أو أكثر من واحد وهي تمثل في حد ذاتها أنواع لأدلة الإثبات وهي:

**أ. الفحص المادي (الفعلي) Physical Examination :**

يتمثل في الجرد أو الفحص الذي يقوم به المراجع للأصول الملموسة، ويرتبط هذا النوع عادة بكل من النقدية والمخزون ، لكنه قابل للتطبيق أيضاً على كل من الأسهم وأوراق القبض والأصول الثابتة الملموسة ، ويجب التميز بين الفحص الفعلي للأصول مثل الأوراق المالية القابلة للتداول بالأسواق والنقدية وبين فحص المستندات مثل الشيكات الملغاة ومستندات البيع[1].

(1)Lain Gray an Sturt manson" the Audit Process" Thomson Learning – Second Edition2000.

حيث يعتبر الفحص الفعلي وسيلة مباشرة للتحقق من الوجود الفعلي للإصول ، ويعتبر من أكثر أدلة الإثبات موثوقية وإعتماد ، كما يمثل وسيلة للتحقيق من كمية ووصف الأصل، كما قد يكون وسيلة لتقييم الأصل أو جودته ، لكن لا يعتبر الوجود الفعلي للأصل دليلاً على أنه مملوك للعميل ، كما قد لا يستطيع المراجع تقييم عناصر القوائم المالية بدقة من خلال الفحص الفعلي[1].

**ب. المصادقات Confirmation:**

عبارة عن الإتصال أو الرد الكتابي أو الشفوي من طرف ثالث محايد للتحقق من دقة المعلومات التي يطلبها المراجع، فالطلب يقدم للعميل والعميل يطلب من الطرف الثالث الإجابة مباشرة على المراجع ، تعتبر دليل قوي حيث أنها يتم الحصول عليها من مصدر مستقل عن العميل وتعتبر المصادقات من الأدلة المكلفة نسبياً، كما أنه قد لا يكون ملائم أن يطلب من بعض الأفراد الإجابة عليها، وبالتالي لا تكون مناسبة في كل الأحوال.

ويتوقف إستخدام المصادقات أو أعدم إستخدامها على مدى الثقة المطلوبة في الموقف كما يعتمد أيضاً على مدى توافر أدلة بديلة.

ويحدد SAS 67 ثلاثة أنواع من المصادقات وهي:

i- المصادقات الإيجابية: تحتوي المصادقة على المعلومات ويطلب من المجيب عليها أن يوضح ما إذا كان يوافق على هذه المعلومات ، وتعتبر تلك هي الطريقة المتبعة لأنها تحقق نسبة عالية من الردود.

ii - المصادقات السلبية: وفيها لا يطلب من المجيب أن يرد إلا في حالة عدم صحة المعلومات ، تعتبر المصادقات السلبية أقل صلاحية من المصادقات الإيجابية.

---

(1)Lain Gray an Sturt manson" the Audit Process" Thomson Learning – Second Edition 2000.

iii- المصادقة العمياء: وتعني أن يقدم المعلومات الشخص الذي تسلم المصادقة وأحياناً تسمى المصادقة الفارغة.

**ج. التوثيق Documentation:**

يتمثل في قيام المراجع بفحص مستندات ودفاتر العميل التي تدعم المعلومات الموجودة بالقوائم المالية ، ويشمل التوثيق الذي يقوم به المراجع كل السجلات المستخدمة بواسطة العميل لتقديم المعلومات التي تشير إلي أن أداء العمل قد تم بصورة منظمة. ويعتبر التوثيق من الأدلة التي تستخدم على نطاق واسع في عملية المراجعة ، حيث أنه متاح بسهولة وبتكلفة منخفضة.

**د. الملاحظة Obeservation:**

تستخدم الملاحظة لتقييم أنشطة معينه حيث طوال فترة المراجعة الفرصة للمشاهدة والسمع والمس والإحساس لتقييم الأمور على مدى واسع.

ولاتكفي الملاحظة وحدها لأن هناك خطر أن يقوم الأفراد لدى منشأة العميل بالقيام بمهامهم كما يجب أثناء وجود المراجع خوفاً منة، وبعد إنصرافه يعودوا إلي أدائها بالشكل العادي وبالتالي فمن الضروري أن يتبع الملاحظة الحصول على أدلة أخرى تدعمها. [1]

**هـ. الإجراءات التحليلية Analytical Procedures:**

يتم إستخدام المقارنات والعلاقات لتحديد مدى منطقية رصيد حساب معين أو بيان ما يمكن أن تكون الإجراءات التحليلية هي الدليل الوحيد المطلوب في الحسابات التي ليس لها أهمية نسبية، أما بالنسبة للحسابات الأخرى ، عندما تشير الإجراءات التحليلية إلى منطقة الرصيد فيمكن تخفيض حجم الأدلة الأخرى.

---

(1)Alirun A. Arens et al "Auditing and Assurance Servicer" –Pearson Education, Inc, upper saddle River, new jersey- Edition 2003.

وقد طالب مجلس معايير المراجعة بإستخدام الإجراءات التحليلية في مرحلتي التخطيط وإستكمال المراجعة في كافة عمليات المراجعة.

**و. الاستفسار عن العميل Inquiry:**

يعني حصول المرتجع على معلومات مكتوبة أو شفوية من خلال إجابة العميل على أسئلة المراجع، وعلى الرقم من إمكانية الحصول على قدر كبير من المعلومات عن طريق الإستفسار إلا أنه لايتم النظر إليه كدليل قوي، لأنه لايتم التوصل إليه من مصدر مستقل لذلك إذا حصل المراجع على أدلة عن طريق الإستفسار يجب أن يحصل على أخرى لتدعيمها.

**ز. إعادة التشغيل Re Performance:**

يعني إعادة تشغيل عينة من العمليات الحسابية وتحويلها إلى معلومات مثل التي قام بها العميل خلال الفترة محل المراجعة وتشمل إختبار الدقة الحسابية لدى العميل من خلال مراجعة عمليات الجمع في دفاتر اليومية واليومية المساعدة، وأيضاً إعادة فحص تحويل المعلومات مثل تتبع أثر القيم حتي يتم التأكد من أن المعلومات التي تم إدراجها في أكثر من مكان قد تم تسجيلها بنفس القيم في كل مرة. وفي النهاية يصدر مراجع الحسابات رأيه الفني حول دقة ومصداقية القوائم المالية مدعوماً بتلك الأدلة. (1)

**ثامناً: أدلة الإثبات في ضوء التشغيل الإلكتروني للبيانات:**

في العقد الأخير أصبح الحاسوب مستخدم بشكل أساسي في الوحدات الاقتصادية سواء في تشغيل أو حفظ البيانات ، مما تطلب من المراجع أن يستخدم الدليل الإلكتروني في أداء عمله. (2)

---

(1)Alirun A. Arens et al "Auditing and Assurance Servicer" –Pearson Education, Inc, upper saddle River, new jersey– Edition 2003.

(2) أيمن محمد صبري، **مرجع سابق**، 134

وقد أصدر المعيار رقم (80) إستجابة لذلك التعبير حيث يقدم هذا المعيار إرشاد للمراجعين الذين يقومون بمراجعة القوائم المالية للشركات التي تقوم بتشغيل وتحويل وصيانة البيانات إلكترونياً.

وقد عرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) في دراسته لإجراءات المراجعة Auditing Process System (APS) الدليل الإلكتروني بأنه " المعلومات التي تنقل أو تشغل أو تعدل إلكترونياً والتي يستخدمها المراجع في تقييم القويم المالية ".

وقدمت الدراسة (APS) مقارنة بين الدليل الإلكتروني والدليل التقليدي لتضاف إلى المعيار (80) كما في الجدول التالى[1]:

**شكل(2/2/ 1)**

**مقارنة الدليل التقليدي والدليل الإلكتروني:**

| الخاصية | الدليل | |
|---|---|---|
| | التقليدي | الإلكتروني |
| صعوبة التغيير | الدليل الورقي صعب التغيير، وهناك وسائل لحمايته بالمراجعة العادية. | سهل التغيير، ومن الصعب حمايته، وتلعب الرقابة الداخلية دوراً جوهرياً في حماية التغيير في الدليل الإلكتروني. |
| الموثوقية | لديه مستوى عالي من الموثوقية | الثقة في الدليل الإلكتروني تعتمد على فعالية نظام الرقابة الداخلية. |
| الإكتمال | يشتمل على كل المستندات الخاصة بالمعاملات. | التشغيل الإلكتروني قد يخفي الدليل بشفرات معينة (cods) أو أن يتم الوصول إليها بإستخدام حقول بيانات أخرى. |
| توثيق الدليل (إعتماده) | الدليل الورقي يكون التوثيق على المستندات الأصلية. | التوثيق الإلكتروني لا يكون فية حياة حيث أنه يتم عن طريق الضغط على مفتاح في لوحة المفاتيح. |

(1)A. Louise Williamsom " implication of Electronic Evidence" – journal of accountancy. Vol 183 Issue 2feb 1997- pp 69 – 71.

| | | |
|---|---|---|
| سهولة الإستخدام | لايحتاج إلى أدوات خاصة لإستخدامها في تقييمه وفهمه. | يتطلب معرفة بأساليب إستخلاص البيانات لتقييمه وفهمه. |
| الوضوح | واضح ويقود إلى نفس النتائج بواسطة المراجعين المختلفين. | ليس واضح بنفس مستوى الدليل الورقي وبالتالي قد يؤدي إلى نتائج مختلفة بين المراجعين على حسب الإجراءات المتبعة من كل مراجع. |

المصدر: أيمن محمد نخال، صبري شعبان، "**مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية**"،( الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010م) ص ص 137-138

يتضح للباحث من خلال ما سبق أن الدليل التقليدي( الورقي) صعب التغيير، بينما يمتاز على الإلكتروني بأن لديه مستوى عالي من الموثوقية ، بينما يمتاز الدليل الإلكترونية بسهولة التغيير ولكن درجة الثقة أقل وتعتمد على فعالية نظام الرقابة الداخلية.

# الفصل الثاني

# الإطار النظري لجودة التقارير المالية

يتناول الباحث في هذا الفصل الإطار العام لجودة التقارير المالية من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف جودة التقارير المالية.

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية وانعكاساتها والعوامل المؤثرة عليها

## المبحث الأول

## مفهوم وأهمية وأهداف جودة التقارير المالية

### أولاً: مفهوم جودة التقارير المالية:

لقيت دراسة مدى الفائدة من المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية التي تنشرها الشركات إهتماماً كبيراً في الأدب المحاسبي لما لها من أهمية لمتخذي القرار من مستثمرين ومقرضين وغيرهم وذلك لمساعدتهم في تقييم قدرة الشركات على توليد تدفقات نقدية مستقبلية وتقييم أدائها المالي بشكل عام.[1]

تعني جودة التقارير بوجه عام أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير وموضوعه بواقعية دون تصخم ، وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية والتي تضمنتها التقارير المالية وتحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك لابد من أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من إستخدامها . [2]

عرفها كاتب أخر بأنها مدي تقويم التقارير المالية لمعلومات حقيقية وعادلة حول الأداء الاقتصادي للشركة وأن تعد في مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية لتحقيق للهدف من إستخدامها ، والوصول لتقارير مالية جيدة من شفافية وإفصاح جيد عن المعلومات التي تفصح حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة بما يتفق مع أهداف وإحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم لترشيد قراراتهم.

عرفت أيضاً جودة التقارير المالية بأنها تضم كافة المعلومات المعبرة عن نتائج

---

(1)ماجد مصطفي علي الباز، **جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية، المجلة العلمية** ، (الإسماعيلية: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد 3، العدد1، 2012م)، ص 129.

(2) محمد بن سلمان عقيل ، **ملائمة وأمانة المعلومات المحاسبية وتطورها عبر الزمن**، (الرياض: المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، 2011م) ، ص 1403.

أعمال المؤسسة تقديمها دورياً أو طوعياً سواء كانت في شكل قوائم مالية أو غيرها من الأشكال الأخرى. وعرفت أيضا هي أداة لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات والمعنية بأعمال الشركة ونشاطها. كما يمكن إطلاق كلمة تقارير مرحلية. [1]

بدلا من تقارير دورية لتلبية حاجات المستخدمين الي معلومات ملائمة وسميت تقارير مؤقتة وتغطي فترات تقل عن سنة ورغم المشاكل التي تواجه حاجات المشروع إلي فترات دورية تتطلب الإعتبارات العملية وإحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية والإستمرار في فرض الدورية . [2]

يري الباحث أن جودة التقارير المالية بأنها: إعداد تقارير مالية ذات هدف عام تصلح لجميع المستفيدين من التقارير المالية ، وأن تكون هذه المعلومات خالية من الغش والتحريف والأخطاء والتزوير وتكون موضوعة بواقعية دون تضخم .

أيضاً عرفت جودة التقارير المالية بإنها توفير القوائم المالية لمعلومات حقيقية وعادلة عن الأداء التشغيلي والمركز المالي ، ويعكس هذا التعريف أهداف التقارير المالية المحددة في منظمات وهيئات معايير المحاسبة مثل وضع معايير المراجعة الدولية.

كما عرفت جودة التقارير المالية بأنها دقة توصيل ونقل التقارير المالية للمعلومات عن عمليات الشركة بشكل عام والتدفقات النقدية المتوقعة بصفة خاصة للمستثمرين . [3]

---

(1)محمد صديق أحمد عبد العزيز ، (**الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وأثرة علي جودة التقارير المالية** ،(الخرطوم: جامعة النيلين، كلية تجارة رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2016م )،ص ص98– 99

(2) أبو الفتوح علي فضالة، **إستراتيجية القوائم المالية** ،( القاهرة: دار الكتاب للنشر والتوزيع، 2001)، ص 13.

(3) طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**،( الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 35

عرف أيضاً جودة التقارير المالية بانها دقة تعبير الأرقام المحاسبية وبصفة خاصة الجوهر الاقتصادي للشركة ، ويمكن تبرير المكانة الخاصة للشركة لأداء الشركة مقارنة بالمعلومات عن التدفقات النقدية.

أيضاً عرفت جودة التقارير المالية بأنها تعمل على توفير معلومات تعبر بدقة وإكتمال عن أداء المنشأة ومركزها المالي بشكل يعكس الواقع الإقتصادي للمنشأة مما يدعم منفعتها لمتخذي القرار. [1]

كذلك عرف أن جودة التقارير المالية توفر الخصائص الأساسية للمعلومات التي تكفل تحقيق التقارير المالية لأهدافها الأساسية والتي تتمثل في الوفاء بحاجة مستخدمي التقارير المالية وحماية المستثمرين. وأيضاً عرف جودة التقارير المالية بأنها هي توفير معلومات مالية شفافية وكاملة وخالية من التشويش أو تضليل المستخدمين .

كما عرف التقرير المالي: وثيقة فيها مجموعة من الحقائق والمعلومات لشخص معين أو مجموعة مجددة من الأشخاص للوصول إلى أهداف ذات أهمية خاصة بالمنشأة. وكذلك عرفت القوائم المالية أنها الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطرف الخارجية، وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية.

**ثانياً: أهمية جودة التقارير المالية[2] :**

ترجع أهمية جودة التقارير المالية إلي أهمية الدور الذي تلعبه المعلومات الواردة بتلك التقارير ' حيث يساعد التقرير عن معلومات عالية الجودة ، تتسم بإكمال

---

(1) إلهام محمد أحمد علي ، **تقييم تأثير الأختلافات في هيكل ملكية الشركات علي جودة التقارير المالية** – دراسة تطبيقية ،(جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ،رسالة ماجستير غير منشورة ، 2011م )، ص ص 86-87.

(2)Robert M. Bushreon and Abbic) Smithm , "Transparency, Financial Accounting Information , and cor porate Governance" ARBNY Economic Policy Review , April 2003.p " 67.

المحتوي والشفافية ، علي تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومتخذي القرارات وخاصة المستثمرين ، حيث تستطيع إدارة المنشاة بحكم موقعها الوصول إلى كافة المعلومات التي تحتاجها لاتخاذ قراراتها ، بينما يصعب علي المستخدمين الخارجيين الحصول علي احتياجاتهم من المعلومات ، مما تساعد علي تخفيض تكاليف الوكالة بين أصحاب المصالح الداخلية والخارجية بالمنشاة ، كما تساعد علي تخفيض تكلفة رأس وكذلك طرق تخفيض عدم التأكد المحيط بمخاطر وعوائد الاستثمارات ، وتساعد أيضاً علي التخصيص الأمثل للموارد عن طريق توضيح تلك الفرص التي تقوم بخلق قيمة وبالتالي زيادة كفاءة سوق المال وزيادة النمو الاقتصادي ويتمثل الهدف الأساسي للتقارير المالية في توفير معلومات مالية عالية الجودة عن الكيانات الاقتصادية وتتبع أهمية جودة التقارير المالية من الدور الهام الذي تلعبه والذي يمكن توضيحه علي النحو التالي[1]:

1- تؤدى إلي كفاءة تخصيص رأس المال – تخصيص رأس المال لاستخدامات عالية القيمة ، حيث تساعد جودة المعلومات عن الشركات ومنافسيهم كلا من المديرين والمستثمرين علي تقيم الفرص الاستثمارية و تحديد تلك التي تخلق قيمة ، وبالتالي تشجيع تدفق راس المال النقدي والبشري تجاة القطاعات ذات العوائد المرتفعة المتوقعة عن القطاعات ذات الأداء السيء المتوقع .

2- تساعد جودة المعلومات المحاسبية علي تخفيض تكلفة رأس المال من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات بين كبار وصغار المستثمرين ، كذلك تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين مما يتمخض عنه تخفيض تعارض المصالح وتكاليف الوكالة.

---

(1) زكرياعبده السيد، **أثر القدرة المالية لدي أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية** ، (جامعة عين شمس ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد 4 ، 2012م)، ص 247.

3- يساعد توفير المعلومات الحقائق عالية الجودة علي توقع حدوث الأزمات المالية من خلال حصر الأخطار وإستقرائها ، وأيضا علي توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء أثناء الأزمة المالية في حالة حدوثها[1].

**ثالثاً: أهداف جودة التقارير المالية:**

تتمثل أهداف التقارير المالية في النقاط التالية[2]:

1. تقييم أداء المنشأة ، ومدى تحقيقها لأهدافها وذلك على مستوى الإدارة.
2. تقييم الأداء للإدارة وكفاءتها والتحقق من إمكانيات وخبرات المديرين .
3. إستخلاص بعض المقاييس المحاسبية التي تعبر عن درجة المخاطر من خلال المعلومات المحاسبية لعدة فترات مقارنة.
4. تقدير درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأة حالياً ومستقبلياً وإحتياجاتها للأموال وقدرتها على الإقتراض.
5. القدرة على التنبؤ بإحتمالات نجاح المنشأة ومدى قدرتها على إجراء التوزيعات للأرباح والتنبؤ بحجم الإستثمارات والإنتاج والعمالة.
6. لازال الجدل مستمراً حول أهداف القوائم المالية بين وجهتي النظر التقليدية والحديثة، حيث ترى النظرة التقليدية أن القوائم المالية توضح إنجاز الإدارة بإعتبارها وكيلاً عن أصحاب الوحدة الإقتصادية في التصرف في أموالها المكلفة ، أما النظرة الحديثة فترى أهميتها للمستثمرين والغير في إمكانية التنبؤ بنشاط الوحدة الإقتصادية وتقييم أدائها وإجراء المقارنات اللأزمة ، وذلك للمساعدة في إتخاذ القرارات المتعلقة بإستغلال موارد الوحدة الاقتصادية.

---

(1) زكريا عبده السيد، مرجع سابق، ص 248.

(2) د مصطفي نبيل علي الشامي، **دراسة وتحليل المعلومات لمحتوى إعلامي للتقارير والقوائم المحاسبية في سوق الأعمال والأستثمار-دراسة نظرية ميدانية**،(المنصورة: جامعة المنصورة ، كلية التجارة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد1، 2000م) ، ص ص 158-160.

**رابعاً: حدود الاستفادة من التقارير والقوائم المالية:**

يتم الإستفادة من التقارير والقوائم المالية في حدود معينة وذلك بسبب الأتي[1]:

1. **إفتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد:** يتم إعداد التقارير والقوائم وفقاً لافتراض هام وهو ثبات للقوة الشرائية لوحدة النقد ورغم تأكيد معدى التقارير المالية من أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار ، إلا أن الأبحاث والبدائل التي تمت لمحاولة قياس التغيرات في الأسعار على التقارير والقوائم المالية لم تصل حتى الأن إلى قبول أية تعديل القوائم المعدة وفقاً للمبادي المحاسبية المتعارف عليها.
2. **التسجيل التاريخي:** تعد التقارير والقوائم المالية وفقاً للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة ، وغالباً مايتم إستخدامها لتوقع المستقبل ، ويمثل التسجيل التاريخي حداً يقلل من قيمتها وأهميتها.
3. **الحكم والتقرير الشخصي:** لاستخراج أي نتيجة مشروع من ربح وخسارة ، فإن الأمر يتطلب الإنتظار حتى نهاية المشروع ولأن الأمر عملي لذلك تقوم المصحة على إفتراض تقسيم عدة فترات مالية من الوقت مثل سنة ونصف السنة ، يتطلب المزيد من التقرير والحكم الشخصي على أحداث المستقبل ونتائج الأحداث السابقة التي تكتمل بعد وعلى الرغم من محاولات المحاسبين لتطبيق أقصى درجة ممكنة من الموضوعية، إلا أنهم يضطرون إلى اللجوء للتقرير الشخصي في بعض الأحيان لتحديد التقارير الهامة التي تؤثر على عناصر القوائم المالية مثل: العمل، العمر الإنتاجي للإصول الثابتة وإهلاكها والمخصصات وغيرها[2].

---

(1) الزين عبدالله بابكر عبدالله، **الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وأثرها على جودة التقارير المالية، (** الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)، ص 55.

(2) عبد السلام محمود إبراهيم ، **متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توفرها في التقارير المالية، (**الرياض: مطابع جامعة الملك سعود ، 2005م)، ص14.

4. **قدرة الإدارة في التأثير على محتوى القوائم والتقارير المالية:** تمتلك الإدارة قدرة التأثير على مضمون القوائم والتقارير المالية في حدود معينة وذلك بإستخدام أنشطة نهاية الفترة، ويمكن من خلال بعض الصفات أو مزاولة بعض الأنشطة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية عنها أن يحدث تأثير علي بعض العناصر أو البنود الواردة في القوائم المالية والتي تلقى إهتماماً خاصاً من قبل الدائنين والمستثمرين أو التي تمثل أهمية خاصة في تقييم الأنشطة المالية وأمثلة لتلك الأنشطة قيام الإدارة ببيع جزء من الأسهم الجيدة بأرباح كبيرة لتغطية إنخفاض أرباحها في فترة ما [1].

5. **البنود التي لا تسجل محاسبياً غير قابلة للتعايش:** لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر النشاط في المنشأة ، والتي يمكن أن تتمثل في عوامل هامة في نجاح المشروع وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل الهامة في نجاح المشروع ورغم ذلك فإن هذا البند لايظهر في الميزانية حيث تحدد القوائم المالية بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادي المحاسبية المتعارف عليها لذلك يجب أن ينظر إلي القوائم في هذا الإطار باعتبارها أنها تمثل جزءاً من العوامل المؤثرة على نشاط الشركات.

6. **مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية:** يستطيع المحاسب في كل مشكلة محاسبية إستخدام العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العلمية والعملية، حيث يختار من بينها الطريق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف التي بها المنشأة ، وتؤدي عملية الإختيار بين البدائل إلى أثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المهمة.

---

(1) طارق عبد العال حماد ،موسوعة معايير المراجعة . شرح معايير المراجعة الدولية و الأمريكية و العربية ج2، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م)، ص 84

يرى الباحث أن التقارير والقوائم المالية الرشيدة يجب أن تكون على علم بوجود بعض التشويش بسبب التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقل.

**خامساً: طرق قياس جودة التقارير المالية :**

يتمثل الهدف الرئيسي للتقارير في توفير معلومات مالية خاصة بالوحدة المصدرة للتقارير على أن تتسم تلك المعلومات بالجودة من أجل أن تكون مفيدة في عملية صنع القرارات الاقتصادية وتعد طرق قياس ومؤشرات جودة التقارير المالية بشكل مباشر من خلال الإعتماد علي خصائص جودة المعلومات المحاسبية ، أما الاتجاه الثاني فيقوم بقياس جودة التقارير المالية بشكل مباشر من خلال الإعتماد علي جودة يتمثل الاتجاه الثاني في قياس جودة التقارير المالية بالإعتمادعلي مؤشرات جودة الدخل كدالة علي جودة التقارير المالية، حيث ظهرت العديد من الدراسات التي شجعت علي الإهتمام بقياس جودة التقارير المالية باستخدام جودة الدخل، أنه عندما علي عكس الواقع الاقتصادي للمنشاة خلال الفترة التي يتم التقرير عنها يفقد الدخل قدرته تفقد معه التقارير المالية منفعتها لعملية إتخاذ القرار، مما يؤدي إلى توزيع غير كفوء للموارد ، وما ينتج عنة من انخفاض في النمو الاقتصادي ، كما أوضح أن الدخل المحاسبي يعتبر افصاح مهم جداً للمستخدمين ، حيث علية يعتمد لاتخاذ القرارات المختلفة خاصة القرارات الإستثمارية ، ويرجع ذلك إلى أنه يعتبر قياس تلخيص لإدارة المنشاة ، كما يمكن إستخدامه كمؤشر لعمل توقيعات فيما يخص الأحداث المستقبلية [1]، وبالتالي فإذا لم يتسم الدخل بالجودة فإن التقارير تفقد أهميتها كمصد يعتمد علية لإتخاذ القرارات ، أن جودة الدخل قد أصبحت موضع جدال في الفترة الأخيرة بسبب تعدد النتائج المحاسبية حول العالم ، حيث نتج عن ذلك قلق شديد حول مدي جودة الدخل المحاسبي ، والذي يتم الإعتماد علية بواسطة

---

(1) جيهان محمود عبد الحميد ، (**تقييم أثر إستخدام القيمة النقدية المضافة علي جودة التقارير** ، (جامعة حلوان كلية التجارة وإدارة الأعمال ، ،رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2012م) ، ص 95.

متخذي القرارات من أجل تقييم قراراتهم الإستثمارية. كما خشي مستخدمي المعلومات (خاصة المستثمرين) مع أنه في ظل عدم تماثل المعلومات قد تلجا الإدارة إلى التلاعب بالأرقام المحاسبية لتقديم نتائج تختلف عن الواقع الاقتصادي للمنشاة من أجل المنافع الذاتية وبالتالي حظي مفهوم جودة الدخل بإهتمام متزايد في السنوات الأخيرة كمؤشر لقياس جودة التقارير المالية.

**سادساً: مقاييس جودة التقارير المالية:**

إن الحكم علي جودة التقارير المالية يخضع لمقاييس تختلف من مرحلة لأخري من مراحل تطور الفكر المحاسبي ، ففي هذا المرحلة ساد فيها مدخل الإجراءات كان من أهم مقاييس الجودة [1] :

1. تحقيق أكبر قدر من الثقة ومن ثم تغليب إمكانية الإعتماد علي الملاءمة بتوفير الحماية لمعدي ومراجعي التقارير المالية.
2. أن يتسم الدخل بالإستمرارية وعدم التباين وهذا يمثل الدخل الأكثر جودة لتجنب إرتفاع تكلفة رأس المال .
3. إن تمهيد الدخل أمر مرغوب لجعل الوضع المالي للوحدة يبدأ أكثر إستقراراً وأن تحقيق الاستقرار والاستمرارية كان يتطلب إتباع سياسات محاسبية شديد لتحفظ وإتباع السياسات التي من شأنها تكوين إحتياطيات سرية والتأثير علي المركز المالي من خلال أنشطة بالتمويل خارج الميزانية ، ولكن هذا كان مرغوباً في ظل ملامح بيئة الممارسة السائدة في هذه المرحلة والتي تدعو إلي تجنب التدخل الحكومي وتوفير أكبر قدر من الحماية لمعدي مراجع التقارير المالية.

أما هذه المرحلة من مراحل تطور الفكر المحاسبي والتي أصبحت الهيمنة فيها لرأس المال، وفي ضوء سمات مدخل المبادئ ومقاييس جودة المعايير المبنية علي

---

(1) إسماعيل محمود إسماعيل ، **في دور القوائم المالية المعدة وفق FRS توجيه وتشجيع الاستثمارات** ،(القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد1 ، 2005م) ، ص87 .

ضوئه ، يمكن القول أن مقاييس جودة التقارير المالية في هذه المرحلة ، كما يراها مجلس معايير المحاسبة الدولي هي[1]:

1. أن تعكس المعلومات الجوهر الاقتصادي للعمليات والأحداث .
2. أن تعكس المكاسب والخسائر الإقتصادية في حينها.
3. دخل أكثر معلوماتية ، وميزانيات أكثر فائدة[2].
4. مقدرة أقل للتلاعب الإداري ( تمهيد الدخل – إخفاء الخسائر الاقتصادية).
5. القياس بالقيمة العادلة وأعتبارها التكلفة المعتبرة.

مما تقدم يري الباحث أن مقاييس جودة التقارير المالية قد تتأثر ببعض العوامل وهذه العوامل منها جانب إقتصادي ، وأخرى غير اقتصادي ، فمن بين هذه العوامل يجب أن تتصف الأحداث المالية المنشاة المالية المعنية بالصدق والأمانة وأن تعكس العمليات المالية الحقيقية التي جرت بالمنشاة دون أي تحيز ، وأن تحمل التقارير المالية الجودة المطلوبة في أن تجعل الأحداث المالية موثوقة فيها من قبل الجهات الداخلية والخارجية. [3]

**سابعاً: درجة دقة المعلومات الواردة بالتقارير المالية:**

تعتبر دقة المعلومات الواردة بالتقارير المالية من أهم العوامل التي تؤثر في مدي جودة التقارير المالية ، ويري كاتب أن التقارير المالية التي تحوي معلومات غير دقيقة سوف تؤثر بالسلب لا محالة علي إتخاذ القرارات الإستثمارية فتصبح تلك القرارات غير رشيدة من قبل مستخدمي تلك التقارير. [4]

---

(1) فاتن محمد حمدي علي ، **تقييم المداخل الحديثة في بناء معايير المحاسبة وأثرها علي جودة التقارير المالية**،( جامعة حلون ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، 2012م) ، ص 80 .

(2) جيهان محمود عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، 99.

(3) فاتن محمد حمدي علي ، **مرجع سابق**، ص 81.

(4)د عبد الرزاق قاسم الشحادة ، **نظرية المحاسبة** ، (كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية،2001م)، ص 89.

**ثامناً : مدي جودة نظام الإفصاح عن المعلومات:**

يمثل نظام الإفصاح الجيد المحور الثاني لتحقيق جودة التقارير المالية ، ويمكن الإقرار بأن وجود نظام فعال للإفصاح المحاسبي يساعد علي توفير المعلومات لمستخدميها بالقدر المناسب ، وكذلك في التوقيت الأمثل لمتخذي القرار الاستثماري.[1]

قد عرف جودة الإفصاح على أنها :( المدي الذي تقوم فية الإدارة بتخفيض الفائدة المعلوماتية المتعلقة بالأضرار لمتعاملي السوق غير المطلعين ) ، ويفسر ذلك بمقدرة الإدارة من خلال النجاح في تقديم معلومات بالقدر المناسب والتوقيت المناسب للأطراف المعنية بسوق الأوراق المالية الذين ليس لديهم أي مصدر آخر للحصول علي تلك المعلومات سوي الإفصاح من خلال الشركة ، وبما لايمنح فائدة معلوماتية لأي طرف علي حساب أخر[2].

مما تقدم يرى الباحث أن جودة الإفصاح عن المعلومات تكمن في أن هذه المعلومات المفصح عنها يجب أن تكون علي قدر كبير من الجودة المطلوبة والصدق المطلوب وأن تتوفر هذه المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب والكمية المناسبة حتي يستطيع أن يقوم بإتخاذ القرارات الرشيدة ، حيث يعتبر الإفصاح الجيد عامل أساسي لتحقيق جودة التقارير المالية للأطراف التي تستفيد من هذه المعلومات .

---

(1) عمر عبد الحفيظ عبد الرازق ، **دور التقارير والقوائم المالية في إتخاذ القرارات المخصصة** ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، 2009م) ، ص 33.

(2) سهير الطنملي ، **دور الحاكمية المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلد 2 ، العدد 1 ، 2011م) ، ص362.

## المبحث الثاني

## جودة التقارير المالية وإنعكاساتها والعوامل المؤثرة عليها

### أولاً : جودة التقارير المالية في الواقع التطبيقي :

حظي مفهوم جودة التقارير المالية بإهتمام متزايد علي المستوي العالمي خلال العقدي الماضيين ، وتزايد هذا الاهتمام مع إنهيار العديد من المنشآت علي مستوي العالم ، وتصاعد حدة الأزمة المالية ، فيما لاشك فيه أن الدور الاعلامي للتقارير المالية لها العديد من العواقب الإقتصادية و الإجتماعية ، ومنها علي سبيل المثال[1]:

1. تخفيض التكاليف تتمثل في الآتي:

أ. تكلفة الأعداد.

ب.تكلفة إستخدام المعلومات .

ج. تكلفة الحصول علي راس المال .

2. إنتقال رؤوس الأموال عبر العالم وتشمل الاتي:

أ. تحسين مستوي النمو الاقتصاد العالمي.

ب.كفاءة توزيع الموارد المتاحة بما يحقق مستوي أعلي من الرفاهية .

ج. زيادة المنافسة بما ينعكس علي الكفاية والفعالية.

3. يعد مفهوم الجودة من المفاهيم الفلسفية الأكثر جدلاً ، فمصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشي للغرض الذي أعد من أجلة أي أن جودة التقارير المالية في هذا الإطار تعني صلاحيتها للرقابة وإتخاذ القرارات يتمثل الهدف الرئيسي للتقارير المالية في توفير معلومات مالية عالية الجودة تتعلق بالوحدة ، ومفيدة في إتخاذ القرارات الاقتصادية وتوفير مثل هذه المعلومات ذات أهميه بالغة لكل

---

(1) فاتن محمد حمدي علي ، **مرجع سابق** ، ص ص 77- 78.

من المستثمرين والأسواق المالية السوداء ، وقد عبر Arthur Levitt عن أهمية المعلومات الجيدة بقولة : أن المعلومات الجيدة شريان حياة الأسواق النشطة القوية، وبدونها تتدهور ثقة المستثمر وتتوقف وتختفي الأسواق التي يسودها العدالة والكفاءة ، فجوة التقارير المالية ستؤثر إيجاباً على ثقة المستفيدين فيها، وهذا ما سيؤدي علي زيادة اعتمادهم على ما تتضمنه من معلومات مالية في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية المتعلقة بالوحدة، كما أنها ستؤثر إيجاباً على قرارات المستثمرين المتعلقة بفتح إستثماراتهم في مجالات الأستثمار المختلفة ، وفي توزيع مواردهم المتاحة بما يؤدي في النهاية الي زيادة الكفاءة العامة في السوق[1].

تعتبر التقارير المالية هي الوسيلة الأساسية للإتصال بين الإدارة وكافة الإطراف الأخري المهتمة بالشركة ، ومن خلال التقارير المالية يمكن للإطراف الأخرى التعرف علي العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة وماحققتة من نتائج كما أن التقارير المالية هي نتائج تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية صلاحية الشي للغرض الذي أعد من أجلة ، أي أن جودة التقارير المالية في حلأوة الجودة بشكل عام هذا الإطار و تعني صلاحيتها للرقابة في إتخاذ القرارات بالنسبة للمشروع .

كذلك تطبيق مجموعة من الآليات التي علي الرقابة والأشراف علي القائمين بإعداد التقارير المالية ، تمثل جودة التقارير المالية دوراً مهما للكشف عن الكثير من القضايا التي تهتم بها الهيئات المهنية والتنظيمية والمحاسبين مستخدمي التقارير المالية وقد ككل ، مثلت الدراسات الخاصة بقياس جودة التقارير المالية والكشف عن مكوناتها بحثاً مستمراً في الفكر المحاسبي منذ عقود .

---

(1) هبة عبد العاطي محمد رزق ، **أثر الأفصاح عن المعلومات القطاعية علي جودة التقارير المالية** ،(جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ،المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية، المجلد2، العدد1 ،2011م ) ، ص ص 65- 66.

أن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة وتعتبر التقارير المالية هي الوسيلة الأساسية للإتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخري المهتمة بأنشطة الشركة ، فمن خلال التقارير المالية للأطراف الأخري المهتمة بأنشطة الشركة التعرف علي المركز المالي للمنشأة والأداء والتدفقات النقدية للمنشأة .

هناك مجموعة التقارير المالية التي تعدها إدارة الشركة لصالح أطراف متعددة داخل الشركة وخارجها ، و ثم فهناك مجموعة من الأطراف التي تؤثر وتتاثر بتحديد أهداف التقارير المالية و الأطراف هي[1]:

1. إدارة الشركة وذلك لانها المسئول عن إعداد هذه التقارير المالية وتوصيلها الي مستخدمي هذه التقارير المالية .
2. مستخدمي التقارير المالية.
3. مهنة المحاسبة والمراجعة بصفتها المسئولة عن تحديد وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة.

توجد العديد من المشاكل التي تتأثر من خلالها عملية تحديد أهداف التقارير المالية وتنشا هذه المشاكل من إحتمال تعارض وجهات نظر المجموعات الثلاثة السابقة وما قدر عن ذلك من ضرورة تغليب وجهة نظر مجموعة معينة علي وجهات النظر الأخري ففي البداية كانت وجهة نظر إدارة الشركة هي وجهة نظر الغالبية في تحديد أهداف التقارير المالية، حيث كان إعداد التقارير المالية محكوماً بمدي إستعداد الشركه وقدرتها علي الإفصاح أثار ضارة بالنسبة للوضع التنافسي للشركة، التقارير طبقا لوجهة نظر لمراجع الخارجي توثر علي أهداف التقارير المالية أن وأصبح الهدف من التقارير المالية هو إظهار مدي عدالة الإفصاح ومدي اتفاقه مع المعايير

---

(1) هبة عبد العاطي **مرجع سابق** ، ص 66 .

المحاسبية المتعارف عليها ، أما في الوقت الحالي فأصبحت وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية هي وجهة النظر السائد في تحديد أهداف التقارير المالية وهو مايعرف ( بالمدخل النفعي).

**ثانياً : خصائص الجودة في التقارير المالية:**

تعد التقارير المالية أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ، حيث تمثل الوسط الناقل لأحداث ومعاملات وأنشطة المنشآت في صورة معلومات مالية الي المستخدمين لمساعدتهم في إتخاذ القرارات الرشيدة وتشمل التقارير المالية علي الآتي[1]:

1. قائمة الدخل .
1. قائمة التغيرات في حقوق الملكية
2. قائمة المركز المالي .
3. تقارير مجلس الإدارة
4. الايضاحات والتفسيرات والتقارير الملحقة بها .

هناك تقارير أخرى خاصة مثل التقارير القطاعية قوائم القيمة المضافة وغيرها ويؤدي عرض معلومات مالية ملائمة وموثوقة إلى رفع كفاءة سوق الإوراق المالية وجعلها سوقاً جاذباً للإستثمارات المحلية والأجنبية . وتمتاز القوائم المالية بالخصائص التالية[2]:

1. تقدم المعلومات في القوائم المالية بناء علي استخدام بعض التقديرات والتقدير الشخصي المهني .
2. القوائم التي تقدمها التقارير المالية هي ذات غرض عام.

---

(1)Nashura, G(2003). Alldit Committe: The Soluation to quality Financial Reporting , The CPA Sournal, December , pp: 6- 9

(2)د أمال محمد محمد عوض ،**التقارير المالية وأثرها علي أسعارأسهم الشركات المساهمة العامة** ، ( الخرطوم: جامعة السودان ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ،2007م) ،ص 22.

3. القوائم المالية مرتبطة ببعضها البعض .

4. القوائم المالية أساساً تقارير تاريخية ولا تحتوى علي تنبؤات مستقبلية .

5. المعلومات مصممة علي أساس العديد من التصنيفات والملخصات لغرض تلبية إحتياجات متخذي القرارات .

تعرض القوائم المالية لمعلومات متعلقة بوحدة محاسبية معينة ، ولذلك ونتطرق للخصائص علي حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية كالآتي:

1. **القابلية للفهم:**

تكون المعلومات المقدمة في البيانات المالية قابلة للفهم عندما تكون مفهومه بالنسبة للمستخدمين الذين يملكون معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الأقتصادية والمحاسبية ، ولديهم رغبة في دراسة المعلومات بدرجة معقولة من العناية، ولذا فإن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد علي الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضاً علي خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل مستوي التعليم والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم .

2. **الملاءمة:**

إن خاصية الملاءمة تعد من أهم الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية ، أن الملاءمة تعني أن تكون المعلومات مهمة ومفيدة عند دراسة المشكلة التي يكون المستخدم بصدد حلها وإتخاذ قرار حيالها[1].

والملاءمة خاصية مهمة للمعلومات المحاسبية المعدة للإستخدام الداخلي والخارجي ، ولكن تعتبر الملاءمة أكثر أهمية للإستخدام الداخلي ، فالتقارير الخارجية عادة مستخدمين متعددين. ولذلك يجب أن تكون شاملة وملاءمة لأغراض عديدة مختلفة ، لكن بالنسبة للتقارير الداخلية فإن مفهوم الملاءمة يكون أمراً هاماً وموثراً لان التقارير

---

(1) عبد الرازق قاسم الشحادة ، **مرجع سابق** ، ص 248 .

الداخلية تساعد المديرين علي إتخاذ قرارات خاصة معينة ، حتي تعين هذه التقارير الداخلية في حل مشكلة معينة بذاتها.

3. **درجة الثقة في المعلومات :**

لكي يعتمد مستخدم القرار علي المعلومات المحاسبية في إتخاذ قراراته لابد من أن تتمتع المعلومة المحاسبية بدرجة من الثقة ولهذا الخاصية خصائص نوعية مرتبطة بها هي[1]:

أ. الصدق في التعبير .

ب.قابلية الثبات للمعلومات المحاسبية .

4. **القابلية للمقارنة :**

يؤدي إستخدام البدائل والسياسات المحاسبية المتعارف عليها إلى تباين في المعلومات المحاسبية المتعلقة بالوحدة المحاسبية مما يسبب في إجراءات المقارنات بين النتائج المالية للوحدة المحاسبية لفترات محاسبية متتالية كما يحد من إجراء المقارنات والتحليلات بين الوحدات المحاسبية المتشابهة.

5. **القابلية للتحقق :**

تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق إذا قام عدد من الأشخاص المؤهلين بفحص البيانات أو السجلات وبإتباع طرق قياس متماثلة يتم التوصل الي نتائج متطابقة إلي حد ما ، أي عندما تتفق آراءهم حول القوائم المالية.

6. **التمثيل:**

يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها ، أي تقديم حقائق صادقة دون حذف أو إنتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وأن التمثيل الصادق هو العنصر الأكثر أهمية والذي يتعلق بمسألة التطابق

---

(1) أحمد حلمي جمعة ،**القاموس الدولي ، المحاسبة والتدقيق،ط2** ، ( عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع، 2015) ،ص332

أو التماثل بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشيء الأقتصادي الذي يدعي القياس والوصف علي أنه يمثله .

**ثالثاً : الانعكاسات أو الآثار الاقتصادية للتقارير المالية :**

نقول أن الآثار الاقتصادية التي تترتب علي قياس الدخل والتقرير المالي ومنها[1]:

1. أن المعلومات المالية يمكنها التأثير علي توزيع الثروة بين المستثمرين، فالمستثمرين الأكثر وعياً والذين يستخدمون محللي الأوراق المالية قد يكون بمقدورهم زيادة ثروتهم علي حساب المستثمرين الأقل وعياً.
2. إن المعلومات يمكنها التأثير علي مستوي المخاطر التي تقبلها ، بالتركيز علي المدي القصير يمكن للمشروعات الأقل مخاطرة أن تتعرض لإثارة مدمرة علي المدي الطويل .
3. أن المعلومات يمكنها التأثير علي معدل تكوين رأس المال في الاقتصاد ، وتؤدي إلي إعادة توزيع الثروة بين الإستهلاك والإستثمار داخل الإقتصاد.
4. إن المعلومات المالية يمكنها التأثير علي كيفية تخصيص الإستثمارات بين الشركات.

**رابعاً: مكونات التقرير المالي :**

يتضمن التقرير المالي وفقآ لمتطلبات مجلس معايير المحاسبة المالية الآتي[2]:

1. الميزانية .
2. قائمة الدخل .
3. قائمة تظهر كافة التغيرات في حقوق الملكية .

---

(1) د. أمال محمد محمد عوض ،**التقارير المالية وأثرها علي أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة** ، ( الخرطوم: جامعة السودان ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ،2007م) ،ص 22.

(2) أمال محمد محمد عوض ، **مرجع سابق** ، ص210.

4. السياسات المحاسبية المتبعة.

5. تقرير مجلس الإدارة.

6. الملاحظات والإيضاحات المتممة القوائم المالية .

ويرى كاتب أخر مكونات التقرير المالي كالأتي[1] :

1. تقرير مجلس الإدارة.

2. تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية علي التقرير المالي .

3. معلومات عن مكافآت مجلس الإدارة ومكافاة اللجان .

4. معلومات عن أسعار الأسهم .

5. معلومات عن إستقلالية مراقب الحسابات وأتعابه .

**خامساً :المستخدمين للتقارير المالية:**

ينقسم المستخدمين للتقارير المالية إلى قسمين هما:

1. المستخدمين الداخليين : وهم جميع المستويات الإدارية داخل المنشأة ، حيث تساعدهم هذه البيانات بأنها تحليلية وفي غاية السرية ومؤسسة بشكل أكبر من حيث التفصيل بما وتساعدهم فيما يلي[2] :

أ. تحديد مدي حاجة المنشأة. للسيولة

ب.معرفة الإدارة ما إذا كانت المنشاة حققت الربح المنشود.

2. المستخدم الخارجي : وهم جميع الفئات التي تستفيد من التقارير المالية التي تصدرها المنشأة وينقسم إلي ثمانية فئات وهم :

أ. أصحاب المنشأة المساهمين أو الملاك :للتعرف علي نجاح أعمالهم وقياس كفاءة

---

(1) د. رضا إبراهيم صالح ،**أثر توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية** ،( الاسكندرية: جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ،مجلة البحوث العلمية ، العدد1، 2009م)، ص40.

(2) رضا إبراهيم صالح ، **مرجع سابق** ، 41

الإدارة في حماية أموالهم والتقدير عما إذا يريدون خفض أو رفع أو بقاء استثمارهم في المنشأة.

ب. المقرضون والبنوك :لإتخاذ قرار ما إذا كانون ينوون الموافقة علي إعطاء القرض للمنشأة أو الأقناع من خلال الأطلاع علي التقارير المالية وقياس مدي نجاح أعمالهم.

ج. المستثمرين المتوقعون : الذين يفكرون في إستثمار أموالهم في المنشأة عن طريق عن شراء أسهم ، فتساعدهم التقارير علي معرفة العائد الاستثمار بهدف إتخاذ قرار.

د. الموردون :إستفادتهم من البيانات في إمكانية توريد أم لا عن طريق معرفة مدي مقدرة المنشأة علي تسديد احتياجاتهم المستقبلية[1].

هـ. الجهات الحكومية : لأغراض التخطيط الإقتصادي وتحصيل الضريبة ومراقبة الأداء[2].

و. العملاء : أن العملاء تفيدهم في إتخاذ قرار بالإستمرار في التعامل مع المنشأة من خلال إستيضاح مدي إمكانية إستمرارية المنشأة من عدمه.

ز. العاملون في المنشأة : فإن مايعنيهم هو ضمان إستمرارية المنشأة مما يضمن مستقبلهم الوظيفي ودليلهم علي ذلك بيان التقارير المالية.

ح. الرأي العام والخبراء والمحللون والماليون والاقتصاديون.

**سادساً : العوامل المؤثرة علي جودة التقارير المالية**

**1. المعايير المحاسبية**

تقوم المعايير المحاسبية بدورها في تنظيم المحاسبية في المجتمع ، ويتم ذلك

---

(1) نبيل عبد المعروف إبراهيم ، **دلألة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة علي دقة قياس القيمة العادلة**، ( الخرطوم: جامعة النيلين : كلية تجارة ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2010م) ، ص ص 345-346 .

(2) المرجع السابق ، 346.

من خلال إستخدامها في إعداد وعرض التقارير المالية ، ويتم إعداد تلك المعايير في ضوء الإطار الفكري للمحاسبية المالية وتزداد جودة المعايير المحاسبية كلما زادت جودة الإطار الفكري الذي تنبثق منة المعايير ، وقد أكد مجلس معايير المحاسبية ضمن أهدافة الرئيسية علي جودة المعايير المحاسبية ، حيث يجب توفير معايير محاسبية عالية الجودة ، وعلي الرغم من الإتفاق علي ضرورة توفير معايير محاسبية ذات جودة عالية حتى يمكن توفير تقارير مالية ذات جودة عالية ، إلا أن الآراء اختلفت بشأن تحديد هذه الجودة والمتطلبات التي يجب توفيرها في المعايير المحاسبية حتى يمكن توفير هذه الجودة والرقابة للإشراف على البورصة وقد عرفت الهيئة الأمريكية(SES ) جودة المعايير. عام 2000 بأنها المعايير المحاسبية التي ينتج عنها معلومات ملائمة وموثوق فيها ويمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين[1] .

**2. حوكمة الشركات:**

تعتبر حوكمة الشركات أحد الوسائل الأساسية لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة والأزمة المالية العالمية والانهيارات المالية للعديد من الشركات ، والتي ترجع الي الفساد المالي والإداري والممارسة غير السليمة للرقابة ونقص الخبرة والمهارات، وكذلك إختلاف هيكل التمويل وعدم القدرة علي التمويل وعدم القدرة توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها ، بالإضافة إلى تقدم الشفافية وعدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة[2] .

---

(1) د هشام حسن عواد المليجي ، **إستخدام النظرية المحذرة المتعددة في بناء إطار لمعايير تقييم جودة الأطر الفكرية للمحاسبة المالية** ،(جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية وإدارة الأعمال ، العدد 4 ، الجزء 2 ، 2010م ) ، ص 15 .

(2) نبيل عبد المعروف إبراهيم ، **مرجع سابق** ، 346.

### 3. المراجعة الخارجية

تمثل المراجعة الخارجية محوراً رئيسياً في تحديد جودة التقارير المالية ، وهي الفحص الإنتقادي المنظم لأنظمة المراقبة الداخلية والبيانات المحاسبية المقيدة بالدفاتر والسجلات القوائم المالية بواسطة هيئات خارجيه أو مراقبين مستقلين تماماً عن إدارة المشروع ، ولذلك نقول أن المراجعة الخارجية تؤثر تتأثر بجودة التقارير المالية من قبل المراجع الخارجي سواء كانت مقصودة أوغير مقصودة. [1]

### 4. المراجعة الخارجية

تمثل المراجعة الخارجية محوراً رئيسياً في تحديد جودة التقارير المالية ، وهي الفحص الإنتقادي المنظم لأنظمة المراقبة الداخلية والبيانات المحاسبية المقيدة بالدفاتر والسجلات القوائم المالية بواسطة هيئات خارجيه أو مراقبين مستقلين تماما عن إدارة المشروع ، ولذلك نقول أن المراجعة الخارجية تؤثر تتأثر بجودة التقارير المالية من قبل المراجع الخارجي سواء كانت مقصودة أوغير مقصودة. [2]

### 5. المراجعة الداخلية

أن المراجعة الداخلية هي عبارة عن نشاط يقوم بة جهاز متخصص داخل المنشأة لخدمة الأدارة في تحقيق رقابة محاسبية إدارية.

ولذلك نقول أن معظم الدراسات إهتمت بمعايير جودة المراجعة الداخلية ومدي إهتمام المراجع الخارجي بدراسة هذه عند إعتمادة علي المراجعة الداخلية [3]

---

(1) محي الدين محمد سالم ، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها علي جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية** ، (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، ، المجلد 46 ،العدد 2 ، 2009م) ، ص 184 .

(2) هشام حسن عواد ، **مرجع سابق** ، ص 16

(3) د.رضا إبراهيم صالح ،**أثر توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية** ، (الاسكندرية كلية التجارة ، مجلة البحوث العلمية ، العدد1، 2009م) ،ص 40.

**6. لجان المراجعة**

تعتبر لجان المراجعة من الإتجاهات الحديثة التي تحظي بإهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، وبريطانيا ، وإستراليا وغيرها من الدول كما توصي العديد من المنظمات المهنية والعلمية بتكوينها نظراً للدور الذي تقوم بة في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم وكذلك تدعيم إستقلال عملية المراجعة ، وأن لجنه المراجعة هي عبارة عن مجموعة من ثلاثة أعضاء علي الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير (التنفيذيين) يمتلك أحد أعضاءها علي الأقل خبرة مالية أو محاسبية ومن مهامها تعيين المراجع الخارجي وفحص خطة ونتائج المراجعة ودراسة نظام الرقابة الداخلية [1]

**7. نظام الرقابة الداخلية**

الرقابة الداخلية هي الخطة التنظيمية والوسائل والإجراءات الموضوعة من قبل الشركة للمساعدة في تحقيق أهدا الإدارة ، للتأكد من سلامة وكفاءة وتنفيذ أعمال الشركة وتطبيق سياسات الإدارة ، والمحافظة علي الممتلكات ومنع وإكتشاف الخطأ وكذلك من صحة وإكتمال السجلات المحاسبية وإعداد المعلومات السليمة في الوقت المحدد . [2]

**ثامناً: أنواع القوائم المالية**

تنقسم القوائم المالية الي قسمين : قوائم مالية أساسية قوائم مالية ملحقة .

**القسم الأول: القوائم المالية الأساسية :**

أن القوائم المالية الاساسية هي تلك القوائم التي يتم إعدادها بصورة منتظمة

---

(1) د. إيمان محمد سعد الدين ، **أثر تقرير الإدارة والمراجع الخارجي عن فعالية في ضوء قانون Sarbnoes – Oxley علي تحسين جودة التقارير المالية ، بالتطبيق علي البيئة المصرية** ، (جامعة بني سويف ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد 1 ، 2008م ) ، ص 301.

(2) محي الدين محمد سالم، **مرجع سابق**، ص 185.

ودورية وتوفر الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية لتحقيق أهداف المحاسبة وتشمل الاتي[1] :

1. **قائمة الدخل :**

هي تقدير لبيان نتيجة العمليات التي قام بها المشروع خلال فترة معينة وتشمل معلومات عن إيرادات المبيعات وأي إيرادات أخرى وكذلك تكلفة المبيعات وأي مصروفات أخرى سواء كانت رئيسية أو غير رئيسية رئيسية وإجمالي الربح والدخل من العمليات التي يقوم بها المشروع وتعد إما علي أساس مقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها للوصول لصافي الربح وهو ما يطلق علية قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة أو علي أساس التفرقة بين الأيرادات والمصروفات الرئيسية المتعلقة بنشاط الموارد والإلتزامات وهذه المعلومات سوف تفيد متخذي التقارير المالية في تحديد جوانب القوة والضعف في المنشأة وتقدير إمكانياتها المالية .

2. **قائمة المركز المالي:**

هي تقدير لبيان ممتلكات المشروع وإلتزاماته من أصول وخصوم في لحظة معينة وتشمل علي معلومات من الأصول الثابتة والمتداولة وغيرها من الأصول بالإضافة إلى معلومات من الخصوم قصيرة الأجل والخصوم طويلة و حقوق الملاك والمساهمين والمعلومات التي توفرها قائمة المركز المالي تساعد القوائم بالتحليل في التعرف علي درجة السيولة للمشروع ودرجة التركيب الرأسمالي ، ومدي الأعتماد علي القروض كمصدر من مصادر التمويل بالإضافة إلي دراسة العلاقة بين الأصول بعضها البعض ، وكذلك حاجة الدولة لفرض الضرائب علي أرباح الشركات والتوزيعات التي تقوم بها لصالح المساهمين [2]

---

(1) سامح محمد رضا ، **مرجع سابق** ، ص 14 .

(2) أحمد مهدي محمد ، **مرجع سابق** ، ص 19 .

### 3. قائمة التدفقات النقدية:

عرفت قائمة التدفقات النقدية بأنها قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجية عن فترة معينة وتشمل علي معلومات معدة طبقاً للأساس النقدي عن النشاط التشغيلي والنشاط الإستثماري والتمويلي للمشروع لخدمة المستثمرين الدائنين وغيرهم.

الهدف من إعداد قائمة التدفق النقدي هو مساعدة مستخدمي القوائم والتقارير المالية من مستثمرين ومقرضين في الحالات التالية[1] :

أ. التنبؤ التدفقات النقدية المستقبلية.

ب. التقويم الإرتدادي للتدفقات النقدية الحالية التاريخية.

ج. تقديم قدرة المنشأة علي إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الإستثمار والتوزيع.

د. تحديد أوجه الإختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية[2].

### 4. قائمة التغير في حقوق الملكية:

هذه القائمة توضح كافة التغيرات في مكونات رأس المال المدفوع بالإضافة إلى التغيرات في رقم صافى الأرباح المحتجزة المرحلة ، بمعني أنها تغطي كافة مصادر التغير في حقوق الملكية خلال الفترة المالية حيث تتضمن الجوانب الآتية:

أ. توزيعات الأرباح أو مايعرف بالعائد علي رأس المال .

ب. توزيعات رأس المال وتمثل في إستيراد أو تخفيض لرأس المال المستثمر وتمثل رأس المصدر الرئيسي المدفوع لهذه التوزيعات من ناحية أخري فإن توزيعات الأرباح سواء تمت نقداً أو عيناً فإنها تؤثر علي إجمالي حقوق الملكية .

---

(1)محمد أدم هارون ، **الإفصاح التام في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة السودانية** ،(الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، 2006م) ،ص 43 .

(2) محمد أدم هارون ، **مرجع سابق** ، ص 44 .

أما توزيعات رأس المال فتتم بطريقتين هما[1] :

i. توزيعات التصفية .

ii. شراء أسهم رأس المال .

أن توزيعات التصفية تتم في حالة الرغبة في تخفيض حجم أعمال المنشأة في طريقها إلي التصفية كما هو الحال عند إستثمار أموال في موارد طبيعية قابلة للتناقض أو مايعرف بالأصول المتناقضة ، أما عملية شراء الخزانة في جوهرها يعتبر نوعاً من أنواع التخفيض المؤقت لحقوق الملكية لحين قيام المنشأة بإعادة إصدارها و لذلك لا تعتبر أسهم الخزانة أصلاً من أصول الوحدة المحاسبية وعلي ذلك الإفصاح عن أسهم الخزانة في قائمة المركز المالي لات حكمة حتي الأن قاعدة محددة .

**القسم الثاني: القوائم المالية الملحقة :**

هي قوائم إضافية تقوم الوحدات الاقتصادية بإعدادها أما بصورة إختيارية أو بناءاً علي توصيات محاسبية لمقابلة ظروف معينة أو لخدمة التنظيم أو مصالح خاصة . وتتمثل القوائم الملحقة في الاتي[2] :

1. **تقرير مراجع الحسابات :**

يتضمن هذا التقارير نتيجة الفحص للقوائم المالية من حيث مدي دقة المعلومات التي تحتويها ، ومدي تمثيلها بصدق وعدالة للعمليات التي تمت بالمنشأة عن فترة معينة ، وبناءاً علي علي ماتقدم يشير مراجع الحسابات إلي أن القوائم المالية أعدت وفقاً للمبادي المتعارف عليها وإلي إثبات هذه المبادي من فترة لأخرى ، بالإضافة إلي بيان مدي كفاية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية للمستخدمين .

يرى البعض أن تقرير مراجع الحسابات النظيف يعد دليلاً علي صدق المعلومات

---

(1) الزين عبدالله بابكر عبدالله، **مرجع سابق**، ص55

(2) د. طارق عبد العال حماد ،**الإتجاهات الحديثة في التقارير المالية** ،(الإسكندرية: الدار الجامعية،2001م) ، ص 118 .

الواردة بالقوائم المالية وعدالتها مما يؤدي في النهاية إلي اطمئنان المستخدم علي استخدام هذه المعلومات لإتخاذ القرارات الاقتصادية[1]

**2. تقرير مجلس الإدارة :**

يتضمن هذا التقرير معلومات عامة عن الشركة وأهدافها ومركزها المالي والتسويقي بالإضافة إلي معلومات عن الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح والعوامل المؤثرة في نشاط الشركة في المستقبل ، وتقرير مجلس الإدارة بشكلة هذا لايحتوي علي معلومات مالية كافية يمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدم ، كما أن المعلومات الواردة بة لا تخضع لمراجعة مراجع الحسابات ومع ذلك فقد يحتوي علي بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاج إليها متخذو القرارات الإقتصادية .

**3. تقرير الإدارة التنفيذية :**

هو تقرير إلزامي تقوم شركات المساهمة بإعداده في عدد من الدول كما في بريطانيا ويتضمن معلومات أكثر تفصيلاً من تقرير مجلس الإدارة ، مثل معلومات عن الأصول والتغيرات التي حدثت في السنة المالية والالتزامات وحقوق الملكية ، بالإضافة إلي معلومات عن التعاقدات الجديدة وسياسة توزيع الأرباح ومعلومات عن العاملين وتكلفة الرعاية الإجتماعية والخدمية المقدمة من الشركة للعمال بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة .

**4. التقارير الاجتماعية :**

عرف (Estes) التقرير الإجتماعي بأنه تقديم معلومات للعديد من الجماعات المعنية بخصوص أثر الشركة وأنشطتها علي المجتمع .وتنقسم التقارير الإجتماعية إلي الآتي [2]:

---

(1) أحمد مهدي محمد ، **مرجع سابق**، ص 20.

(2) د زكريا فريد عبد الفتاح ، **دراسات في نظرية المحاسبة** ،( جامعة عين شمس، كلية التجارة ، مجلة الإدارة ، العدد1، 2013م) ، ص ص121- 122 .

**أ. تقارير إجتماعية وصفية :**

تتضمن هذه التقارير وصفاً للأنشطة التي قامت بها المنظمة وفاءاً لمسئوليتها الإجتماعية والبيئية ، ولا تشمل هذه التقارير علي تحليل التكاليف المرتبطة بالأنشطة الإجتماعية ولا علي قيم المنافع التي تحققت ، وبالتالي تتجنب مشكلات قياس التكاليف والمنافع الإجتماعية البيئية وأن كان ذلك لايمنع من الإستعانة ببعض النسب المالية أو الكمية لتدعيم ذلك الأسلوب الوصفي أو الإنشائي .

**ب. تقارير إجتماعية كمية :**

قد تشمل تقارير النشاط الإجتماعي علي بيانات كمية تتضمن القياس النقدي للتكاليف الإجتماعية ، أو التكاليف والمنافع الإجتماعية ، وسوف يتم عرض بعض هذه التقارير .

من البدايات المبكرة لهذه التقارير ما أقترحه (Linoes ، 1972:58-61 ) حيث قدم قائمة للنشاط الإجتماعي منفصلة عن النشاط الإقتصادي ، وهي تغطي ثلاثة مجالات أساسية هي الأنشطة الخاصة بالعلاقات مع الأفراد ، والأنشطة الخاصة بالعلاقات مع البيئة ، والأنشطة الخاصة بالمنتج ، ويمكن الوصول من خلال هذا النموذج إلي صافي التحسينات أو صافي العجز وذلك بحجم التكاليف التي تنفقها المنشأة إختيارياً علي الأنشطة المتعلقة بالمجالات الإجتماعية وتسمي التحسينات ، من التكاليف التي تجنبها نتيجة عدم قيام المنظمة ببعض الأنشطة الإجتماعية سواء كانت إلزامية أو إختيارية وتسمي الأعباء السلبية أو الأضرار ، ويعبر الناتج النهائي عن الأداء الإجتماعي الكل للمنشأة عن الفترة المالية[1] .

مما تقدم يلاحظ الباحث أن القوائم المالية تخدم فئات عديدة ، وأن هذه الفئات يمكن تقسيمها إلي قسمين ، القسم الأول الفئات الداخلية ، وهي تمثل الأدارة ولأصحاب المشروع ، وهؤلاء يستفيدون من القوائم مباشرة ، حيث تقدم لهم المعلومات

---

(1) رانية نور الدين عثمان ، **القياس والإفصاح المحاسبي للمسئولية الإجتماعية وأثرها علي التقارير المالية** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، 2013م)، ص 179

المالية المطلوبة في وقت ، أما الفئة الثانية فهي الجهات الخارجية والتي تتمثل في الهيئات الحكومية ، والمستثمرين والممولين وغيرها وهي تستفيد أيضاً من المعلومات المالية غير القوائم المالية المقدمة لهم، حيث نجد جزء منهم يحتاجون للمعلومات المالية بهدف إتخاذ القرارات الإستثمارية والجزء الأخر بهدف التمويل وشراء الأسهم والسندات لذا مطلوب من هذه القوائم المالية أن تقدم معلومات ذات جودة عالية وخالية من كلما يؤدي إلي عدم الإفصاح بالشكل المطلوب ، لأن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلي معلومات حقيقية بهدف إتخاذ القرارات الرشيدة عن طريق معرفة المركز المالي لهذه المؤسسات المالية خاصة البنوك منها في ظل التنافس الحاد بين المؤسسات المالية في وقتنا الحاضر .

# الفصل الثالث

# الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا الفصل الدراسة الميدانية من خلال مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني

المبحث الثاني: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات.

## المبحث الأول

## نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني

**أولاً: النشأة والتأسيس:**

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية وإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركه قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار.

لم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود، بل أن فكرة بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ . وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول علي موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الأسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية ( مجلس الشعب أنذاك). [1]

في مايو 1977م إجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس وأكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به أنذاك والبالغ ستة مليون سوداني.

في18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م، هذا وقد باشر البنك أعمالة فعلياً إعتباراً من مايو 1978م.

---

(1) موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني الإلكتروني .WWW.fibsudan.com

قد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعم البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الإستثمار ، كما يجوز له تحقيق أغراضه إنشاء تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى ، يجوز له كذلك وفق القانون المساهمة في مناشط التنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل السودان وخارجه ، وقد حدد قانون البنك أن يكون له رأس مال لايقل عن سته ملاين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال إلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل . [1]

إستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفؤائد مابعد الخدمة على ألا تقل المرتبات للإجور وفوائد مابعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الأدني المنصوص علية في تلك القوانين وكذلك إستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون أخر يحل محلة، كما أعفى كذلك من المواد 32، 45 من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بقانون بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها، أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعه بالبنك للإستثمار ومرتبات أجور ومكافأت ومعاشات جميع العاملين بالبنك رئيس وأعضاء مجلس إدارتة وهيئة الرقابة الشرعية.

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاء فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو إمتيازات منصوص عليها في قانون أخر، أما في مايتعلق بمسألة الرقابة على العقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفي البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة صراحة كذلك أنه لا يجوز مصادرة أموال البنك أو

---

(1) .WWW.fibsudan.com

تأميمها أو فرض الحراسة أو الإستيلاء عليها وكذلك لاتحجز بموجب أمر قضائي.
إلا أنه بعد إنقضاء خمسة سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت المميزات والإعفاءات الممنوحه للبنك بموجب الأمر الموقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسة وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وإنتشارها ونموها.

**ثانياً: أهداف البنك وأغراضه**

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الأتي:

1. القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الإستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الإقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والإجتماعية في أي إقليم أو منطقة أومديرية بجمهورية السودان أو خارجها.
2. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
3. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي في كل صورة . [1]
4. سحب وإستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الشيكات سواء كانت تدفع من جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن أي أوراق قابلة للتحويل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.
5. إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقررها البنك.
6. الإتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.
7. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة.

---

(1) .WWW.fibsudan.com

**ثالثاً: الهيكل التنظيمي لبنك فيصل الاسلامي**

الهياكل التنظيمية السليمة هي التي تؤدي في التحليل النهائي الي تدفق العمل بسرعة وبأقل صرعات التنظيمية من اجل التقدم والازدهار والرفاهية للبنك.

**شكل(1/1/3) الهيكل الاداري لبنك فيصل الاسلامي**

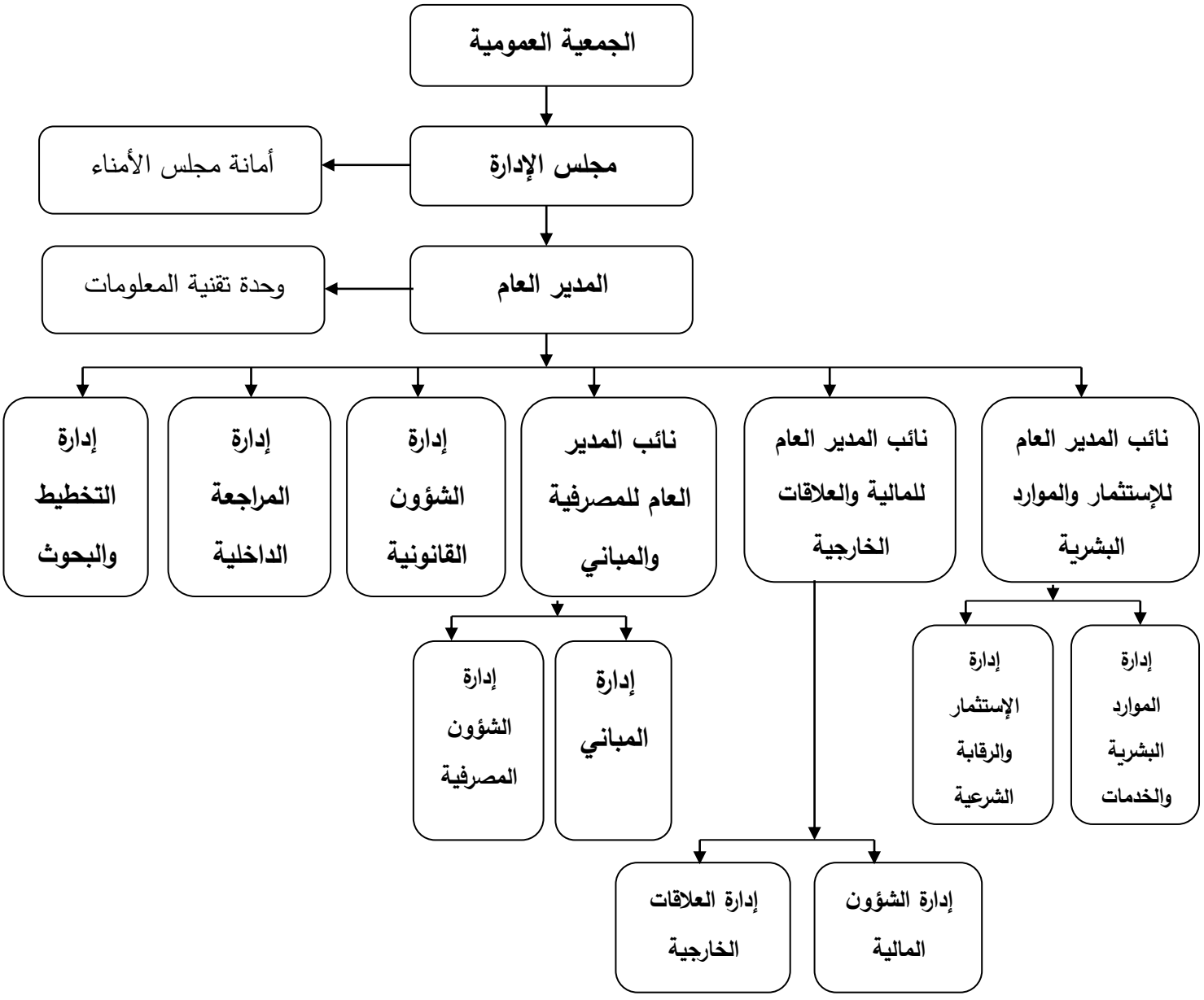


المصدر: دعاء حيدر عبدالكريم، **دور الهيكل الإداري على أداء العمل بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي**، رسالة ماجستير غير منشورة في ادارة الاعمال، مكتبة جامعة أم درمان الاسلامية، 2008م، ص64.

يوضح الشكل (1/1/3) الهيكل الاداري لبنك فيصل الاسلامي والذي تتدرج سلطة اتخاذ القرار فية ابتداء بالجمعية العمومية للمساهمين والتي يبلغ عددها تسع ادارات

## المبحث الثاني

## تحليل البيانات واختبار الفرضيات

### أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

يشتمل هذا المبحث على إجراءات الدراسة الميدانية والتي تتمثل في إسلوب جمع البيانات ومعالجتها وتفسيرها ، وإجراء إختبارات الثبات والصدق للتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلي وصف لمجتمع وعينة الدراسة والأساليب الأحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وإختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي :

### 1. مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في شركة سكر كنانة المحدودة ، تم إختبار مفردات البحث من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق العينة العشوائية وهى إحدى العينات الإحتمالية والتي تتيح فرص متساوية للإختيار بين مفردات مجتمع حيث تم توزيع عدد (70) إستمارة على عينة الدراسة وتم جمع عدد (70) إستمارة لتحليلها، أي بنسبة (100%) وإستخراج النتائج والمؤشرات الإحصائية التي تساعد في إتخاذ القرارات .

للخروج بنتائج دقيقة وتعميمها على مجتمع الدراسة حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الأتي:

أ. الأفراد من مختلف الفئات العمرية ( أقل من 20 سنة، و20 إلي 30 سنة، 30 سنة فأكثر).

ب. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية ( محاسبة ، إدارة أعمال ، إقتصاد ، نظم

ج. معلومات محاسبية، دراسات مصرفيه، أخرى).

د. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (دكتوراه، ماجستير، دبلوم عالي، بكلاريوس، أخرى).

هـ. الأفراد من مختلف المسمى الوظيفي ( محاسب، مراجع داخلي، مدير مالي، رئيس حسابات، أخرى، وأشتملت على العديد من المسمى الوظيفي ).

و. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل، 6 إلي 10 سنوات، 11 إلي 15سنة، 16- 20 سنة، أكثر من 20 سنة).

**2. وصف أداة الدراسة :**

إعتمدت الدراسة على الإستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات اللأزمة وذلك للأسباب التالية :

1. يمكن تطبيقها للحصول على معلومات من عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
3. توفر وقت للمستجيب وتعطيه فرصة التفكير
4. سهولة وضع عباراتها وإختبار ألفاظها.
5. تعطى الوحدات المستجيبة الحرية في التعبير عن أراء يخشون عدم موافقة الأخرى عليها.

**3. ثبات صدق وأداة الدراسة:**

**أ. الثبات والصدق الظاهري:**

للتأكد من الثبات الظاهري للإستبانة وصلاحية عباراتها من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض الإستبانة على من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (5) من المحكمين في مجال موضوع الدراسة ، كما هو موضح في الملحق رقم (2) ، كما تم عرض الإستبانة لمتخصص في التحليل الإحصائي ، وبعد إجراء التعديلات حسب المقترحات من المحكمين وقام المركز الإحصائي بإجراء التحليل الأحصائي بإستخدام برنامج SPSS.

**ب. الثبات والصدق الإحصائي:**

يقصد بثبات الأختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما إستخدم مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أنه أيضاً إذا ما طبق إختيار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم ، ثم أعيد تطبيق الإختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها، يكون الإختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف أيضاً بأنه مدى الدقة والإتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسة الإختبار. عن طريق مقياس ألفا كروبناخ. أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجات الصدق لدى المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين .

**جدول(3/2/ 1)**

**معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات عبارات الإستبيان**

| الرقم | المحور | عدد العبارات | الثبات |
|---|---|---|---|
| 1 | عبارات الفرضية الأولى | 9 | 0.835 |
| 2 | عبارات الفرضية الثانية | 9 | 0.762 |
| 3 | عبارات الفرضية الثالثة | 9 | 0.798 |
| 4 | إجمالي الفرضيات | 27 | 0.866 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ،2019م .

يلاحظ الباحث من الجدول (3/2/1) إن معامل كروبناخ لكل عبارات الإستبيان = 0.866 وهو مرتفع وبموجب الإشارة لعبارات الأستبيان ، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كروبناخ تعني زيادة مصداقية البيانات وهذا يعني أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه.

## 4. الأساليب الأحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقيق من فرضياتها ، ثم إستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ. معامل ألفا كروبناخ Alpha Cronbach ، لإختبار الصدق والثبات لأسئلة الإستبانة المستخدمة في جمع البيانات .

ب. التوزيع التكراري للإجابات.

ج. النسب المئوية.

د. الوسط الحسابي والإنحراف المعياري.

هـ. إختبار مربع كاي لدلالة الفروض.

و. إختبار (T) لإثبات صحة الفروض.

## 5. تحليل البيانات:

بعد جمع الإستمارات من المبحوثين تم إستخدام البرامج الإحصائي SPSS وهو إختصار للعبارة Statistic Package for Social Sciences وتعني الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية ويسهل لنا البرامج الإحصائية إستخداماً لإجراء التحليلات الإحصائية من قبل الطلاب والباحثين في مختلف المجالات التربوية والإجتماعية والفنية والهندسية والزراعية والطبية والمحاسبية في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لتوصيف البيانات وتحليلها وإعداد التقديرات والتنبؤات المستقبلية.

ولدراسة هذا البحث والذي يسعى للوقوف على معرفة ( **أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية** ) ، المكون من :

**القسم الأول:** البيانات الأساسية أو العوامل الديموغرافية مثل ( العمر، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة).

**القسم الثاني:** فرضيات الدراسة الثلاث بعباراتها التسعة لكل فرضية والمصممة من خمس أوزان هي: أوافق بشدة، أوافق، محايد، لاأوافق ، لاأوافق بشدة، والتي تم عرضها في ثلاثة فرضيات على النحو التالي:

**الفرضية الأولى:** المراجعة الإلكترونية تؤدى لتطوير عملية المراجعة.

**الفرضية الثانية:** إستخدام المراجع للتطور التقني يحقق من زيادة جودة عملية المراجعة.

**الفرضية الثالثة:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الإلكترونية وجودة التقارير المالية.

## 6. ترميز البيانات وإختبار الطبيعة:

تم ترميز البيانات (Coding) وتعريف المتغيرات وإدخالها الحاسب وتم تحليلها وإستخراج الإحصاءات الوصفية ( الجداول التكرارية Tebles والرسومات البيانية Graphics، وإختبار الفرضيات) .

أما إختبار الطبيعة Test of Normality : من أهم الفروض في الإختبارات الإحصائية المعملية أن يكون التوزيع الإحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي Normal Distribution حيث يعتبر من أهم التوزيعات في علم الإحصاء بل يعتبر أساساً لكثير من النظريات الإحصائية الرياضية ويلعب دوراً في إختبارات الفروض الإحصائية وفترات الثقة . وغير ذلك وإن الكثير من المتغيرات إذا قيست لعدد كبير من المنشاهدات فإن توزيعها يقترب من التوزيع الطبيعي وإن لم يكن يأخذ صورة التوزيع الطبيعي ، وبدون ذلك الشرط لايمكن تطبيق الإختبارات من الناحية العلمية.

## ثانياً تحليل البيانات الشخصية

### 1- العمر:

**جدول(3/2/ 2)**

**التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر**

| العمر | العدد | النسب المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 20 سنة | 0 | %0 |
| من 20 سنة وأقل من 30 سنة | 29 | %29 |
| من 30 سنة فأكثر | 41 | %41 |
| المجموع | 70 | %70 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ،2019م .

**شكل(3/2/ 1)**

**التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر:**

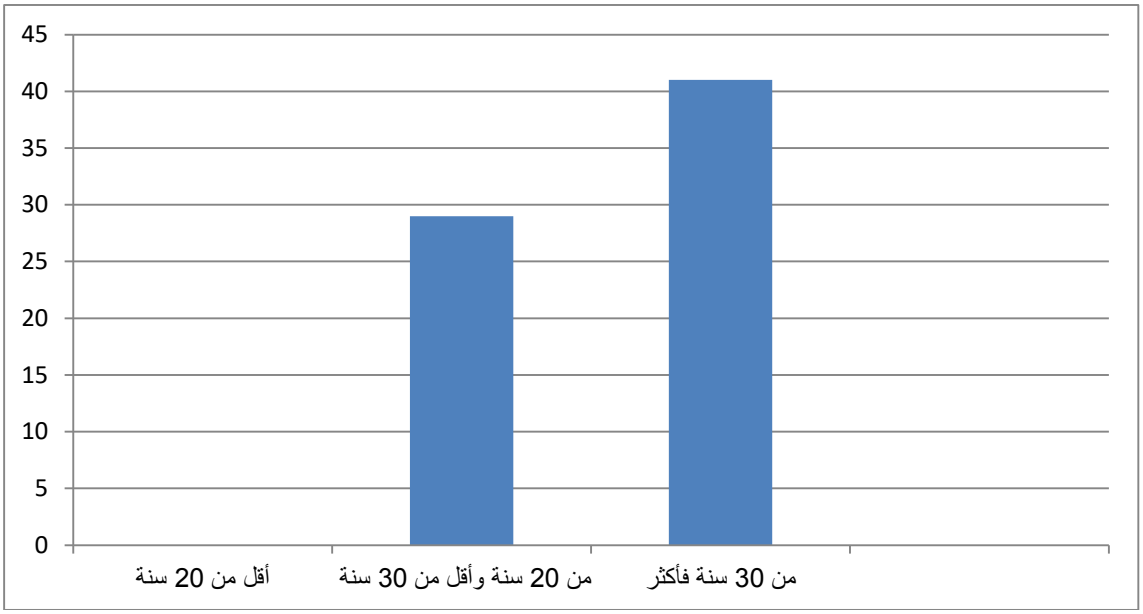


المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ،2019م .

من الجدول (2/2/3) والشكل رقم (1/2/3) يتضح من أن أفراد عينة الدراسة تم توزيعهم على حسب الفئة العمرية (20 سنة فأقل ) حيث لايوجد مبحوث تحت هذه الفئة من العينة ، والفئة العمرية (20- 30) بلغ عددهم (29) فرد وبنسبة (40.6%) من العينة ، والفئة العمرية (30 سنة فأكثر) بلغ عددهم (41) فرد وبنسبة (59.4%).

يتضح للباحث من الجدول والشكل البياني أعلاه أن نسبة 100% من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم فوق 20 سنة مما يشير التميز بالوعي والقدرة على إتخاذ قرارات سليمة.

## 2- التخصص العلمي:

### جدول(3/2/3 3)

**التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي:**

| التخصص | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| محاسبة | 48 | %69.4 |
| إدارة أعمال | 10 | %13.4 |
| إقتصاد | 6 | %9 |
| نظم المعلومات | 2 | %11.4 |
| دراسات مصرية | 3 | %4.3 |
| أخرى | 1 | %1.4 |
| المجموع | 70 | %100 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

### شكل(3/2/3 2)

**التكرارات والنسب المئوية لأفرادعينة الدراسة وفق التخصص العلمي:**

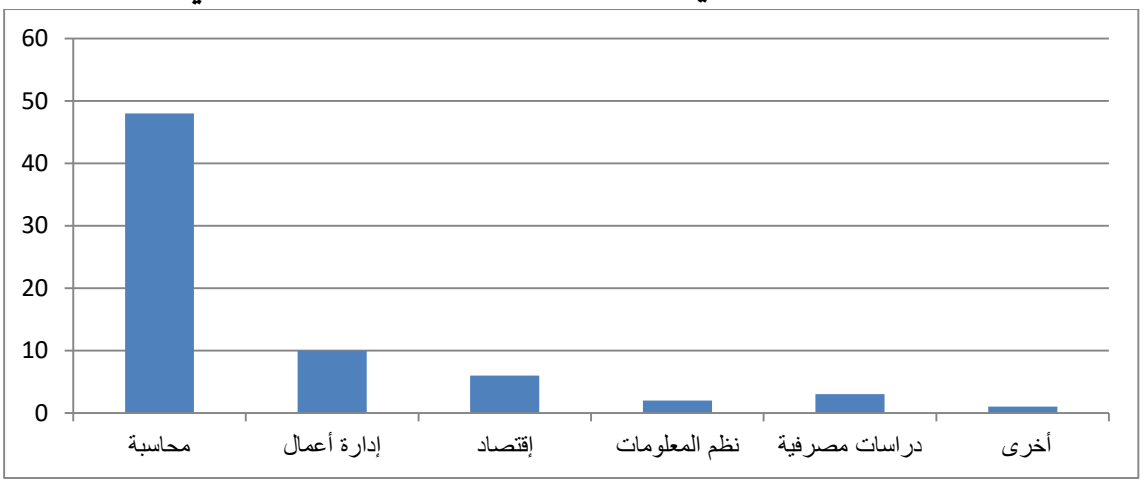


المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

من الجدول رقم (3/1/3) والشكل رقم (2/1/3) يلاحظ الباحث أن أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي ، أن عدد (48) فرداً تخصص محاسبة وبنسبة (69.4%)، كما تضمنت العينة على (10) أفراد تخصصُ إدارة أعمال وبنسبة (13.4%) . كما تضمنت العينة على (6) أفراد تخصص إقتصاد وبنسبة (9%)، كما تضمنت العينة على فرداً واحداً تخصص نظم معلومات محاسبية وبنسبة بلغت (11.4%) ، وعدد(2) مبحوث تخصص دراسات

مصرفية وبنسبة (4.3%). ومبحوث واحد من التخصصات الأخرى وبنسبة بلغت (1.4%) . ويتضح أن أغلبية أفراد العينة من المحاسبين وبنسبة 71.4%.

**3- المؤهل العلمي:**

**جدول(3/2/ 4)**

**التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي:**

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| بكلاريوس | 40 | %55.9 |
| دبلوم عالي | 7 | %10.4 |
| ماجستير | 15 | %22.7 |
| دكتوراه | 5 | %7.1 |
| أخرى | 3 | %3.9 |
| المجموع | 70 | %100 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ،2019م .

**شكل(3/2/ 3)**

**التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي:**

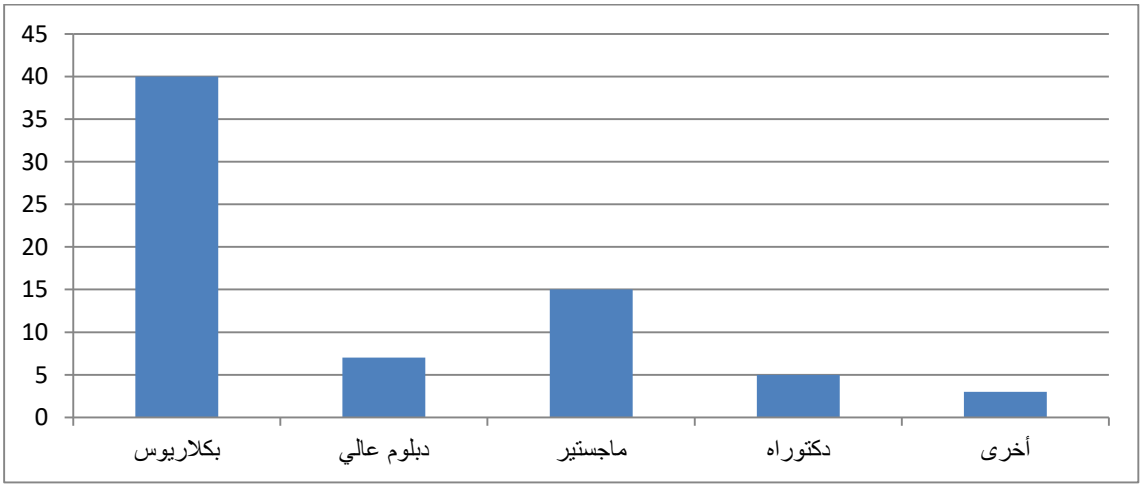


المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ،2019م .

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل (3/2/3) أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي : بكلاريوس (40) فرداً بنسبة (55.9%) ، وعدد (7) فرداً دبلوم عالي بنسبة (10.4%) .و(15) فرداً ماجستير بنسبة (22.9%) ، وعدد(5) مبحوث بنسبة (7.1%) من أفراد العينة المبحوثة من أصحاب الدكتوراه ، وعدد(2) مبحوث وبنسبة (3.9%) من حملة المؤهلات الأخرى.

ويتضح أن أفراد العينة أغلبيتهم يحملون درجة البكلاريوس وبنسبة مرتفع بلغت 40.9%.

## 4- المؤهل المهني:

### جدول(3/2/ 5)

**التوزيع التكراري والنسب المئوية لإفراد العينة حسب المؤهل المهني:**

| المؤهل المهني | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية | 0 | %0 |
| زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية | 0 | %0 |
| زمالة المحاسبين القانونيين العربية | 0 | %0 |
| زمالة المحاسبين القانونيين السودانية | 4 | %5.3 |
| لايوجد زمالة | 66 | %94.7 |
| المجموع | 70 | %100 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.:

### شكل(3/2/ 4)

**التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة:**

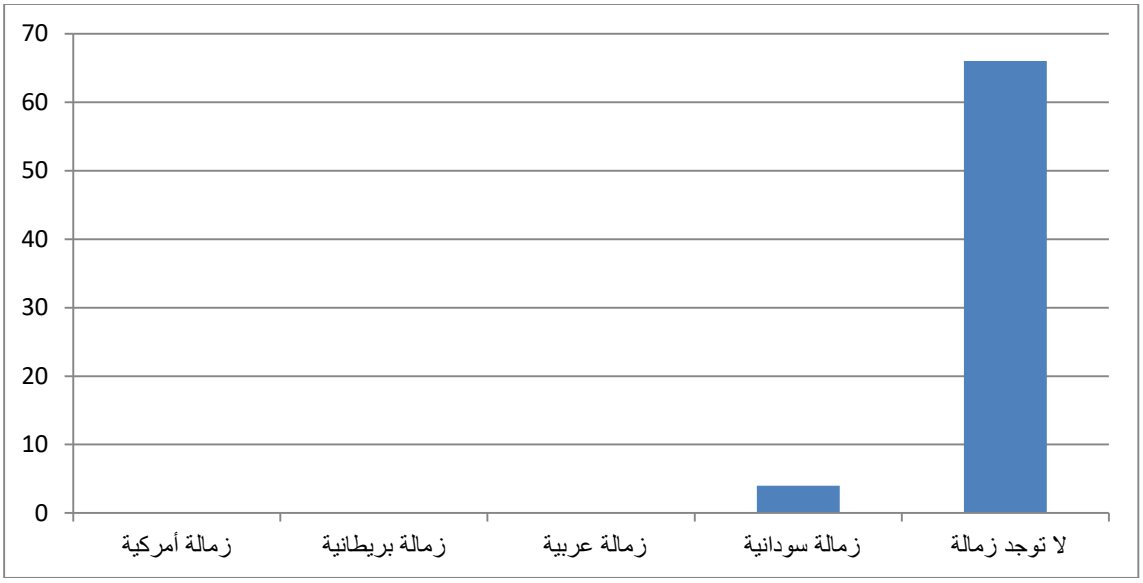


المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

يوضح الجدول رقم (5/1/3) والشكل رقم (4/1/3) أن (4) فرداً حاصلين على الزمالة السودانية وبنسبة (5.3%) ، ولايوجد فرد حاصل على الزمالة الأمريكية وزمالة عربية وعدد (66) مبحوث من ليست لديهم زمالة وبنسبة بلغت (94.7%) ، ولايوجد مبحوث لدية زمالة أخرى. ويتضح للباحث من خلال الجدول والشكل أعلاه وجود زمالة سودانية وعدم وجود زمالات أخرى.

## 5- المسمى الوظيفي:

### جدول(3/2/ 6)

**يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية لإفراد العينة وفق المسمى الوظيفي:**

| الوظيفة | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| محلل مالي | 0 | %0 |
| مراجع داخلي | 3 | %4.7 |
| مدير مالي | 3 | %4.7 |
| مدير إداري | 6 | %8.6 |
| محاسب | 36 | %51.9 |
| نائب مدير | 4 | %5.3 |
| مدير فرع | 4 | %5.3 |
| رئيس قسم | 9 | %12.9 |
| مراقب صالة | 3 | %4.3 |
| أخرى | 2 | %2.4 |
| المجموع | 70 | %100 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

### شكل(3/2/ 5)

**التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق المسمى الوظيفي:**

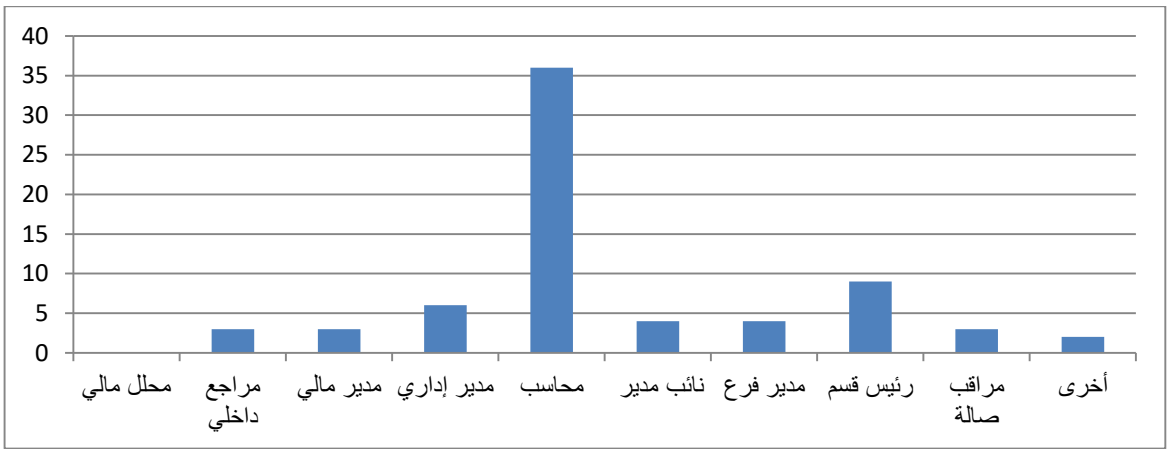


المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

ويتضح من الجدول رقم ( 6/1/3) والشكل رقم ( 5/1/3يلاحظ أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة، (3) أفراد مدير مالي وبنسبة (4.7%) ، و(3) مبحوث مراجع داخلي وبنسبة

(4.7%)، و(6) مبحوث مدير إداري وبنسبة 8.6%، و(36) فرداً وبنسبة (51.9%) محاسب ، و(4) فرداً وبنسبة (5.4%) مدير فرع، و(4) مبحوث نائب مدير وبنسبة (5.3%)، و(9) أفراد وبنسبة (12.9%) رئيس قسم، وعدد (3) مبحوث مراقب صالة وبنسبة (4.3%)، وعدد(2) مبحوث أخرى وبنسبة (2.4%).

ويتضح للباحث أن أغلب أفراد العينة من المحاسبين مما يدل على صدق العبارات

**6- سنوات الخبرة:**

**جدول(3/2/ 7)**

**التوزيع التكراري والنسب المئوية لإفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة:**

| سنوات الخبرة | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 23 | %34.1 |
| من 5 – 10 سنوات | 20 | %29.4 |
| من 10 – 15 سنة | 16 | %22 |
| من 15– 20 سنة | 7 | %9.1 |
| أكثر من 20 سنة | 4 | %5.3 |
| المجموع | 70 | %100 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

**شكل(3/2/ 6)**

**التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة:**

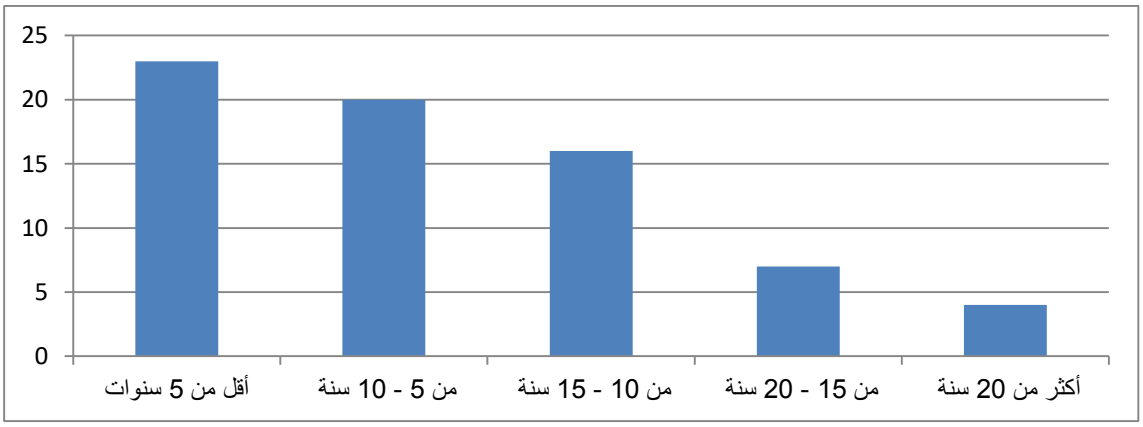


المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

يتضح من الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (6/1/3) يتبين أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة كالاتي:

(23) فرداً وبنسبة (34.1%) خبرتهم ( أقل من 5 سنوات ) ، و(20) فرداً وبنسبة (29.4%) خبرتهم ( 5 إلي 10 سنوات) ، و(16) فرداً وبنسبة (22%) خبرتهم من (15 إلي 20 سنة)، و(4) أفراد وبنسبة (5.3%) خبرتهم فوق 20 سنة. ويتضح للباحث من خلال هذه الدراسة أن أغلب أفراد العينة تتروح خبرتهم من (5-1) سنوات.

**ثالثاً: تحليل بيانات الدراسة:**

**الفرضية الأولى:" المراجعة الإلكترونية تؤدى لتطوير عملية المراجعة "**

جدول(3/2/ 8)

التوزيع التكراري و النسب لعبارات الفرضية الأولى

| العبارات | غير موافق بشدة | | غير موافق | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | ن% | عدد | ن% | عدد | ن% | عدد | ن% | عدد | ن% |
| يوفر نظام المعالجة الإلكتروني تقنيات تساعد على كشف الأخطاء أثناء المراجعة. | 0 | %0 | 0 | %0 | 2 | %2.9 | 22 | %31.4 | 46 | %65.7 |
| تسهل المراجعة الإلكترونية إجراءات المراجعة. | 0 | %0 | 0 | %0 | 6 | %8.6 | 26 | %37.1 | 38 | %54.3 |
| إستخدام الحاسوب في مجال المراجعة يمكن من التخطيط بدقة لعملية المراجعة. | 0 | %0 | 0 | %0 | 3 | %4.3 | 26 | %37.1 | 41 | %58.6 |
| المراجعة الإلكترونية ساعد في إعداد المعلومات في الوقت المناسب لإدارة المصرف. | 0 | %0 | 0 | %0 | 4 | %5.7 | 24 | %34.3 | 42 | %60 |
| إستخدام المراجعة الإلكترونية يوفر معلومات تساعد بكفاءة في زيادة التقارير المالية | 0 | %0 | 0 | %0 | 6 | %8.6 | 30 | %42.9 | 34 | %48.6 |
| الإلتزام بتطبيق معايير المراجعة الإلكترونية يزيد من جودة التقارير المالية. | 1 | 1.4 % | 3 | %4.3 | 12 | %17.1 | 30 | %42.9 | 24 | %34.3 |
| يوفر النظام الإلكتروني معلومات محاسبية تستخدم في عملية الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية للمصرف. | 0 | %0 | 0 | %0 | 7 | %10 | 28 | %40 | 35 | %50 |
| المراجعة الإلكترونية تساعد في إعداد المعلومات بحيث تعبر عن صدق الظواهر والأحداث المالية في | 0 | %0 | 1 | %1.4 | 9 | %12.9 | 25 | %35.7 | 35 | %50 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المصرف. | | | | | | | | | |
| إســـتخدام المراجعـــة الإلكترونيـــة المعلومـات فـي عمليـة المراجعـة سيؤدي إلـي حصـول المراجـع علـى أدلـه أكثر تعلقاً بالبند المراد مراجعتة مما لو لم تستخدم تلك التكنولوجيا. | 0 | %0 | 0 | %0 | 6 | %8.6 | 26 | %37.1 | 38 | %54.3 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

كما ورد في الجدول رقم (8/2/3) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات الفرضية الأولى القائلة: **:" تؤدي المراجعة الإلكترونية لتطوير عملية المراجعة"**

نلاحظ **العبارة الأولى** التي تنص على" يوفر نظام المعالجة الألية تقنيات تساعد على كشف الأخطاء أثناء المراجعة." نجد أن 46 مبحوث من العينة وبنسبة 65.7% يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و22 مبحوث وبنسبة 31.4% من العينة يوافقون على العبارة ، كما أنه يوجد 2 فرد من المبحوثين محايد وبلغت نسبتهم 2.9% ، كما لايوجد مبحوث من العينة لا يوافقون أو لايوافق بشدة على محتويات العبارة.

**العبارة الثانية:** في الفرضية التي تنص على" تسهل المراجعة الإلكترونية إجراءات المراجعة" نجد أن 38 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 54.3% يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و26 فرد مبحوث وبنسبة 37.1% من العينة يوافقون على العبارة ، وكذلك هناك 6 محايدون من أفراد العينة وبنسبة 8.6%، كما لايوجد مبحوث من العينة لا يوافقون أو لايوافق بشدة على محتويات العبارة.

**العبارة الثالثة:**" إستخدام الحاسوب في مجال المراجعة يمكن من التخطيط بدقة لعملية المراجعة" نجد أن 41 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 58.6% يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و26 فرد مبحوث وبنسبة 37.1% من العينة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم 3 أفراد ويمثلون 4.3% من العينة ، بينما لا يوجد مبحوث لايوافقون ، ولايوافقون بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة الرابعة** في الفرضية التي تنص على المراجعة الإلكترونية ساعد في إعداد المعلومات في الوقت المناسب لإدارة المصرف " نجد أن 42 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 60% يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و24 فرد مبحوث وبنسبة 34.3% من العينة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم 4 أفراد ويمثلون 5.7% من العينة ، بينما لا يوجد مبحوث لايوافقون أولايوافق بشدة على محتويات هذه العبارة.

أما **العبارة الخامسة** في الفرضية: " إستخدام المراجعة الإلكترونية يوفر معلومات تساعد بكفاءة في زيادة التقارير المالية " نجد أن 34 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 48.6% يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و30 فرد مبحوث وبنسبة 42.9% من العينة يوافقون على العبارة، كما أن هناك مبحوث 6 محايدون يمثلون 8.6% من العينة ، بينما لا يوجد مبحوث ولايوافقون ولا يوافق بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة السادسة**" الإلتزام بتطبيق معايير المراجعة الإلكترونية يزيد من جودة التقارير المالية" نجد أن 24 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 34.3% يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و30 فرد مبحوث وبنسبة 42.9% من العينة يوافقون على العبارة ، كما أنه يوجد 12 محايدون من أفراد العينة وبنسبة 17.1%، بينما يوجد 3 مبحوث لايوافق على ماجاء في هذه العبارة بنسبة 4.3% بينما يوجد مبحوث من أفراد العينة ولا يوافق بشدة على ماجاء في العبارة بنسبة 1.4%.

**العبارة السابعة** التي تنص على" يوفر النظام الإلكتروني معلومات محاسبية تستخدم في عملية الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية للمصرف " نجد أن 35 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 50% يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و28 فرد مبحوث وبنسبة 40% من العينة يوافقون على العبارة ، كما أنه يوجد7 مبحوث محايدون من أفراد العينة وبنسبة 10%، بينما لا يوجد مبحوث لايوافقون و لايوافق بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة الثامنة:**" المراجعة الإلكترونية تساعد في إعداد المعلومات بحيث تعبر عن صدق الظواهر والأحداث المالية في المصرف " نجد أن 35 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 50%من أفراد العينة يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و25 فرد مبحوث وبنسبة 35.7% من المبحوثين يوافقون على العبارة ، كما أنه يوجد 9 مبحوث محايدون من أفراد العينة وبنسبة 12.9%، بينما فرد لايوافق على ماجاء في هذه العبارة بنسبة 1.4%، بينما لايوجد مبحوث من أفراد العينة لا يوافق بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة التاسعة** التي تنص على "إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة سيؤدي إلي حصول المراجع على أدله أكثر تعلقاً بالبند المراد مراجعتها مما لو لم نستخدم الحاسب وأيضاً يساعد على إتخاذ القرار " نجد أن 38 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 54.3%من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و26 فرد مبحوث بنسبة 37.1% من المبحوثين يوافقون على العبارة ، كما يوجد 6 فرد محايد من أفراد العينة المبحوثة وبنسبة 8.6% ، بينما لايوجد مبحوث لا يوافقون أو لا يوافق بشدة على محتويات هذه العبارة.

## جدول(3/2/ 9)

## الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الأولى

| العبارة | المتوسط الحسابي | المنوال | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| يوفر نظام المعالجة الإلكتروني تقنيات تساعد على كشف الأخطاء أثناء المراجعة. | 4.62 | 5 | 0.542 |
| تسهل المراجعة الإلكترونية إجراءات المراجعة. | 4.45 | 5 | 0.652 |
| إستخدام الحاسوب في مجال المراجعة يمكن من التخطيط بدقة لعملية المراجعة. | 4.45 | 5 | 0.581 |
| المراجعة الإلكترونية تساعد في إعداد التقارير في الوقت المناسب لإدارة المصرف. | 4.45 | 5 | 0.505 |
| إستخدام المراجعة الإلكترونية يوفر معلومات تساعد بكفاءة في زيادة التقارير المالية. | 4.40 | 5 | 0.545 |
| الإلتزام بتطبيق معايير المراجعة الإلكترونية يزيد من جودة التقارير المالية. | 4.04 | 4 | 0.907 |
| يوفر النظام الإلكتروني معلومات محاسبية تستخدم في عملية الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية للمصرف. | 4.40 | 5 | 0.558 |
| المراجعة الإلكترونية تساعد في إعداد المعلومات بحيث تعبر عن صدق الظواهر والأحداث المالية في المصرف. | 4.34 | 5 | 0.579 |
| إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة سيؤدي إلي حصول المراجع على أدله أكثر تعلقاً بالبند المراد مراجعتة مما لو لم تستخدم تلك التكنولوجيا. | 4.45 | 5 | 0.652 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

الجدول رقم (9/2/3) يتبين أن الإحصاءات الوصفية للعبارات **الفرضية الأولى** التي تنص على " المراجعة الإلكترونية تؤدي لتطوير عملية المراجعة.

فإن الأواسط الحسابية للعبارات تقع في المدى مابين ( 4.04- 4.45) والمنوال (4- 5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

## جدول(3/2/ 10)

## إختيار مربع كاى لعبارات الفرضية الاولى:

| العبارات | مربع كاي | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| يوفر نظام المعالجة الألية تقنيات تساعد على كشف الأخطاء أثناء المراجعة. | 13.412 | 3 | .000 |
| تسهل المراجعة الإلكترونية إجراءات المراجعة. | 26.060 | 3 | .000 |
| إستخدام الحاسوب في مجال المراجعة يمكن من التخطيط بدقة لعملية المراجعة. | 33.512 | 3 | .000 |
| المراجعة الإلكترونية ساعد في إعداد التقارير في الوقت المناسب لإدارة المصرف. | 51.642 | 3 | .000 |
| إستخدام المراجعة الإلكترونية يوفر معلومات تساعد بكفاءة في زيادة التقارير المالية. | 36.247 | 3 | .000 |
| الإلتزام بتطبيق معايير المراجعة الإلكترونية يزيد من جودة التقارير المالية. | 38.400 | 3 | .000 |
| يوفر النظام الإلكتروني معلومات محاسبية تستخدم في عملية الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية للمصرف. | 44.371 | 3 | .000 |
| المراجعة الإلكترونية تساعد في إعداد المعلومات بحيث تعبر عن صدق الظواهر والأحداث المالية في المصرف. | 65.451 | 3 | .000 |
| إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة سيؤدي إلي حصول المراجع على أدله أكثر تعلقاً بالبند المراد مراجعتة مما لو لم تستخدم تلك التكنولوجيا. | 36.809 | 3 | .000 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

لإختبار صحة الفرضية القائلة: " **تؤدي المراجعة الإلكترونية لتطوير عملية المراجعة** "، تم إستخدام إختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالأتي ( 13.412- 26.060- 33.512- 51.642- 36.247- 38.400- 44.371- 65.451- 36.809) بدرجات حرية (3) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة Sig

يزيدى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة Sig تزيد عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية.

## جدول(3/2/ 11)

## الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات الفرضية الأولى حسب إختبار (T)

| | العدد | الوسط الحسابى | الإنحراف المعياري | الخطأ المعياري |
|---|---|---|---|---|
| الفرضية الأولى | 70 | 4.3286 | 0.95889 | 0.11461 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

**إختبار (T) للفرضية الأولى**

| قيمة الإختبار= 3 | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بدرجة ثقة 95% حدود الإختلاف | | درجة إختلاف الأوساط الحسابية | مستوى الدلالة | درجة الحرية | قيمة T المحسوبة | |
| الحد الأعلى | الحد الأعلى | | | | | |
| 4.5572 | 4.0999 | 4.32857 | .000 | 69 | 37.768 | الفرضية الأولى |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

الجدول رقم (11/2/3) يوضح الوسط الحسابي للعبارات المجمعة التي تعبر عن الفرضية نلاحظ أن الوسط الحسابي لها 4.3286 بإنحراف معياري 0.95889 وهذه القيمة تؤكد أن إجابات المبحوثين حول الموافقة. ولتأكيد ماورد في الإحصاءات الوصفية لإختيار مربع كاى للفرضية ، إستخدام الباحث إختيار (T) للصيغة الواحدة حيث بلغت قيمة T المحسوبة 37.768 بدرجة حرية 69 ومستوى دلالة 0.000 وعند المقارنة لقيمة مستوى الدلالة لقيمة مستوى المعنوية 0.05 نجد أن قيمة مستوى الدلالة تزيد عنها وهذا يعني وجود فروق معنوية مما يثبت صحة الفرضية التي تنص على: " **تؤدى المراجعة الإلكترونية لتطوير عملية المراجعة**"

**الفرضية الثانية: "إستخدام المراجع للتطور التقني يحقق من زيادة جودة عملية المراجعة".**

## جدول(3/2/ 12)

التكرارات والنسب لعبارات الفرضية الثانية

| العبارات | غير موافق بشدة | | غير موافق | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | ن% | عدد | ن% | عدد | ن% | عدد | ن% | عدد | ن% |
| يتم تدريب المراجع على النظام المستخدم قبل البدء بعملية المراجعة في أداء العملية بجودة تخطيط وإجراءات المراجعة. | 0 | %0 | 0 | %0 | 5 | %7.1 | 34 | %48.6 | 31 | %44.3 |
| إلمام المراجع بالمعرفة الكافية لنظام تكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة جودة المراجعة. | 0 | %0 | 0 | %0 | 1 | %1.4 | 26 | %37.1 | 43 | %61.4 |
| هناك حاجة لوجود برامج ودورات تأهيلية للمراجعين عند ظهور عوامل جديدة من شأنها أن تؤثر على جودة المراجعة. | 0 | %0 | 0 | %0 | 4 | %5.7 | 35 | %50 | 31 | %44.3 |
| كلما كان لدى المراجع معرفة كافية بمعيار إستخدام الحاسب في المراجعة كلما كانت عملية أكثر كفاءة. | 0 | %0 | 0 | %0 | 0 | %0 | 15 | %21.4 | 55 | %78.6 |
| تسهل التكنولوجيا حفظ مستندات عمليات المراجعة السابقة التي من شأنها مساعدة المراجعين في البحث عن مخاطر المراجعة وتحديد إحتمالية وقوع المخاطر. | 0 | %0 | 4 | %5.7 | 7 | %10 | 34 | %48.6 | 25 | %35.7 |
| إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة يؤدي إلي القدرة علي فحص أكبر عدد من مفردات العمليات المالية، وبالتالي زيادة كفالة الدليل الذي يدعم رأي المراجع النهائي حول عدالة وصدق التقارير المالية. | 0 | %0 | 0 | %0 | 3 | %4.3 | 33 | %47.1 | 34 | %48.6 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إستخدام النظام الإلكتروني يساعد في حيادية المعلومات المحاسبية في المصرف. | 0 | %0 | 0 | %0 | 4 | %5.7 | 30 | %42.9 | 36 | %51.4 |
| إستخدام النظام الإلكتروني قد تسهم في إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات المحاسبية في المصرف. | 0 | %0 | 0 | %0 | 3 | %4.3 | 38 | %54.3 | 29 | %41.4 |
| إستخدام النظم الإلكترونية ساعد على تمثيل المعلومات المحاسبية للموقف المالي في المصرف. | 0 | %0 | 0 | %0 | 3 | %8.6 | 44 | %62.9 | 20 | %28.6 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

كما ورد في الجدول رقم (12/2/3) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات الفرضية الثانية القائلة: " **إستخدام المراجع للتطور التقني يحقق من زيادة جودة عملية المراجعة**"

**العبارة الأولى** التي تنص على" يتم تدريب المراجع على النظام المستخدم قبل البدء بعملية المراجعة في أداء العملية بجودة تخطيط وإجراءات المراجعة" نجد أن 31 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 44.3% يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و34 فرد مبحوث وبنسبة 48.6% من العينة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم 5 أفراد ويمثلون 7.1% من العينة ، بينما لا يوجد مبحوث لايوافقون ولايوافقون بشدة على العبارة، وولايوافقون، ولايوافقون بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة الثانية:** في الفرضية التي تنص على" إلمام المراجع بالمعرفة الكافية لنظام تكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة جودة المراجعة" نجد أن 43 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 61.4% يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و26 فرد مبحوث وبنسبة 37.1% من العينة يوافقون على العبارة، كما أن هناك مبحوث محايدون يمثلون 1.4% من العينة ، بينما لا يوجد مبحوث ولايوافقون ولا يوافق بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة الثالثة:**" هناك حاجة لوجود برامج ودورات تأهيلية للمراجعين عند ظهور عوامل جديدة من شأنها أن تؤثر على جودة المراجعة" نجد أن 31 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 44.3% يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و35 فرد مبحوث وبنسبة 50% من العينة يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم 4 أفراد ويمثلون 5.7% من العينة ، بينما لا يوجد مبحوث لايوافقون ، ولايوافقون بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة الرابعة** في الفرضية التي تنص على"كلما كان لدى المراجع معرفة كافية بمعيار إستخدام الحاسب في المراجعة كلما كانت عملية أكثر كفاءة" نجد أن 55 مبحوث من العينة وبنسبة 78.6% يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و15 مبحوث وبنسبة 21.4% من العينة يوافقون على

العبارة ، كما أنه لايوجد من المبحوثين محايد لايوافق ، كما لايوجد مبحوث من العينة لايوافق بشدة على محتويات العبارة.

أما **العبارة الخامسة** في الفرضية: " تسهل التكنولوجيا حفظ مستندات عمليات المراجعة السابقة التي من شأنها مساعدة المراجعين في البحث عن مخاطر المراجعة وتحديد إحتمالية وقوع المخاطر " نجد أن 25 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 35.7% يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و34 فرد مبحوث وبنسبة 48.6% من العينة يوافقون على العبارة ، كما أنه يوجد7 محايدون من أفراد العينة وبنسبة 10%، بينما هنالك 4 مبحوث لايوافقون حيث بلغت نسبتهم 5.7% ، ولا يوجد مبحوث لايوافق بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة السادسة**" إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة يؤدي إلي القدرة علي فحص أكبر عدد من مفردات العمليات المالية، وبالتالي زيادة كفالة الدليل الذي يدعم رأي المراجع النهائي حول عدالة وصدق التقارير المالية " نجد أن 34 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 48.6% يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و33 فرد مبحوث وبنسبة

47.1% من العينة يوافقون على العبارة ، كما أنه يوجد3 محايدون من أفراد العينة وبنسبة 4.3%، بينما لا يوجد مبحوث ولايوافقون ولا يوافق بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة السابعة** التي تنص على"إستخدام النظام الإلكتروني يساعد في حيادية المعلومات المحاسبية في المصرف" نجد أن 36 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 51.6% يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و30 فرد مبحوث وبنسبة 42.9% من العينة يوافقون على العبارة ، كما أنه يوجد4 مبحوث محايدون من أفراد العينة وبنسبة 5.7%، بينما لا يوجد مبحوث لايوافقون و لايوافق بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة الثامنة:**" إستخدام النظام الإلكتروني قد تسهم في إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات المحاسبية في المصرف" نجد أن 29 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 41.4%من أفراد العينة يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و38 فرد مبحوث وبنسبة 54.3% من المبحوثين يوافقون على العبارة ، كما أنه هناك 3 مبحوث محايدون من أفراد العينة وبنسبة 4.3%، بينما لا يوجد مبحوث لايوافقون ولايوافق بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة التاسعة** التي تنص على" إستخدام النظم الإلكترونية ساعد على تمثيل المعلومات المحاسبية للموقف المالي في المصرف" نجد أن 20 فرد مبحوث من العينة وبنسبة 28.6%من أفراد العينة يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و44 فرد مبحوث وبنسبة 8.6% من المبحوثين يوافقون على العبارة ، كما أنه يوجد6 مبحوث محايدون من أفراد العينة وبنسبة 5.7%، بينما لا يوجد مبحوث لايوافقون ولايوافق بشدة على ماجاء في العبارة.

## جدول(13 /2/3)

**الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثانية**

| العبارة | المتوسط الحسابي | المنوال | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| يتم تدريب المراجع على النظام المستخدم قبل البدء بعملية المراجعة في أداء العملية بجودة تخطيط وإجراءات المراجعة. | 4.37 | 4 | 0.617 |
| إلمام المراجع بالمعرفة الكافية لنظام تكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة جودة المراجعة. | 4.35 | 4 | 0.511 |
| هناك حاجة لوجود برامج ودورات تأهيلية للمراجعين عند ظهور عوامل جديدة من شأنها أن تؤثر على جودة المراجعة. | 4.38 | 4 | 0.596 |
| كلما كان لدى المراجع معرفة كافية بمعيار إستخدام الحاسب في المراجعة كلما كانت عملية أكثر كفاءة. | 4.78 | 5 | 0.413 |
| تسهل التكنولوجيا حفظ مستندات عمليات المراجعة السابقة التي من شأنها مساعدة المراجعين في البحث عن مخاطر المراجعة وتحديد إحتمالية وقوع المخاطر. | 4.14 | 4 | 0.821 |
| إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة يؤدي إلي القدرة علي فحص أكبر عدد من مفردات العمليات المالية، وبالتالي زيادة كفالة الدليل الذي يدعم رأي المراجع النهائي حول عدالة وصدق التقارير المالية. | 4.44 | 5 | 0.580 |
| إستخدام النظام الإلكتروني يساعد في حيادية المعلومات المحاسبية في المصرف. | 4.45 | 5 | 0.606 |
| إستخدام النظام الإلكتروني قد تسهم في إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات المحاسبية في المصرف. | 4.37 | 4 | 0.569 |
| إستخدام النظم الإلكترونية ساعد على تمثيل المعلومات المحاسبية للموقف المالي في المصرف. | 4.20 | 4 | 0.579 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

الجدول رقم (13/2/3) يتبين أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية الثانية التي تنص على " إستخدام المراجع للتطور التقني يحقق من زيادة جودة عملية المراجعة"

فإن الأواسط الحسابية للعبارات تقع في المدى مابين ( 4.14- 4.78) والمنوال (4- 5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

## جدول(3/2/ 14)

## إختيار مربع كاى لعبارات الفرضية الثانية

| العبارات | مربع كاي | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| يتم تدريب المراجع على النظام المستخدم قبل البدء بعملية المراجعة في أداء العملية بجودة تخطيط وإجراءات المراجعة. | 19.052 | 4 | .000 |
| إلمام المراجع بالمعرفة الكافية لنظام تكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة جودة المراجعة. | 21.624 | 3 | .000 |
| هناك حاجة لوجود برامج ودورات تأهيلية للمراجعين عند ظهور عوامل جديدة من شأنها أن تؤثر على جودة المراجعة. | 16.295 | 4 | .000 |
| كلما كان لدى المراجع معرفة كافية بمعيار إستخدام الحاسب في المراجعة كلما كانت عملية أكثر كفاءة. | 34.665 | 3 | .000 |
| تسهل التكنولوجيا حفظ مستندات عمليات المراجعة السابقة التي من شأنها مساعدة المراجعين في البحث عن مخاطر المراجعة وتحديد إحتمالية وقوع المخاطر. | 6.077 | 4 | .000 |
| إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة يؤدي إلي القدرة علي فحص أكبر عدد من مفردات العمليات المالية، وبالتالي زيادة كفالة الدليل الذي يدعم رأي المراجع النهائي حول عدالة وصدق التقارير المالية. | 45.399 | 4 | .000 |
| إستخدام النظام الإلكتروني يساعد في حيادية المعلومات المحاسبية في المصرف. | 35.973 | 4 | .000 |
| إستخدام النظام الإلكتروني قد تسهم في إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات المحاسبية في المصرف. | 20.530 | 4 | .000 |
| إستخدام النظم الإلكترونية ساعد على تمثيل المعلومات المحاسبية للموقف المالي في المصرف. | 19.180 | 3 | .000 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

لإختبار صحة الفرضية القائلة:" **إستخدام المراجع للتطور التقني يحقق من زيادة جودة عملية المراجعة**"، تم إستخدام إختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالأتي( 19.052- 21.624- 16.295- 34.665- 6.077- 45.399- 35.973- 20.530- 19.180) بدرجات حرية (3- 4) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة Sig تقل المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة Sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية.

## جدول(15 /2/3)

## الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات الفرضية الثانية حسب إختيار (T)

| | العدد | الوسط الحسابى | الإنحراف المعياري | الخطأ المعياري |
|---|---|---|---|---|
| **الفرضية الثانية** | 70 | 4.4429 | 0.87866 | 0.10502 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

**إختبار (T) للفرضية الثانية**

| **قيمة الإختبار= 3** | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بدرجة ثقة 95% حدود الإختلاف | | درجة إختلاف الأوساط الحسابية | مستوى الدلالة | درجة الحرية | قيمة T المحسوبة | |
| الحد الأعلى | الحد الأعلى | | | | | |
| 4.6524 | 4.23333 | 4.44286 | .000 | 69 | 42.305 | **الفرضية الثانية** |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

الجدول رقم (15/2/3) يشرح الوسط الحسابي للعبارات المجمعة التي تعبر عن الفرضية نلاحظ أن الوسط الحسابي لها 4.4429 بإنحراف معياري 0.87866 وهذه القيمة تؤكد أن إجابات المبحوثين حول الموافقة. ولتأكيد ماورد في الإحصاءات الوصفية لإختيار مربع كاى للفرضية ، إستخدام الباحث إختيار (T) للصيغة الواحدة حيث بلغت قيمة T المحسوبة 42.305 بدرجة حرية 69 ومستوى دلالة 0.000 وعند المقارنة لقيمة مستوى الدلالة لقيمة مستوى المعنوية 0.05 نجد أن قيمة مستوى الدلالة تقل عنها وهذا يعني وجود فروق معنوية وأنه يثبت صحة الفرضية التي تنص على: "إستخدام المراجع للتطور التقني يحقق من زيادة جودة عملية المراجعة".

**الفرضية الثالثة:" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام المراجعة الإلكترونية وجودة التقارير المالية" .**

## جدول(3/2/ 16)

التكرارات والنسب لعبارات الفرضية الثالثة:

| العبارات | غيرموافق بشدة | | غير موافق | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | ن% | عدد | ن% | عدد | ن% | عدد | ن% | عدد | ن% |
| إستخدام التكنولوجيا من شأنه زيادة الأدلة التي تدعم رأى المراجع في عدالة القوائم المالية. | 0 | %0 | 0 | %0 | 1 | %1.4 | 25 | %35.7 | 44 | %62.9 |
| إستخدام الحاسوب في المراجعة يزيد من درجة الثقة والحياد والموضوعية في الحصول علي المعلومات وبالتالي صحة عملية المراجعة وجودة التقارير المالية. | 0 | %0 | 1 | %1.4 | 1 | %1.4 | 43 | %61.4 | 25 | %35.7 |
| تمكن التكنولوجيا من توفير قواعد بيانات تمكن المراجع من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التقارير المالية. | 0 | %0 | 0 | %0 | 6 | %8.6 | 27 | %38.6 | 37 | %52.9 |
| المراجعة الإلكترونية تساعد في الحصول على المعلومات التي لها قدرة التنبؤ بالأرباح المستقبلية. | 0 | %0 | 0 | %0 | 6 | %8.6 | 41 | %58.6 | 23 | %32.9 |
| تزيد التكنولوجيا من إمكانية الحماية للمعلومات من خلال تحديد الأشخاص المرخص لهم لمتابعة المستدات. | 0 | %0 | 0 | %0 | 7 | %10 | 34 | %48.6 | 29 | %41.4 |
| المراجعة الإلكترونية تعمل على توفير التقارير في الوقت المناسب لإدارة المصرف . | 0 | %0 | 0 | %0 | 10 | %14.3 | 38 | %54.3 | 22 | %31.4 |
| تمكن التكنولوجيا من توفير مسار للمراجعة يمكن المراجع من تتبع العمليات المالية وبالتالي إثبات | 0 | %0 | 0 | %0 | 4 | %5.7 | 46 | %65.7 | 20 | %28.6 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صحتها وجودتها. | | | | | | | | | |
| إستخدام المراجعة الإلكترونية يساعد في توفير معلومات تفيد في إتخاذ القرار. | 0 | %0 | 0 | %0 | 2 | %2.9 | 30 | %42.9 | 38 | %54.3 |
| المراجعة الإلكترونية تساعد في الحصول على المعلومات التي لها قدرة التنبؤ بسيولة المصرف. | 0 | %0 | 0 | %0 | 1 | %1.4 | 36 | %51.4 | 33 | %47.1 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

كما ورد في الجدول رقم (16/2/3) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات الفرضية الأولى القائلة: "**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام المراجعة الإلكترونية وجودة التقارير المالية**"

ونلاحظ في هذه **العبارة الأولى** " إستخدام التكنولوجيا من شأنه زيادة الأدلة التي تدعم رأى المراجع في عدالة القوائم المالية " نجد أن 44 مبحوث وبنسبة 62.9% من العينة ( أكثر من نصف العينة) يوافقون بشدة على ماجاء بالعبارة و25 مبحوث وبنسبة 35.7%من العينة يوافقون على العبارة وهناك مبحوث من العينة المبحوثين محايد وبنسبه 1.4% بينما لايوجد مبحوث من العينة لايوافقون، كما لايوجد مبحوث من العينة لايوافقون بشدة على محتويات العبارة.

**العبارة الثانية:** التي تنص على " إستخدام الحاسوب في المراجعة يزيد من درجة الثقة والحياد والموضوعية في الحصول علي المعلومات وبالتالي صحة عملية المراجعة وجودة التقارير المالية " نجد أن 25 فرد بنسبة 35.7% من أراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و43 فرد بنسبة 61.4% من المبحوثين يوافقون على العبارة ن أما المحايد فرد من العينة ويمثلون1.4% من العينة وعدد فرد وبنسبة 1.4% من العينة المبحوثة لايوافقون ، بينما لا يوجد مبحوث من العينة لايوافقون بشدة على ماجاء في العبارة.

أما **العبارة الثالثة:**" تمكن التكنولوجيا من توفير قواعد بيانات تمكن المراجع من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التقارير المالية" نجد أن 37 فرد بنسبة 52.9% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة و27 فرد بنسبة 38.6% من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم 6 أفراد يمثلون 8.6% من العينة ، بينما لايوجد مبحوث من العينة لايوافق بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة الرابعة:** " المراجعة الإلكترونية تساعد في الحصول على المعلومات التي لها قدرة التنبؤ بالأرباح المستقبلية" نجد أن 23 فرد بنسبة 32.9% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على

العبارة و41 فرد بنسبة 58.6% من المبحوثين يوافقون على العبارة، أما المحايدون والبالغ عددهم 6 أفراد يمثلون 8.6% من العينة، بينما لايوجد مبحوث لا يوافق على ماجاء في العبارة ن ولا يوجد مبحوث لايوافق بشدة على العبارة.

**العبارة الخامسة:** " تزيد التكنولوجيا من إمكانية الحماية للمعلومات من خلال تحديد الأشخاص المرخص لهم لمتابعة المستدات " نجد أن 29 فرداً بنسبة 41.4% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة، و34 فرد بنسبة 48.6% من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهناك 7 أفراد محايدون ويمثلون 10% من العينة، بينما لا يوجد مبحوث من بين المبحوثين يوافق بشدة ، ولا يوجد فرد من العينة لايوافقون على ماجاء في العبارة.

**العبارة السادسة:** " المراجعة الإلكترونية تعمل على توفير التقارير في الوقت المناسب لإدارة المصرف " نجد أن 22 فرد بنسبة 31.4% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة، و38 فرد بنسبة 54.3% من المبحوثين يوافقون على العبارة ، وهناك 10 محايد ويمثلون 14.3% من العينة ، بينما لايوجد مبحوث من المبحوثين يوافق، ولايوجد فرد من العينة لا يوافقون بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة السابعة:** " تمكن التكنولوجيا من توفير مسار للمراجعة يمكن المراجع من تتبع العمليات المالية وبالتالي إثبات صحتها وجودتها" نجد أن 20 فرد بنسبة 28.6% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة ، و46 فرد بنسبة 65.7% من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهناك 4 محايد ويمثلون 5.7% من أفراد العينة، بينما لايوجد مبحوث من بين المبحوثين يوافق، وكذلك لايوجد فرد من العينة لايوافق بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة الثامنة :** " إستخدام المراجعة الإلكترونية يساعد في توفير معلومات تفيد في إتخاذ القرار" نجد أن 38 فرد بنسبة 54.3% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة ، و30 فرد بنسبة 42.9% من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهناك 2 محايد ويمثلون 2.9% من أفراد العينة، بينما لايوجد مبحوث من بين المبحوثين يوافق، وكذلك لايوجد فرد من العينة لايوافق بشدة على ماجاء في العبارة.

**العبارة التاسعة:** " المراجعة الإلكترونية تساعد في الحصول على المعلومات التي لها قدرة التنبؤ بسيولة المصرف" نجد أن 33 فرد بنسبة 47.1% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون بشدة على العبارة ، و36 فرد بنسبة 51.4% من المبحوثين يوافقون على العبارة، وهناك محايد ويمثل1.4% من أفراد العينة، بينما لايوجد مبحوث من بين المبحوثين يوافق، وكذلك لايوجد فرد من العينة لايوافق بشدة على ماجاء في العبارة.

## جدول(3/2/ 17)

## الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثالثة

| العبارة | المتوسط الحسابي | المنوال | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| إستخدام التكنولوجيا من شأنه زيادة الأدلة التي تدعم رأى المراجع في عدالة القوائم المالية. | 4.61 | 5 | 0.519 |
| إستخدام الحاسوب في المراجعة يزيد من درجة الثقة والحياد والموضوعية في الحصول علي المعلومات وبالتالي صحة عملية المراجعة وجودة التقارير المالية. | 4.31 | 4 | 0.578 |
| تمكن التكنولوجيا من توفير قواعد بيانات تمكن المراجع من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التقارير المالية. | 4.44 | 5 | 0.651 |
| المراجعة الإلكترونية تساعد في الحصول على المعلومات التي لها قدرة التنبؤ بالأرباح المستقبلية. | 4.24 | 4 | 0.600 |
| تزيد التكنولوجيا من إمكانية الحماية للمعلومات من خلال تحديد الأشخاص المرخص لهم لمتابعة المستدات. | 4.31 | 4 | 0.649 |
| المراجعة الإلكترونية تعمل على توفير التقارير في الوقت المناسب لإدارة المصرف . | 4.17 | 4 | 0.658 |
| تمكن التكنولوجيا من توفير مسار للمراجعة يمكن المراجع من تتبع العمليات المالية وبالتالي إثبات صحتها وجودتها. | 4.22 | 4 | 0.542 |
| إستخدام المراجعة الإلكترونية يساعد في توفير معلومات تفيد في إتخاذ القرار. | 4.51 | 5 | 0.558 |
| المراجعة الإلكترونية تساعد في الحصول على المعلومات التي لها قدرة التنبؤ بسيولة المصرف. | 4.45 | 4 | 0.529 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

من الجدول رقم (17/2/3) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية الأولى التي تنص على " هنالك علاقة ذات دلالة احصائين بين استخدام المراجعة الإلكترونية وجودة التقارير المالية " فإن الأوساط الحسابية لها تقع في المدى مابين (4.17- 61.4) والمنوال (4- 5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة

## جدول(3/2/ 18)

## إختيار مربع كاى لعبارات الفرضية الثالثة

| العبارات | مربع كاي | درجة الحرية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| إستخدام التكنولوجيا من شأنه زيادة الأدلة التي تدعم رأى المراجع في عدالة القوائم المالية. | 6.867 | 4 | .000 |
| إستخدام الحاسوب في المراجعة يزيد من درجة الثقة والحياد والموضوعية في الحصول علي المعلومات وبالتالي صحة عملية المراجعة وجودة التقارير المالية. | 30.434 | 4 | .000 |
| تمكن التكنولوجيا من توفير قواعد بيانات تمكن المراجع من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التقارير المالية. | 21.364 | 4 | .000 |
| المراجعة الإلكترونية تساعد في الحصول على المعلومات التي لها قدرة التنبؤ بالأرباح المستقبلية. | 16.003 | 3 | .000 |
| تزيد التكنولوجيا من إمكانية الحماية للمعلومات من خلال تحديد الأشخاص المرخص لهم لمتابعة المستدات. | 13.753 | 4 | .000 |
| المراجعة الإلكترونية تعمل على توفير التقارير في الوقت المناسب لإدارة المصرف . | 30.154 | 3 | .000 |
| تمكن التكنولوجيا من توفير مسار للمراجعة يمكن المراجع من تتبع العمليات المالية وبالتالي إثبات صحتها وجودتها. | 24.881 | 4 | .000 |
| إستخدام المراجعة الإلكترونية يساعد في توفير معلومات تفيد في إتخاذ القرار. | 9.643 | 3 | .000 |
| المراجعة الإلكترونية تساعد في الحصول على المعلومات التي لها قدرة التنبؤ بسيولة المصرف. | 5.168 | 3 | .000 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

لإختبار صحة الفرضية القائلة:"هنالك علاقة ذات دلالة احصائين بين استخدام المراجعة الإلكترونية وجودة التقارير المالية " تم إستخدام إختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالأتي:

(6.867- 30.434- 21.364- 16003- 13.753- 30.154- 24.881- 9.643- 5.168) وبدرجات حرية (3- 4) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة Sig تقل المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة Sig تقل المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية.

## جدول(19 /2/3)

## الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات الفرضية الثالثة حسب إختيار (T):

| | العدد | الوسط الحسابى | الإنحراف المعياري | الخطأ المعياري |
|---|---|---|---|---|
| **الفرضية الثالثة** | 70 | 4.500 | 0.60792 | 0.07266 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

**إختبار (T) للفرضية الثالثة**

| | قيمة الإختبار= 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بدرجة ثقة 95% حدود الإختلاف | | درجة إختلاف الأوساط الحسابية | مستوى الدلالة | درجة الحرية | قيمة T المحسوبة |
| | الحد الأعلى | الحد الأعلى | | | | |
| **الفرضية الثالثة** | 4.6450 | 4.3550 | 4.50000 | .000 | 69 | 61.932 |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، 2019م.

الجدول رقم (19/2/3) يشرح الوسط الحسابي للعبارات المجمعة التي تعبر عن الفرضية نلاحظ أن الوسط الحسابي لها 4.5000 بإنحراف معياري 0.60792 وهذه القيمة تؤكد أن إجابات المبحوثين حول الموافقة. ولتأكيد ماورد في الإحصاءات الوصفية لإختيار مربع كاى للفرضية ، إستخدام الباحث إختيار (T) للصيغة الواحدة حيث بلغت قيمة T المحسوبة 61.932 بدرجة حرية 69 ومستوى دلالة 0.000 وعند المقارنة لقيمة مستوى الدلالة لقيمة مستوى المعنوية 0.05 نجد أن قيمة مستوى الدلالة تقل عنها وهذا يعني وجود فروق معنوية وأنه يثبت صحة الفرضية التي تنص على " **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام المراجعة الإلكترونية وجودة التقارير المالية**".

# الخاتمـــــــــــــة

وتشتمل على :

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

## أولاً: النتائج

من خلال تحليل ومناقشة الإطار النظري والدراسة الميدانية توصل الباحث للآتي:

1. نظام المراجعة الإلكترونية يساعد على كشف الأخطاء أثناء عملية المراجعة.
2. يتم من خلال إستخدام الحاسب التخطيط بدقة لعملية المراجعة وتسهيل إجراءات المراجعة.
3. إستخدام الحاسب في عملية المراجعة يؤدي إلي سهولة الحصول على المعلومات والحصول على أدلة أكثر تعلقاً بالبنود المراد مراجعتها مما لو لم نستخدم الحاسب يساعد أيضاً في إتخاذ القرار.
4. إستخدام المراجعة الإلكترونية يجعل من عملية المراجعة أكثر كفاية وساعدت في الكشف عن مخاطر المراجعة .
5. إستخدام الحاسب في عملية المراجعة أدي إلي زيادة الأدلة التي رأى المراجع في صحة القوائم المالية وجودة التقارير.
6. إلمام المراجع بالمعرفة الكافية لنظام تكنولوجيا المعلومات ساهم في زيادة جودة المراجعة.
7. إستخدام النظام الإلكتروني ساعد في حيادية المعلومات المحاسبية في المصرف.
8. إستخدام التكنولوجيا أدى إلى زيادة الأدلة التي تدعم رأى المراجع في عدالة القوائم المالية.
9. إستخدام الحاسوب في المراجعة زاد من درجة الثقة والحياد والموضوعية في الحصول علي المعلومات وبالتالي صحة عملية المراجعة وجودة التقارير المالية.
10. المراجعة الإلكترونية عملت على توفير المعلومات في الوقت المناسب لإدارة المصرف.

## ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج السابقة توصل الباحث إلى من التوصيات للاتي:

1. الإستفادة من إمكانيات الحاسب واستخداماته في عملية المراجعة وذلك لتقليص الجهد والتكلفة والوقت في عملية المراجعة.
2. ضرورة التأهيل العلمي والعملي والتدريب المستمر للمراجعين من أجل مواكبة التطور الإلكتروني للإستفادة من مميزات الحاسب في عملية المراجعة.
3. إستخدام الحاسب الألي يحافظ على السرية التامة لجميع المستندات الخاصة بعملية المراجعة والتقارير المالية السنوية للمصرف.
4. العمل على تحديث القوانين واللوائح والإجراءات المتعلقة بالمراجعة في الشركة في ظل بيئة الحاسب الألي.
5. الإستفادة من مميزات الحاسب الألي وذلك بربط الشبكة الإلكترونية تربط رئاسة البنك وفروعه لتسهيل عمليات تداول الملفات الخاصة بعملية المراجعة وذلك بتوفير الوقت والجهد الذي يأخذه السيرك اليدوي في إيصال الملفات.
6. الإهتمام بالخطة العشرية في طور التنفيذ بعد إجازتها من مجلس إدارة المصرف وذلك بتزويد المعلومات وتكوين لجان مخصصة لمتابعة التنفيذ.
7. يوفر النظام المحاسبي تقارير مالية ذات جودة عالية في التوقيت المناسب.
8. توصيات ببحوث مستقبلية:

أ. المراجعة الإلكترونية ودورها في رفع كفاءة ومهارة مراجع الحسابات الخارجي.

ب. المراجعة الإلكترونية ودورها في زيادة الثقة في النشر الإلكتروني للتقارير المالية.

ج. الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة إلكترونياً.

# المصادر والمراجع

# المصادر والمراجع

## القرأن الكريم

## أولاً: المراجع العربية

### 1/ الكتب:


- أبو الفتوح علي فضالة، **إستراتيجية القوائم المالية** ،( القاهرة: دار الكتاب للنشر والتوزيع، 2001)،
- أحمد حلمي جمعة ،**القاموس الدولي ، المحاسبة والتدقيق،ط2** ، ( عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع ،2015م)
- إدريس عبد السلام أشتيوي ، **موسوعة في معايير المراجعة،** ( بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ،2001م )
- أمين السيد احمد لطفي ، **موسوعه المعايير الدوليه للمراجعه** ، ( القاهره : الموسوعه الفنيه للطباعه والنشر ، 2004م) ،
- أيمن محمد صبري شعبان ،**مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية،**(الإسكندرية: دار النعيم للنشر والتوزيع، 2004م)،
- السيد عبد المقصود زبيان وأخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات،** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001م)،
- أيمن محمد نخال، صبري شعبان، "**مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية**"،( الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010م)
- ثناء علي القباني، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني** ،(القاهرة: الدار الجامعية،2001م)،
- جيهان عبد المعز الجمال، **المراجعة وحوكمة الشركات،**( أبوظبي: دار الكتاب الجامعي ، 2014م)
- حسن يوسف القاضي ، وحسين أحمد، **تدقيق الحسابات والإجراءات،** (عمان: دار الثقافة للنشروالتوزيع، 2000م)،
- حسين أحمد عبيد ، **دراسات متقدمه في مراجعه الحسابات** ، ( الاسكندريه : الدار الجامعيه ، 2007 م)
- خالد أمين عبدالله ، **علم تدقيق الحسابات ، الناحية العلمية** ، (د.ت : د.ن ، 2000م) ،

- ستيفن موسكوف ، مارك سيكمن ،**نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات** ، تعريب د كمال الدين سعيد ، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع ،2009م)
- سمير كامل محمد، **أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الإلكتروني**،( الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م)،
- سيد عطا الله السيد ،**المراجعة الإلكترونية – الجوانب العلمية والعملية**، ( الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م)،
- شحاتة السيد شحاتة ، **مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة** ، (الأسكندرية : الدار الجامعية ، 2014)
- _____ ، **الرقابة والمراجعة في نظم المراجعة الإدارية**، (الإسكندرية:دار التعليم الجامعي، 2014م)
- شريف السكري ، المراجعة الخارجية في ظل التشغيل الإلكتروني ، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2009م )
- صادق حامد مصطفي ، **دراسات في المراجعة** ، (القاهرة : كلية التجارة ، 2006م )
- طارق عبد العال حماد ،**الإتجاهات الحديثة في التقارير المالية** ،(الإسكندرية: الدار الجامعية،2001م) ،
- _____، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**،( الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2005م) ،
- _____ ،**موسوعة معايير المراجعة . شرح معايير المراجعة الدولية و الأمريكية و العربية ج2**، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م)،
- عبد السلام محمود إبراهيم ، **متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توفرها في التقارير المالية**، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود ، 2005م)،
- عبد الفتاح محمد الصحن ،**أصول المراجعة المتقدمة** ،(الأسكندرية: الدار الجامعية ،2000م)
- عبدالوهاب نصر علي، **الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة**،(الأسكندرية:الدار الجامعية،2008م)،
- محمد حسن عمر، **المراجعة والرقابة الداخلية**، (د.م: د.ن، 2000م) ،
- محمد سامي راضي ، **المراجعة المتقدمة** ، ( طنطا : كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 2000م )
- محمد شوقي عطا الله ، **دراسات متقدمة في المراجعة** ، ( القاهرة: مكتبة الشباب، 2004م)
- محمد محمود خيري يوسف ، **دراسات في مستجدات المراجعة** ، (القاهرة : دار الفكر العربي 2006م)

- محمود السيد الناغي ، **المراجعة إطار النظرية والتطبيق ،ط2،** ( المنصورة : مكتبة الجلاءالجديدة ،2002م)،
- منصور حامد محمود ، **أساسيات المراجعة** ، (القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ، 2010م)
- منى رزق الوافدي ، وأحمد عبد الملك محمد، **دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية،** ( الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)،
- نادر شعبان إبراهيم السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني،** ( الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011م)
- يوسف محمد جربوع ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق،**(عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع،2009م)

## 2/ المجلات العلمية:

- إسماعيل محمود إسماعيل ، **في دور القوائم المالية المعددة وفق FRS توجيه وتشجيع الإستثمارات** ،(القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد1 ، 2005م)
- إيمان محمد سعد الدين ، **أثر تقرير الإدارة والمراجع الخارجي عن فعالية في ضوء قانون Sarbnoes – Oxley علي تحسين جودة التقارير المالية ، بالتطبيق علي البيئة المصرية** ، (جامعة بني سويف ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد 1 ، 2008م )
- الاء عبد الواحد ذنون طه، **انعكاسات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية فى تعزيز مبدأ الشفافية فى المصارف الإسلامية،** (العراق: جامعة البصرة، دورية نصف سنوية تصدرها كلية الاقتصاد، العدد16، 2016م)،
- بشير عبد العظيم البنا ، **تطوير أداء مراجع الحسابات الخارجي في ظل تكنولجيا المعلومات ،** (جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 36 ،العدد 3 ،2012م)
- هبة عبد العاطي محمد رزق ، **أثر الأفصاح عن المعلومات القطاعية علي جودة التقارير المالية** ،(جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ،المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية، المجلد2، العدد1 ،2011م)

- حسن عبد الحميد العطار ، **مدخل مقترح لمراجعة وتدقيق نظم المعلومات في ضوء الأتجاهات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات** ،( القاهرة :الزقازيق ، كلية تجارة ، مجلة الدراسات التجارية ، العدد 2 ، 2005م)
- رضا إبراهيم صالح ،**أثر توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية** ،( الاسكندرية: جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ،مجلة البحوث العلمية ، العدد1، 2009م)،
- زكريا فريد عبد الفتاح ، **دراسات في نظرية المحاسبة** ،( جامعة عين شمس، كلية التجارة ، مجلة الإدارة ، العدد1، 2013م)
- زكرياعبده السيد، **أثر القدرة المالية لدي أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية** ، (جامعة عين شمس ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد 4 ، 2012م)،
- سهير الطنملي ، **دور الحاكمية المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلد 2 ، العدد 1 ، 2011م)
- الصادق محمد سالم، وبابكر إبراهيم الصديق ، **جودة المراجعة الخارجية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولجيا ، مجلة العلوم الإقتصادية ، العدد 1، 2014م)،
- صلاح الدين خضر محمد و سماح طارق وأخرون ، **الصعوبات التي تواجة المراجع عند إستخدام النظم الألية والمناهج المتبعة لمراجعتها** ، (القاهرة : الجهاز المركزي للحسابات ،مجلة الرقابة الشاملة ، العدد 120، 2004م )،
- طلال حمدون تشكر وعلام محمد حمدان ، **التدقيق الالكتروني واثره على جودة الادلة** ,(عمان: الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، المجلة الاردنية للعلوم التدقيقية المجلد 10 ،العدد 2 ، 2006م )،
- ماجد مصطفي علي الباز، **جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية، المجلة العلمية** ، (الاسماعيلية: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد 3، العدد1، 2012م)،
- محمد بن سلمان عقيل ، **ملائمة وأمانة المعلومات المحاسبية وتطورها عبر الزمن،** (الرياض:المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، 2011م)

- محي الدين محمد سالم ، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها علي جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية** ، (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، ، المجلد 46 ،العدد 2 ، 2009م)
- مصطفي نبيل علي الشامي، **دراسة وتحليل المعلومات لمحتوى إعلامي للتقارير والقوائم المحاسبية في سوق الأعمال والأستثمار –دراسة نظرية ميدانية**،(المنصورة: جامعة المنصورة ، كلية التجارة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد1، 2000م)
- هشام حسن عواد المليجي ، **إستخدام النظرية المحذرة المتعددة في بناء إطار لمعايير تقييم جودة الأطر الفكرية للمحاسبة المالية** ،(جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية وإدارة الأعمال ، العدد 4 ، الجزء 2 ، 2010م )

## 3/ الرسائل الجامعية:

- أسماء عبد الله علي أحمد ، **دور المراجعة الإلكترونية في نظام الحوكمة**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2009م ).
- إلهام محمد أحمد علي ، **تقييم تأثير الأختلافات في هيكل ملكية الشركات علي جودة التقارير المالية** – دراسة تطبيقية ،(جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ،رسالة ماجستير غير منشورة ، 2011م )،
- أمال محمد محمد عوض ،**التقارير المالية وأثرها علي أسعارأسهم الشركات المساهمة العامة** ، ( الخرطوم: جامعة السودان ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ،2007م)
- أمال محمد محمد عوض ،**التقارير المالية وأثرها علي أسعارأسهم الشركات المساهمة العامة** ، ( الخرطوم: جامعة السودان ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ،2007م)
- أمير عثمان علي عبد الله ، **أثر التقنيات الحديثة علي مهنة المراجعة في ظل معايير المراجعة الدولية** ،( الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، 2007م)
- تهاني حسين محمد عثمان ، **دور المراجعة الإلكترونية في تضيق فجوة التوقعات في تقارير المراجعة** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2009م)

- جيهان محمود عبد الحميد ، **(تقييم أثر إستخدام القيمة النقدية المضافة علي جودة التقارير** ، (جامعة حلوان كلية التجارة وإدارة الأعمال ، ،رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2012م)
- ديانا نبيل عبدو جورج ، **أثر المراجعة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ؛ رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الخرطوم ، 2012م).
- رانية نور الدين عثمان ، **القياس والإفصاح المحاسبي للمسئولية الإجتماعية وأثرها علي التقارير المالية** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، 2013م)،
- رانيه نور الدين عثمان محمد ، **دور معايير المراجعة الدولية للوحدات الحكومية في جودة التقارير المالية وتقويم الأداء** ، (الخرطوم: جامعة النيليين ،كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة،2017م)
- الزين عبدالله بابكر عبدالله، **الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وأثرها على جودة التقارير المالية**، ( الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)،
- الزين عبدالله بابكر عبدالله، **الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وأثرها على جودة التقارير المالية** ، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)،
- شوقي الامام محمد احمد ، **النظم الإلكترونية ودورها في زيادة كفاءة الأداء المالي لشركات النفط** ، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2015م ).
- صديق الأمين موسي ، **تطبيق معايير جودة المراجعة وأهميتها في إعداد التقارير المالية** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستر في المحاسبة غير منشورة الخرطوم ، 2005م)
- الطيب حامد ادريس موسى ، المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات،(امدرمان: جامعة ام درمان الاسلامية، كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ،2008م).
- عبد الرزاق قاسم الشحادة ، **نظرية المحاسبة** ، (عمان: جامعة الزيتونة ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير منشورة ،2001م)،

- عثمان الفاضل محمد موسي ، ن**ظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات ، تطبيق علي الشركة الإلكترونية الحديثة المحدودة** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2007م )
- عدلان محمد علي عدلان ، **ور المراجعة الإلكترونية في جودة التقارير المالية** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيات، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م )
- عماد صالح محمد صالح ، **المراجعة الإلكترونية وأثرها في كفاءة أداء عملية المراجعة**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2007م).
- عمر عبد الحفيظ عبد الرازق ، **دور التقارير والقوائم المالية في إتخاذ القرارات المخصصة** ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، 2009م)
- فاتن محمد حمدي علي ، **تقييم المداخل الحديثة في بناء معايير المحاسبة وأثرها علي جودة التقارير المالية**،( جامعة حلون ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، 2012م)
- فرح الدور صالح سليمان محمد ، **فاعلـية إجراءات المراجعة الإلكترونية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات–دراسة علي عينة من المصارف العاملة في السودان** ، (الخرطوم: جامعة النيليين ،كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة ،2018م)
- قريب الله بابكر محمد ، **دور المراجع في تعزيز الثقة المالية المستخرجة بواسطة أنظمة التجارة الإلكترونية** (الخرطوم: كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م).
- محمد أدم هارون ، **الإفصاح التام في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة السودانية** ،(الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، 2006م)
- محمد جمال رويشد ، **دواعي ومبررات الطلب على ممارسة معنى المراجعة الإلكترونية وانعكاسها على استغلال مراقب الحسابات الخارجي** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة 2013).

- محمد حسن عبدالوهاب ، **أثر المرجعة الإلكترونية على جودة عملية المراجعة** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2010م) .
- محمد صديق أحمد عبد العزيز ، **(الدور الحوكمي للمراجع الخارجي وأثرة علي جودة التقارير المالية** ،(الخرطوم: جامعة النيلين، كلية تجارة رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2016م )،
- محمد محمد مظهر أحمد ، **تقويم تجربة المراجعة في ظل النظم المحاسبية المحسوبة في بالخدمة المدنية في أمارة الشارقة** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، 2004م ).
- محمد وضاح الزين ، **المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، دراسة تطبيقة** (دمشق، جمعية المحاسبين القانونيين في سورية، بحث لنيل رخصة المحاسب القانوني ، 2013م)،
- مرتضي القسم عوض الكريم بشير ، **أثر نظم التشغيل الإلكتروني علي المراجعة في ضوء معايير المراجعة الدولية** ، (الخرطوم: جامعة امدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة أم درمان الإسلامية ، أم درمان رسالة ماجستير في المحاسبة غير المنشورة ، 2006م)
- مزمل عوض الكريم احمد عثمان ، **المراجعة الإلكترونية ودورها في تقويم الأداء المالي في المستشفيات الخاصة بالسودان** (بحري : جامعة الزعيم الأزهري، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2014م ).
- مصعب إسماعيل إبراهيم محمد ، **دور المراجعة الإلكترونية في تضييق جودة التوقعات في المراجعة** ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبية غير منشورة ، 2010م).
- مصعب إسماعيل إبراهيم محمد، **دور المراجعة الإلكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، ، 2010م)،
- نبيل عبد المعروف إبراهيم ، **دلألة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة علي دقة قياس القيمة العادلة،** ( الخرطوم: جامعة النيلين : كلية تجارة ،رسالة ماجستير غير منشورة ،2010م)
- الهادي سليمان محمود عبدالله ، **أثر المراجعة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية ،** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ،رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2007م).

## 4/ المنشورات العلمية:

- المعايير الدولية للمراجعة، الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين ، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2000م،

## ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية :

- Aliren A.Arens and K .loebbecke "Auditing an integrated Aproach" 2002.
- Alirun A. Arens et al "A uditing and Assurance Servicer" –Pearson Education, Inc, upper saddle River, new jersey– Edition 2003.
- JENNY. BARKS and MOHLIN "**Docsan Expectations Gap Existin the Municipal Audit**" Goteborg University, 2005 , Available at: Forestages Konomi / Redovisning VT.2005.
- Lain Gray an Sturt manson" the Audit Process" Thomson Learning – Second Edition2000.
- Larry E. Rittenberg an Bradley j. Schwieger "Auditing: Concepts for changing Environment" Thomson, South Western – fifth Edition 2000.
- Louise Williamsom " implication of Electronic Evidence" – journal of accountancy. Vol 183 Issue 2feb 1997–
- Nashura, G(2003). Alldit Committe: The Soluation to quality Financial Reporting ,The CPA Sournal, December ,
- Robert M. Bushreon and Abbic) Smithm , "Transparency, Financial Accounting Information , and cor porate Governance" ARBNY Economic Policy Review , April 2003.
- Rocco R. vanasco and Clifford R.skousen and Richard L.jenson Audit evidence: the us Standard and Iandmark cases "-Manageral Auditing journal 2001- pp207-213 .
- Zabihollah Rezace an Alan Reinstein"the impact of Emerging in formation technology:

## ثالثا: مواقع الإنترنت

- WWW.fibsudan.com.
- http://www. acc4arab. Com.
- WWW.bltagi.com

# الملاحـــــــق

**ملحق رقم( 1)**

# جامعة النيلين

# كلية الدراسات العليا

**السيد/**.....

**المحترم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،،،،،،،،،،،،

يقوم الباحث بإعداد بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان **(أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية)** دراسة تحليلية ميدانية علي بنك فيصل الإسلامي السوداني وحتي تحقق الدراسة أهدافها العلمية والعملية أرجو كريم تفضلكم بأرائكم على العبارات في الإستبانة ويؤكد لكم الباحث أن البيانات ستظل سرية وتستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

ولكم منا جزيل الشكر والتقدير،،،،،،،،،،،،،،،،

**الباحث: محمد مبارك حسن التجاني**

**القسم الأول: البيانات الشخصية:**

الرجاء التكرم بوضع علامة ( ✓ ) أمام مستوى الموافقة المناسب .

**1/ العمر:**

أقل من 20 سنة ☐ 20 وأقل من 30 سنة ☐ 30 سنة فأكثر ☐

**2/ التخصص العلمي:**

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐

إقتصاد ☐ نظم معلومات ☐

دراسات مصرفية ☐ أخرى ☐

**3/ المؤهل العلمي:**

بكلاريوس ☐ دبلوم عالي ☐

ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

**4/ المؤهل المهني:**

زمالة المحاسبين القانونيين السودانية ☐ زمالة المحاسبين القانونيين العربية ☐

زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية ☐ زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية ☐

**5/ الوصف الوظيفي:**

محلل مالي ☐ مراجع داخلي ☐ مدير مالي ☐

مدير إداري ☐ محاسب ☐ نائب مدير ☐

مدير فرع ☐ رئيس قسم ☐ مراقب صالة ☐

أخرى ☐

**6/ سنوات الخبرة:**

أقل من 5 سنوات ☐ 5 وأقل من 10 سنوات ☐

10 وأقل من 15 سنة ☐ 20 سنة فأكثر ☐

**القسم الثاني: عبارات الإستبانة:**

الرجاء التكرم بوضع علامة ( ✓ ) أمام مستوى الموافقة المناسب .

**الفرضية الأولى: المراجعة الإلكترونية تؤدي لتطوير عملية المراجعة:**

| رقم | العبارة | مستوى الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لاأوافق | لاأوافق بشدة |
| 1 | يوفر نظام المعالجة الألية تقنيات تساعد على كشف الأخطاء أثناء المراجعة. | | | | | |
| 2 | تسهل المراجعة الإلكترونية إجراءات المراجعة. | | | | | |
| 3 | إستخدام الحاسوب في مجال المراجعة يمكن من التخطيط بدقة لعملية المراجعة. | | | | | |
| 4 | تطبيق النظام المحاسبي السليم يوفر معلومات تساعد بكفاءة في زيادة التقارير المالية. | | | | | |
| 5 | الإلتزام بتطبيق معايير المراجعة الإلكترونية يزيد من جودة التقارير المالية. | | | | | |
| 6 | يوفر النظام الإلكتروني معلومات محاسبية تستخدم في عملية الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية المصرف. | | | | | |
| 7 | المراجعة الإلكترونية تساعد في إعداد التقارير بحيث تعبر عن صدق الظواهر والأحداث المالية في المصرف. | | | | | |
| 8 | المراجعة الإلكترونية تعمل على توفير التقارير في الوقت المناسب لإدارة المصرف. | | | | | |
| 9 | إستخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة سيؤدي إلي حصول المراجع على أدلة أكثر تعلقاً بالبند المراد مراجعتة مما لو لم تستخدم تلك التكنولوجيا. | | | | | |

**الفرضية الثانية: إستخدام المراجع للتطور التقني يحقق من زيادة جودة عملية المراجعة:**

| رقم | العبارة | مستوى الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لاأوافق | لاأوافق بشدة |
| 1 | يتم تدريب المراجع على النظام المستخدم قبل البدء بعملية المراجعة في أداء العملية بجودة تخطيط وإجراءات المراجعة. | | | | | |
| 2 | إلمام المراجع بالمعرفة الكافية لنظام تكنولوجيا المعلومات يساهم في زيادة جودة المراجعة. | | | | | |
| 3 | هناك حاجة لوجود برامج ودورات تأهيلية للمراجعين عند ظهور عوامل جديدة من شأنها أن تؤثر على جودة المراجعة. | | | | | |
| 4 | كلما كان لدى المراجع معرفة كافية بمعيار إستخدام الحاسب في المراجعة كلما كانت عملية أكثر كفاءة. | | | | | |
| 5 | تسهل التكنولوجيا حفظ مستندات عمليات المراجعة السابقة التي من شأنها مساعدة المراجعين في البحث عن مخاطر المراجعة وتحديد إحتمالية وقوع المخاطر. | | | | | |
| 6 | إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة يؤدي إلي القدرة علي فحص أكبر عدد من مفردات العمليات المالية، وبالتالي زيادة كفالة الدليل الذي يدعم رأي المراجع النهائي حول عدالة وصدق التقارير المالية. | | | | | |
| 7 | إستخدام النظام الإلكتروني قد تسهم في إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات المحاسبية في المصرف. | | | | | |
| 8 | إستخدام النظام الإلكتروني يساعد في حيادية المعلومات المحاسبية في المصرف. | | | | | |
| 9 | إستخدام النظم الإلكترونية ساعد على تمثيل المعلومات المحاسبية للموقف المالي في المصرف. | | | | | |

**الفرضية الثالثة : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام المراجعة الإلكترونية وجودة التقارير المالية.**

| رقم | العبارة | مستوى الموافقة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لاأوافق | لا أوافق بشدة |
| 1 | إستخدام التكنولوجيا من شأنه زيادة الأدلة التي تدعم رأى المراجع في عدالة القوائم المالية. | | | | | |
| 2 | إستخدام الحاسوب في المراجعة يزيد من درجة الثقة والحياد والموضوعية في الحصول علي المعلومات وبالتالي صحة عملية المراجعة وجودة التقارير المالية. | | | | | |
| 3 | المراجعة الإلكترونية تساعد في الحصول على المعلومات التي لها قدرة التنبؤ بالأرباح المستقبلية. | | | | | |
| 4 | تمكن التكنولوجيا من توفير قواعد بيانات تمكن المراجع من الكشفعن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التقارير المالية. | | | | | |
| 5 | المراجعة الإلكترونية تعمل على توفير المعلومات في الوقت المناسب لإدارة المصرف. | | | | | |
| 6 | تمكن التكنولوجيا من توفير مسار للمراجعة يمكن المراجع من تتبع العمليات المالية وبالتالي إثبات صحتها وجودتها | | | | | |
| 7 | تزيد التكنولوجيا من إمكانية الحماية للمعلومات من خلال تحديد الأشخاص المرخص لهم لمتابعة المستدات | | | | | |
| 8 | المراجعة الإلكترونية تساعد في الحصول على المعلومات التي لها قدرة التنبؤ بسيولة المصرف. | | | | | |
| 9 | تطبيق نظام المراجعة الإلكترونية يساعد في توفير معلومات تفيد في إتخاذ القرار. | | | | | |

## ملحق رقم( 2)

## محكمو الإستبانة

| رقم | الأسم | الدرجة العلمية | الجامعة |
|---|---|---|---|
| 1 | د / بابكر إبراهيم الصديق | أستاذ المحاسبة المشارك | جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا |
| 2 | د /عبد الرحمن البكري منصور | أستاذ المحاسبة المشارك | جامعة النيلين |
| 3 | د/ أسعد مبارك حسين | أستاذ المحاسبة المشارك | جامعة النيلين |
| 4 | د / زهير أحمد على | أستاذ المحاسبة المساعد | جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا |
| 5 | د/ الزين عبد الله بابكر | أستاذ المحاسبة المساعد | جامعة النيلين |